الانتهاك النحوي

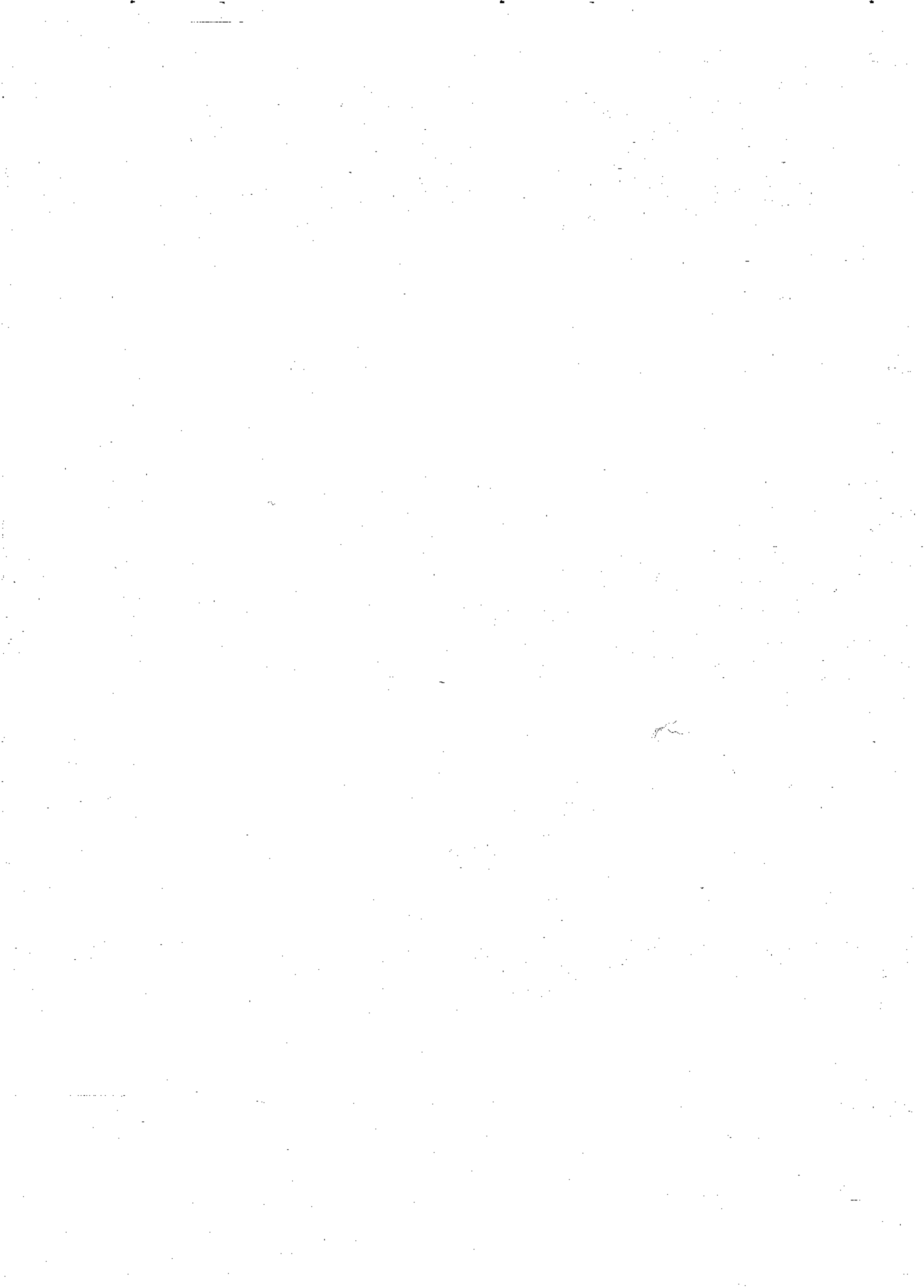
دراسة في شواهد سيبويه الشعرية

الدكتور
صالح علي الشيخ



الانتهاك النحوي

دراسة في شواهد سيبويه الشعرية



الانتهاك النحوي
دراسة في شواهد سيبويه الشعرية

تأليف

الدكتور صالح علي الشيخ



الطبعة الأولى

2016م

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2772/ 6/ 2015)

415

الشيخ، صالح علي

الانتهاك النحوي/دراسة في شواهد سيبوية الشعرية/ صالح علي الشيخ.- عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015

( ) ص.

ر.إ.: (2015/6/2772).

الواصفات: /قواعد اللغة// اللغة العربية/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978 -9957 -02 -586 -1 (ردمك)

Dar Majdalawi Pub.& Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Code 11941
Amman- Jordan

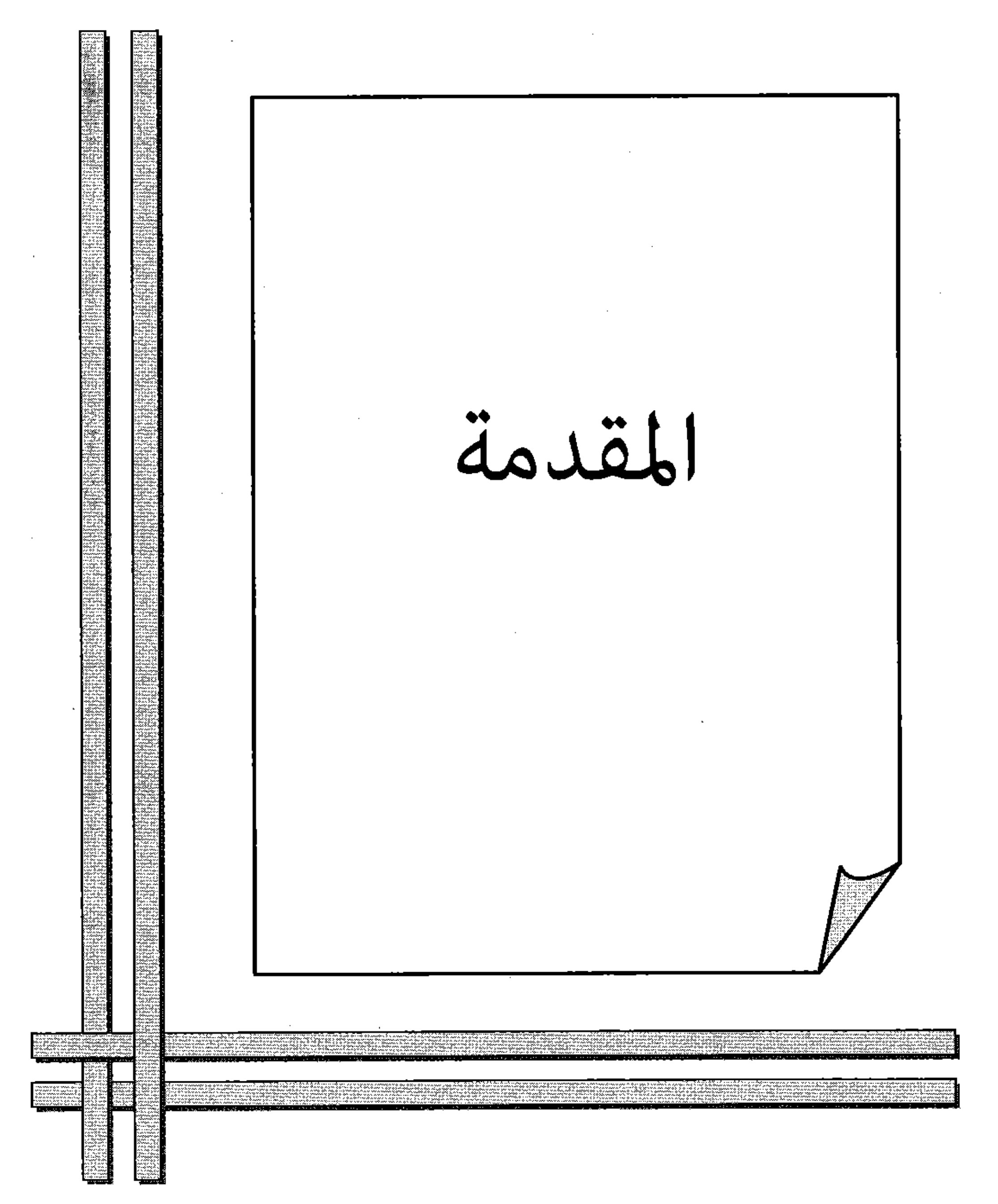


دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص.ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١
عمان - الأردن

www.majdalawibooks.com
E-mail: customer@majdalawibooks.com

ثبت المحتويات





المقدمة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان في كبد، الحمد لله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، والصلاة والسلام على أبي الزهراء خيرة الأنبياء وصفوة الأصفياء ما سرى الهواء ولمع نجم في السماء، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما قبل...

فإن الإنسان ليجد نفسه – اليوم – محتارا، يقتنع مرة تمام الاقتناع بما أنتج، ومرة أخرى يجد نفسه مترددا وهو في خضم الزحمة من الجهد المبارك الزاخر، أسوّغ له ساعة فراغي وأسخر له كل انشغالاتي أستقدم فكرة وأؤخر أخرى، يلتزمني رأي وقد يخالجني هوىً إذ تراني أقول: إنما الأعمال بالنيات، فقد كان - والله يشهد – ديدني الإخلاص في الصحبة والصدق على النية منذ ملازمتي لهذا الموضوع، فما وجدت ملاذاً له إلا به ولا مرتكنا، إلا في خضمه والله يعلم إنني ما هممت به إلا مختارا وما توسمت سمته الا منحازا إلى فكره اللغوي الذي وسع كل شيء، لغة ونحوا وصرفا وبلاغة، وإذ هممت في الالتذاذ بجمعه ما همني في ذلك إلا أجره الرابي وما تيممت وجهه إلا رغبة ورهبة، فساقني الجهد ناحيته أقلّب الفكرة والفكرة وأستجوب المصدر يعقبه مصدر، حتى استهواني البحث أوله، على ما لمت به من صعوبة تخترق المعتاد عندي، وعقادة تتأباها جمهرة الباحثين، فكان مع مرور الأيام والأشهر أن هداني الكريم – تبارك في علاه – متلطفا وبعد مزيد جهد ودرس ومراجعة ومجاهدة.

وأما بعد...

فلقد شغل النحاة من أول يوم ابتدأوا فيه تقعيد اللغة بالشواهد الشعرية، بوصفها جزءا من كلام العرب، بل إنها تمثل الجزء الأكبر منه، لقد كان ظهور النحو العربي إلى الوجود وليد حالة حتمتها ظروف استدعت ذلك، أهمها الحرص على القرآن الكريم من اللحن، ولا شك أن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة فجعل منها لسان حال لعزّ هذه الأمة.

لقد كان اهتمام النحاة منصبا على الشاهد الشعري الذي يمثل عندهم اللغة الفصحى فضلا عن القرآن الكريم خير تمثيل، وحسبنا أن نتناول دراسة هذا الشعر على وفق ما نحن بصدده من دراسة، فقد كثرت هذه الأشعار في كتب النحاة كثرة تفوق غيرها وجعل النحاة منها مادة صالحة للاستشهاد، وقد تفاوتت تلك الكتب في قبول الاستشهاد ببعض تلك الأبيات، وكانت شواهد سيبويه أصح الشواهد وأكثرها قبولا لدى النحاة.

ولا أنكر أن الغموض كان يحيط بي من كل جانب لا سيما وأن مصطلح (الانتهاك) لم يعالج في الكتب التي اختصت بالمصطلحات، كما أنه لم يظهر بعنوان مستقل في دراسة أكاديمية – بحدود علمنا في أقل تقدير – فكان ذلك مبعثا على القلق الذي لم يلبث أن زال بعد استقرائي لتلك الشواهد، وقد كان كتاب الأعلم الشنتمري: تحصيل عين الذهب خير معين لي في تقصي تلك الشواهد لكونه من أهم الكتب التي تناولت شواهد سيبويه الشعرية بالشرح والتفصيل، فضلا عن دراسة أكاديمية في أصلها رسالة دكتوراه لخالد عبد الكريم جمعة بعنوان (شواهد الشعر في كتاب سيبويه).

أما المنهج الذي اعتمدته في هذه الدراسة فكان تقسيمها على ثلاثة فصول: أطلقت على الأول: (الانتهاك نظاما)، واحتجت إلى تقديم رؤية أولى وتأصيل لمفهوم (الانتهاك) في كتب اللغة، فقد عرضت للدلالة اللغوية لذلك المفهوم، وما ورد به في كتب اللغة على وفق مستوياته ودلالاته المتعددة التي انقسمت على أربعة أقسام، مستمدة من الاستعمال، وقد تفاوت كل مستوىً عن غيره في كثرة الاستعمال وشيوعه وقد انعكس التنقص والمبالغة على الدلالة الاصطلاحية للانتهاك، ومن ثم نقله إلى علوم العربية المختلفة. وأما المبحث الثاني فقد تضمن دلالة وتحديدا لذلك المفهوم، إذ عرضنا للمفهوم الاصطلاحي له نقلا من الدلالة اللغوية بمستوييها الأول والثاني إلى علمي العروض والبلاغة، وتحديد ذلك في ما نحن بصدده من دراسة، وتضمن المبحث الثالث (الضرورة الشعرية) بوصفها ممثلة للانتهاك ومعبرة عنه، إذ عرضت في هذا المبحث مفهوم الضرورة الشعرية في الكتاب عند سيبويه، وتطبيقاتها في شواهده ومن ثم علاقتها بالاختيار والاضطرار.

أمـا الفصـل الثـاني فقـد حررتـه بعنـوان (مؤلفـات الانتهـاك)، إذ تناولـت فيـه الشـواهد الشـعرية والقـوانين الـتي اعتبرت في قبـول الشـواهد أو ردهـا، ومـن ثـم فقـد تعرضت لتلك القوانين والمعايير والاعتبارات الزمانية والمكانية والنوعية التي لجأ إليها النحاة في قبول الشاهد أو عدم قبوله، واحتجت في هذا الفصل إلى الحديث عن (اللهجات) وعرض الصفات الخاصة التي تتمتع بها بعض القبائل، والتي لا تنسحب على بقية اللهجات بوصفها مظاهر خاصة كانت حاضرة في قواعد النحو، وكذلك عرضت لما يسمى بـ (التخفيف والسهولة) وأنها مسائل أدائية إجرائية تتعلق بالأداء، وأن اللجوء إلى هذا التخفيف أو التسهيل هو ضرب من الخروج أو الانتهاك لقواعد اللغة والنحو، ومن ثمّ فقد تناولت أبياتاً اختُلف في روايتها لدى سيبويه وغيره من النحاة أو في روايات الدواوين، وقد أخذت هذه الأبيات بالنقد والتحليل ودراسة مدى تأثير ذلك على إثبات القاعدة النحوية أو نقضها.

وأما الفصل الثالث فقد توفرت فيه على مظاهر الانتهاك، وقد ابتدأته بتوطئة هيأت بها عملي فيه لما يتعلق بالتغييرات التي تطرأ على نظام الجملة مما هو خارج سياق قواعدها التركيبية من حذف وتقدير أو تقديم وتأخير أو حمل على المعنى، فمن الحذوفات ما يتعلق بحذف المضاف أو المضاف إليه والصفة أو الموصوف، وحذف الفعل، أما وجوه الانتهاك في مبحث التقديم والتأخير منها ما يختص بالعلامة الإعرابية أو الرتبة، وما يتعلق به من الفصل بين المتلازمات كالفصل بين المضاف والمضاف إليه والحمل على المعنى تأنيثا للمذكر أو تذكيرا للمؤنث، وإفراداً وتثنية وجمعا.

وبعد ثانيا...

فإني إذا كنا قد قدمت هذا العمل تبركا أستعطر القداسة في لغتنا الشريفة فهي أولاً لغة القرآن وهي ثانيا لغة أهل الجنة، وإذا كنت قد قدمت إلى هذا النسغ المبارك مجتهدا أتوسم صوابه حيث يسبقني الخطأ، متعجلا جناه إذ يستقدمني الخطل، فما كان من توفيق فمن الله، وماكان من خطأ فمني، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

الدكتور صالح
علي الشيخ
الموصل 2012م





الفصل الأول

الانتهاك نظاماً



رؤية وتأصيل:

لا بد لنا ونحن نحاول أن نؤصل لمفهوم الانتهاك النظر في المعاجم العربية، لنتمكن من التعرف على معاني ودلالات الجذر (نهك)، وهذا الجذر يعد من المثلث اللغوي الذي يروى بكسر عينه، وفتحها وضمّها: (نَهُكَ)[1]، وقد ورد باستعمالات متعددة سواء أكانت تلك الدلالات حقيقية أم مجازية، حسية أم غير حسية، وإذا رمنا استجلاء الفوارق بين تلك المعاني والدلالات المتعددة لا بد لنا أن نتناول هذه الوجوه منفردة كي يتسنى لنا الإحاطة بتلك المعاني، ونتوصل في ضوء تلك المعطيات إلى فهم اصطلاحي للانتهاك، وهذه المفاهيم المتعددة في دلالاتها ستكون المصدر الأول في التأصيل لذلك المفهوم، وقد قسمنا تلك الدلالات إلى وجوه:

1. التنقص:

وهو في أوضح دلالاته، أخذ شيء من شيء، أي حذف وإنقاص يصل إلىَ حد الإخلال، يقال: "نهكته الحمّى نَهْكاً ونَهَكاً، ونَهاكةً، ونَهكةً: جَهِدتْهُ وأضْنَتْه، ونَقَصَت لحمه، فهو منهوك"[2]، ويقال (نَهِكه) بالكسر ينهكه إذا ذهب لحمه[3]، وهي لغة أخرى أي بكسر: "نهكته الحمى، بالكسر تنهكه نهكاً، وقد نُهك أي دنِف وضَنِي"[4] يقول ابن فارس: "النون والهاء والكاف أصل صحيح يدل على إبلاغ في عقوبة وأذى"[5]، لقد وضع ابن فارس للجذر (نهك) معنىً مشتركاً يجمع فيه مستويات الدلالة لذلك الجذر وجعل (المبالغة) هي الجامع لتلك الدلالات سواء أكانت بالنقصان أو الزيادة، فالحمى مبالغة في الإضعاف. وزيادة الضرب مبالغة بالأذى، ويقال: أنهكه السلطان عقوبة اذا بالغ في زيادة ضربه "ومن الطعام بالغ في أكله"[6] وهذا المعنى هو

---

(1) نصوص في اللغة، بقلم مجموعة من الأساتذة، أوراق من كتاب المثلث – القزاز القيرواني، د. صلاح الفرطوسي: 81.

(2) لسان العرب – ابن منظور: 499/10.

(3) نصوص في اللغة، أوراق من كتاب المثلث: 81.

(4) لسان العرب: 499/10.

(5) مقاييس اللغة: 364/5.

(6) القاموس المحيط – الفيروز آبادي: 322/3.

المستوى الثاني الذي سنتناوله فيما بعد، ويقال "نَهَكَت الإبل ماء الحوض إذا شربت جميع ما فيه، قال ابن مقبل[1]:

نواهكُ بيّوت الحياض إذا غدت عليه، وقد ضَمّ الضريبُ الأفاعيا

ونَهَكت الناقة حلباً أنهكها إذا نَقصتُها فلم يبق في ضرعها لبن، وفي حديث ابن عباس: غير مُضرٍّ ولا ناهكٍ في حَلَبٍ[2] أي غير مبالغ فيه، وروي عن النبي (ص)، أنه قال للخافضة: أشِمّي ولا تنهكي[3]، أي لا تبالغي في استقصاء الختان، ولا في إسحات مخفض الجارية، ولكن اخفضي طُريفه"[4]، و"نهك الرجل ما في الضّرع من اللبن يَنهكُه نهكا"[5] ومن دلالات التنقص أيضا ما يطلق على البيت الشعري الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلث واحد، وهو البيت (المنهوك)، وهذه دلالة واضحة على التنقص المبالغ فيه حد الإخلال[6].

يتبين من خلال الأمثلة التي أوردناها من المعاجم التي تختص بهذا الوجه الدلالي، وهو (التنقص) أن هذه النصوص قد تضمنت أشياء وقع عليها (النهك) وهي منهوكة، فالمريض الذي يظهر أثر الهُزال عليه فأُذهِب لحمه منهوك، وماء الحوض، أنهكته الإبل فأنقصته، وكذلك مخفض الجارية، والناقة المنهوكة والبيت المنهوك، وهذا المعنى يدل عليه بصيغة (المفعولية)، فهي واقع عليها فعل (النهك) ويتوجب أن تكون هنا غير (فاعلة)، لكي ينسجم المعنى الدلالي مع ما وضُعت من أجله، (المريض، والناقة، والجارية، والبيت)، ويستدعي ذلك ايضا وجود (فاعل) يقوم بالفعل وهو (الناهك) أي (الحمّى، ومن يقوم بالحلب، والخافضة، والشاعر).

2. المبالغة:

وهذا المعنى مرتبط بالمعنى الأول مكملٌ له، كما ذكرنا ذلك في معرض حديثنا عن نص ابن فارس الذي أوَرده في سياق الحديث عن هذا المعنى، عندما قال:

---

(1) ديوانه: 182.

(2) موطأ مالك: 934/2.

(3) المعجم الصغير - الطبراني: 368/2.

(4) لسان العرب: 499/10- 500.

(5) نصوص في اللغة، أوراق من كتاب المثلث: 81.

(6) القاموس المحيط: 322/3.

(إبلاغٌ في عقوبة أو أذى) أي مبالغة، وقد عدّه أصلاً واحداً، فما قيل في المعنى الأول أو المستوى الأول من دلالة على التنقص، هذه الدلالة مبالغٌ فيها، فالحمى تبالغ في إنهاك المريض حد الهزال وإنقاص لحمه وكذلك الناقة إذا بولغ في حلبها فهي منهكة، لذا فان "النهك: المبالغة في كل شيء، والناهِك والنهيك، المبالغ في جميع الأشياء، [قال] الأصمعي: النهك أن تبالغ في العمل، فإن شتمت وبالغت في شتم العِرض قيل: انتهك عرضه"[1] وانتهك الرجل المحارم فهو منتهك، إذا أقدم عليها[2]، وانتهاك الحرمة تناولها بما لا يحل[3] وفي الحديث: "لينهك الرجل ما بين أصابعه أو لتنهكَنّه النار[4]، يقول: ليبالغ في غسل ما بين أصابعه مبالغةً يُنعم غسله"[5]، ويقال أيضا للثوب (نَهَكه)، إذا لبسه حتى خَلِق، ومن الطعام بالغ في أكله[6].

ومما يقع في هذا المعنى أيضا قولهم للأسد والشجاع: (النهيك)، لأنهما ينهكان الأقران[7] وسيف نهيك، أي: قاطع ماض[8]، وهذه الصيغة تختلف عن دلالة المستوى الأول لانها جاءت هنا (للفاعلية)، وهي صيغة مبالغة، (فالنهيك والنهوك) فعيل وفعول، وهي صيغ مبالغة دالة على الشجاع، "وذلك لمبالغته وثباته لأنه ينهك عدوه فيبلغ منه وهو نهيك بيّن النّهاكة في الشجاعة، وهو من الأبل الصّؤول القوي الشديد، وقول أبي ذؤيب الهذلي[9]:

فلــــو نُبـــــزوا بـــــأبي مـــــاعزٍ	**نهيـــك الســلاح حديـــد البَصَـــر**

---

(1) لسان العرب: 500/10.

(2) جمهرة اللغة – ابن دريد: 153/3.

(3) مقاييس اللغة: 364/5.

(4) المصنف في الأحاديث والآثار – أبو بكر ابن أبي شيبة: 19/1.

(5) تهذيب اللغة – الأزهري: 22/6.

(6) القاموس المحيط: 322/3.

(7) مقاييس اللغة: 364/5.

(8) لسان العرب: 501/10.

(9) ديوان الهذليين: 151/1، ورواية البيت فيه:

فلمـــا نبـــذوا بـــأبي مـــاعز	**حديـد السـنان وشـاحي البصـر**

أراد أن سلاحه مبالغٌ في نهك عدوّه، وقد نَهُك بالضم، ينهُك نهاكةً إذا وصف بالشجاعة وصار شجاعاً، وفي حديث محمد بن مسلمة: كان من أنهك أصحاب رسول الله (ﷺ)، أي من أَشجعهم، ورجلٌ نهيك أي: شجاع، وقول الشاعر أنشده ابن الأعرابي:

واعلـم أن المـوت لا بـدّ مـدرك نهيـكٌ علـى أهـل الرّقـى والتمـائم

فسره فقال: نهيكٌ قويٌ مقدم مبالغ" [1]، والنهيك أيضا البئيس، وهو الشديد، أي: صاحب بأس، ففلان ذو بأس وشجاع، وشجاع بئيس [2]، والنهيكُ أيضاً: الحرقوص، والنهيكة: دابةٌ سويداء مدارة تدخل مداخل الحراقيص [3] فإن هذا المستوى الدلالي الذي أوردناه يختلف عن المستوى الأول في أن الصيغ الدالة على المستوى الأول دالة على (المفعولية)، أي: دلالتها على من وقع عليه الفعل، أما الوجه الثاني فاننا نجد (انتهك، ينهك، ناهك، نهيك، نهيكة)، دالة في صيغها على الفاعلية.

3. ما انفكّ:

يقال: وما ينهكُ وما ينفكُ [4]، أي أن دلالة ما ينهكّ هنا بمعنى (ما ينفكّ)، وقد نقل الأزهري هذا المعنى عن الليث وأنكره عليه لأنه لم يرد عن العرب، فقد قال الليث:"يقال ما يَنهكُ فلان يصنع كذا، أي ما ينفك، وأنشد [5]:

لـن ينهكـوا صـفعاً إذا أرمّـوا

أي: ضرباً إذا سكتوا" [6] وقد علّق الأزهري على هذا النص الذي نقله عن الليث بقوله: "لا أعرف ما قاله الليث ولا أدري ما هو، ولم أسمع لأحد ؛ ما ينهك يصنع كذا، أي: ما ينفك، لغير الليث ولا أحقه" [7]، وما ورد من نص الليث جعلنا نجعل هذا المعنى وجهاً ثالثاً تختلف دلالته عن الوجهين الأول والثاني، وربما يكون الليث قد سمع هذا المعنى

---

(1) لسان العرب: 500/10.
(2) أساس البلاغة – الزمخشري: 27.
(3) لسان العرب: 501/10، و=: تهذيب اللغة: 23/6.
(4) القاموس المحيط: 322/3.
(5) روي في لسان العرب: لم ينهكوا صقعاً إذا أرمّوا: 500/10، والرجز للعجاج في ديوانه: 428، أن ينهكوا صقعاً إذا أرمّوا
(6) تهذيب اللغة: 23/6.
(7) م ن: 23/6.

من العرب وجعله ينفرد بإيراد المعنى الحالي.

4. كافيك:

قال الليث: مررتُ برجلٍ ناهيك من رجلٍ، وناهاك من رجل، وهو غير مشكل[1] وقد علق الأزهري أيضا على هذا المعنى الذي نُقل عن الليث بقوله: "ليس هذا الحرف من باب (نهك)، وإنما هو معتل الهاء، من (نهى، ينهى)، ومعنى ناهيك من رجل، أي: كافيك"[2]، ويقال: هذا رجل ناهيك من رجل، ونَهْيُك من رجل، ونهاك من رجل، وإنما تأويله: أنه بجدّه وغنائه ينهاك عن تطلّب غيره، وهذه إمرأة ناهيك من امرأة، تُذكّر وتؤنث تُثنى وتجمع، لأنه اسم فاعل، وإذا قلت نَهيُك من رجل كما تقول: حَسبُك من رجل، لم تثنّ، ولم تجمع لأنه مصدر[3].

دلالة وتحديد:

إذا كان علماء اللغة والمعانيون قد رسموا وحددوا واستقصوا الاستعمال اللغوي للانتهاك بصيغه ودلالاته المتعددة على وفق المستويات الأربع – كما أسلفنا – فاننا سنحاول أن نقارب بينها وبين مفهومه الاصطلاحي، إذ أننا سنحاول في هذا الموضع رسم استخدام اصطلاحي لهذا المفهوم، لكي نستخلص لأنفسنا فهماً اصطلاحياً واضحاً لا يكون بعيداً عن تلك الدلالات ويكون مشتقاً منها.

والاصطلاح الفني يشبه إلى حد كبير (اسم العلم) بوصفه يصطلح للإطلاق على أكثر من واحد فـ (علي) مثلاً، اسم علم لا يتحدد باسم شخص معين، إنما يصطلح للإطلاق على كل من يحمل هذا الاسم، و(الفاعل) أيضا في اصطلاح النحويين غير الفاعل في اصطلاح القانون الجنائي، ولكن لفظه واحد في كل الاستعمالات مهما تعددت إلا أن الدلالة مختلفة، بيد أن الاصطلاح يختلف عن اسم العلم من نواحٍ معينة، أهمها:

---

(1) لسان العرب: 500/10.

(2) تهذيب اللغة: 23/6.

(3) الصحاح في اللغة والعلوم – تجديد صحاح العلامة الجوهري والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع والجامعات العربية، تقديم الشيخ عبد الله العلايلي، اعداد وتصنيف: نديم مرعشلي واسامة مرعشلي: 17/2.

1. إن هذا الاصطلاح لا يدل على مدلول واحد.
2. إن دلالته إنما تكون بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز.
3. إن هذه الدلالة لا بد أن تكون جامعة مانعة لا تحتمل التوسع ولا الحصر على نحو ما يحدث أحياناً في المفردات والأساليب غير العلمية، أي أن الدلالة يجب أن تحدد قبل الاستعمال.
4. أن يكون لفظ الاصطلاح مختصراً حتى يسهل تداوله(1).

والمصطلح يكون عبارة عن "كلمة أو تركيب تلازمت بنيته للدلالة على معنى خاص أو مفهوم اتفقت عليه مجموعة في مجال من مجالات المعرفة لتحديد الشيء الذي وُضع له، وهو في أوضح معانيه، اتفاق طائفة على مفهوم مخصوص بلفظ أو تركيب، فهو ما تعارفوا عليه واتفقوا من مفاهيم اصطلاحية"(2)، فهو إذاً مجموعة من الكلمات أو كلمة واحدة، "تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين يقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المفهوم هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم"(3) والانتهاك من المصطلحات التي لا نجد لها استعمالات كثيرة لدى الدارسين، فقد رجعت إلى الكتب التي اهتمت بالمصطلحات واختصت بوضع حدود ومفاهيم لها، سواء أكان قديماً أم كان من الكتب الحديثة(4)، فلم أجد من اهتم بهذا المصطلح إلا في حدود ضيّقة تتعلق بالمستوى العروضي وما يطرأ على البيت من انتهاك وذلك في معرض الحديث عن (البيت المنهوك)، وذلك في الكتب التي اهتمت بالمصطلحات العروضية أو ما يخص القافية، فضلا عن الإشارات في كتب اللغة، وقد اعتمدت هذه الكتب في التأصيل لهذا الاصطلاح على الدلالة اللغوية للجذر (نَهَك) على وفق مستوييه الأول والثاني، "النّهكُ: التنقص، نهكته الحمى نهكاً جهدته وأضنته،

---

(1) مقالات في اللغة والأدب – د. تمام حسان: 312.

(2) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة – د. محمود عكاشة: 202.

(3) مجلة الكرمل، ع60، 1999م، أضواء على المصطلح النقدي العربي – عبد الكريم درويش: 201.

(4) =: التعريفات – الشريف الجرجاني، وكشاف اصطلاحات الفنون – التهانوي.

ونقصت لحمه، فهو منهوك، رُئي أثر الهزال عليه"[1]، وبعد أن عُرض الدلالة اللغوية للجذر، وما يتعلق منها (التنقص)، فجُعلت الدلالة اللغوية تمهيداً لنقل هذا المفهوم إلى علم العروض، "المنهوك من الرجز والمنسرح: هو ما ذهبَ ثلثاه وبقي ثلثه"[2]، فالبيت المنهوك هو ما حذف منه ثلثاه، فلم يبق من كل شطر سوى تفعيلة واحدة، وهي صحيحة، والعروض هي الضرب[3]، فتضمن ذلك المستوى الدلالي الأول للجذر وهو (التنقص)، فضلا عن المستوى الثاني وهو (المبالغة)، لأن حذف ثلثي البيت وإبقاء ثلثه هو حذف أو تنقص مبالغ فيه.

وقد اختلف في (المنهوك) من الشعر، هل يجعل في الحكم كالمشطور، أم يُجعل الجزءان كلاهما عروضاً وضرباً ممتزجين، أو الجزء الأول عروضاً، والثاني ضرباً، أو كلاهما عروضاً بلا ضرب، أو العكس، أو يسمى مُصرّعاً من العروض الثانية وضربها، فالعروضيون مختلفون على ما ذكرنا من المذاهب، إذ يرى الأخفش إن المشطور والمنهوك من قبيل السجع، ولا يجعلهما شعراً البتة، واحتج بأن النبي ﴿ﷺ﴾ تكلم بهما وهو لا يقول الشعر[4]، أما ابن رشيق القيرواني فقد عدّ الرجز المشطور والمنهوك من باب القصيد فقال: "وليس يمتنع أيضا أن يسمى ما كثرت بيوته من مشطور الرجز ومنهوكه قصيدة، لأن اشتقاق القصيد، من قصدت إلى الشيء، كأنّ الشاعر قصد إلى عملها على تلك الهيئة، والرجز مقصود أيضا إلى عمله كذلك"[5]، إن دلالة المصطلح في العروض على البيت المنهوك قد نُقلت من الدلالة اللغوية وهي مشتقة منها، وتدل بوضوح لا لبس فيه على (التنقص) وذلك بحذف جزء كبير من البيت والإبقاء على جزء قليل، يشبه ما يحدث للمريض من الهزال، وما يقع على البيت من الرجز والمنسرح من حذف بولغ فيه حد الإجحاف، حتى أنه عدّ ليس من الشعر لما وقع عليه من حذف ثلثيه أي: بالغت في إمراضه والإجحاف به[6] أي أن دلالة الأخذ المبالغ

---

(1) لسان العرب: 500/10.

(2) معجم النقد العربي القديم: 364/2.

(3) دراسات في علم العروض والقافية – أحمد محمد الشيخ: 122.

(4) معجم مصطلحات العروض والقوافي – د. رشيد العبيدي: 249.

(5) العمدة: 183/1.

(6) العروض والقافية في لسان العرب – عبد الوهاب الكحلة: 55.

فيها ظاهرة في الدلالة الاصطلاحية فضلا عن المبالغة، "نهكه المرض ينهكه، وغير المرض إذا بالغ في الأخذ منه"[1]، فانتقال الدلالة من المعنى المعجمي إلى المعنى الاصطلاحي بيّنة واعتنى بها دارسوه وأفادوا منها.

وفي اتجاه آخر بعيد عن الدلالة الاصطلاحية التي تتعلق بمفهوم البيت المنهوك، يتضمن الدلالة الاصطلاحية له في (البلاغة)، فقد نقله السجلماسي إلى البلاغة والبديع واعتمد في التأسيس له بوصفه مصطلحاً بلاغياً على الدلالة اللغوية ايضا، إذ قال: "الانتهاك، والموطئ من موضوع النّهك، والانتهاك مثالٌ أول لقولهم: نهكَهُ وانتهكه نهكاً وانتهاكاً، بالغ في إضعافه، ونقله إلى هذا النوع من البلاغة والبديع – وهو حذف ما يجري مجرى الفضلة – بيّن أيضا، والفاعل هو قول مركب من أجزاء فيه مشتملة على مضمون تنقص عنه بطرح جزءٍ منها يجري مجرى الفضلة بالاقتران لإفادة ذلك المضمون، وإنما قلنا: يجري مجرى الفضلة لأمرين، أحدهما: من حيث هو زيادة على مطلق معقول الاسم المزمع تقييده، والثاني: أن المضاف الأول وإن كان لا يجري مجرى الفضلة بالعَرَض، وذلك لانتهاكه بالحذف كثيراً وبالطرح أبداً، حتى خرج عن الإحصاء، فقال أبو الفتح بن جني رحمه الله:"إنه في ألف موضع من القرآن، وأن الاستقراء لعمري يبرز أكثر من ذلك كله، ولكون القيد في هذا النوع يجري مجرى جزء الاسم، سمي حذفه بالانتهاك، وهو جنس متوسط تحته نوعان، أحدهما: ما يقع في تركيب الإضافة، والثاني ما يقع في تركيب الصفة"[2]، فجعل حذف المضاف أو حذف المضاف إليه، وحذف الصفة أو حذف الموصوف، هو من قبيل الانتهاك، جعلهما مما يجري مجرى الفضلة، لأن المضاف إليه والصفة هما زيادة على مطلق الاسم المزمع تقييده، إذ هي تجري مجرى الفضلة في إفادة ذلك المضمون، وأما الاسم الأول وإن كان لا يجري مجرى الفضلة كأن يكون عمدة، وهو المضاف والموصوف، قد يكون فاعلاً أو مبتدأ ؛ أي عمدة في الكلام لا فضلة، فيكون إجراؤه مجرى الفضلة بالعرض، فحين يكون ذلك عُدّ حذفه (انتهاكاً)، وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه – كما قال – مجازٌ واسع كثير، ومهيعٌ لاحب، اللغة طافحة به، وكثرته خارجه عن الإحصاء[3]. وكذلك

---

(1) الكافي في العروض والقوافي – الخطيب التبريزي: 29.

(2) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع: 204- 205.

(3) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع: 205.

الحال في حذف الموصوف وإبقاء الصفة، "غير أن له شرائط، جماع القول فيها أن الموصوف يحذف بأحد شرطين:

أحدهما: إنْ لم تكن الصفة عامة مبهمة، وتخصَّص الموصوف من نفس الصفة كقولك: رأيت ضاحكاً، فإنك تخصص الموصوف وهو الإنسان.

الثاني: متى نيط الاعتماد في القول على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق السياق بها، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾[1]، و﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح إلى الذم بها، فمتى حذف الموصوف مع عموم الصفة وإبهامها لم يسغ وهو ممنوع"[3].

لقد نقل السجلماسي هذا الاصطلاح من الدلالة اللغوية التي تعني (التنقص) إلى موضوعه وهو البلاغة، حين قال: ونقله إلى هذا النوع من البلاغة والبديع، بعد أن عرض للدلالة اللغوية لـ (نهك)، وقد تعلق هذا المفهوم عنده بالإيجاز على وفق هذا الترتيب[4]:

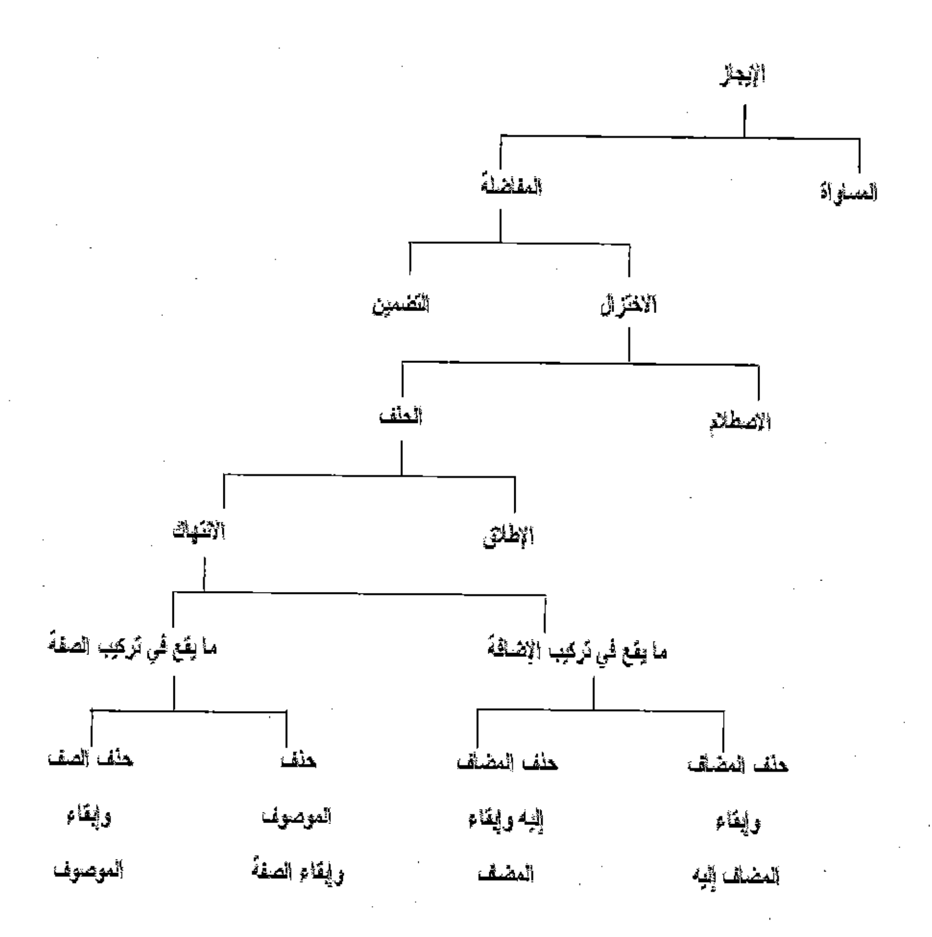
---

(1) سورة آل عمران: 115.

(2) سورة البقرة: 95.

(3) المنزع البديع: 207.

(4) هذا مشجّر اقتطعناه من (شجرة التركيب البنيوي لمصطلحات المنزع ومفاهيمه) عملها المحقق علال الغازي.

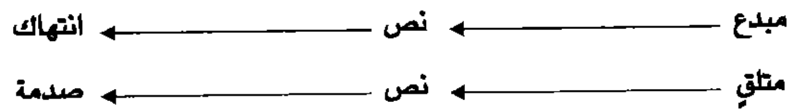


أما كمال أبو ديب فقد وصف الخيال المنتهك بقوله: "ليس تاريخ الخيال المنتهك بحديث أو معاصر، بل إنه ليضرب في أعماق تاريخنا الشعري، ففي الشعر الجاهلي تنبثق ائتلافات فذة منه، وفي شعر ذي الرمة تبدو الائتلافات أحياناً خيوطاً من الضوء وفيضاً مؤقتاً، غير أن تحوله إلى فيض دافق مستمر لا يكتمل ويتشكّل إلا مع الشعراء العباسيين وأواخر أسلافهم من مثل الهندي والوليد بن يزيد"[1] وقد حاول في معرض

---

(1) مجلة آفاق، ع43، 2002، صدمة / هزة الاستعارة، أو جماليات الانتهاك وبنية الإلصاق والإضافة: 46.

حديثه عن (الاستعارة) أن يربط ربطاً منطقياً بين المتلقي والمنشئ، أو المرسل والمرسل إليه، إذ قال: "وسأجلو هذه الاستعارة الاختراقية هذا الفكر، الوعي، الخيال، المنتهك في لغة شعر الحداثة، محاولاً تحديد أبرز صور تجليه، ومقترباً بتردد قلق من أبوابه الموصدة في محاولة لاكتناه آليات انتهاكه، والبحث عن إمكانية لعقلنة اللاعقلانية، وسأسمي الظاهرة من منظورين متقابلين باسمين مختلفين، من منظور النص المتكون ومبدعه (بنية الانتهاك)، ومن منظور المتلقي والنص الذي يمور في وعيه صدمة الاستعارة"[1]، ويكون ذلك كالآتي:



فحقل الانتهاك مخصوصٌ بالشعر وكيفية إنشائه للنص، وليس هذا فقط، بل إن الانتهاك قد يصل أحيانا إلى المخالفة في بنية الجملة وما يطرأ عليها من تغييرات حاول النحاة تفسيرها وتأويلها وتسويغ ذلك الخروج أو الانتهاك الذي يرتكبه الشاعر، وقد يتكون هذا الانتهاك من خلال بنية متكونة من الإلصاق والإضافة، كما في (شُرفات الليل، وأحلام البيوت، وصدر الليل، وعكاز الليل)، أو التشخيص المتمثل بـ (يهبط الليل، ويجلس الليل، وتجلس البيوت، والليل هرم شاحب)، وكل ذلك إنما يكون من جهة المنشئ، أو المبدع أطلق عليه انتهاكاً، ومن ثم فالشاعر منتهك أما المتلقي فانه حين يتلقى هذا النص يمور في وعيه محققاً للصدمة التي يبتغيها المبدع من خلال (الاستعارة) المتمثلة ببنية الإلصاق والإضافة أو التشخيص.

إن مصطلح الانتهاك تقاربه مصطلحات أخرى وتتشابك معه بعلاقات تتعلق بالدلالة، وهذه المصطلحات تداولها العلماء بالدراسة. وقد قسمت هذه المصطلحات في دلالتها على الواقع أو الاستعمال اللغوي إلى قسمين عُدّ الأول بمثابة الأصل الذي يتطابق مع المعايير اللغوية التي تعارف عليها النحاة. والثاني عُدّ طارئاً، وقد عُبّر عن النوع الأول بـ

---

(1) مجلة آفاق، ع43، 2002، صدمة / هزة الاستعارة، أو جماليات الانتهاك وبنية الإلصاق والإضافة: 45.

(الأصل) للدلالة على الواقع اللغوي الذي يعد بمثابة الأصل[1]، "وهو ما تهتم الدراسات الاسلوبية برصد عملية الخروج عنه لواقع طارئ من شأنه أن يعيننا على تدبر أبعاده الدلالية والأصولية وقد تعددت عبارات هؤلاء الأسلوبيين، ومصطلحاتهم في التعبير عن هذين المستويين من اللغة"[2] والمصطلحات الدوال المعبرة عن مصطلح الأصل منها (الاستعمال الدارج، والاستعمال المألوف، والتعبير الشائع، والاستعمال العادي ... الخ)، فقد عبّروا بهذه المصطلحات عن الأصل، أو المستوى النمطي، أما (الطارئ) فقد أطلقه على الدوال أو المصطلحات المعبرة عن (الواقع العرضي)، أي المخالف للأصل، والمصطلحات المعبر بها عن الخروج عن الأصل[3]:

- الانزياح — فاليري
- الانحراف — سبيترز
- المخالفة — تيري
- الانتهاك — كوهين
- خرق السنن — تودوروف
- اللحن — تودوروف
- العصيان — آراجون
- التحريف — جماعة مو

وجعل مع كل واحد من هذه المصطلحات من استعملها، وهذه المصطلحات لكل واحد منها خصوصية وإن دلّ ظاهرها على تشابه في الدلالة، إلا أن الدلالة العامة لها هي مخالفة الأصل أو الخروج عليه وهذا الاختلاف في المصطلحات قد يعيننا على التوصل إلى مفهوم واضح للدلالة على الانتهاك الذي هو جزء من تلك المصطلحات التي عبّر عنها الاسلوبيون بالخروج عن الأصل أو القواعد العامة الدالة على الواقع اللغوي، إذاً هناك مستويان من التعبير، الأول يتسم بالنمطية والثبات والالتزام بقوانين اللغة المعيارية، والثاني قائم على الاختيار والخروج عن تلك القواعد الذي عُبّر عنه بمصطلحات كثيرة،

---

(1) الأسلوبية والأسلوب – عبد السلام المسدي: 96، و=: الانزياح النحوي – شعر حسب الشيخ جعفر أنموذجا، رسالة ماجستير، سلوى يونس، إشراف د.هاني صبري، الموصل، 2001م: 21.

(2) الأعجاز الصرفي في القرآن الكريم، د. عبد الحميد أحمد يونس هنداوي: 69.

(3) الأسلوبية والأسلوب: 96.

"والعلاقة هي أقرب شيء للعلاقة بين اللغة والكلام، فإذا كانت اللغة هي النظام الثابت الماثل في أذهان الجماعة اللغوية، فالأسلوب المنتمي إلى الكلام هو بطبيعة الحال بحسب هذا الرأي عدوان مستمر على ذلك النظام وانتهاك مطرد لسننه وأعرافه"(1)، وللنظر في المصطلحات الدالة على الخروج على الواقع اللغوي، فقد فصل فيها أحمد محمد ويس(2) حين تناول مصطلحات (الانحراف، والعدول، والانزياح، والانتهاك، والخرق، والأصالة، والمفارقة) بالتفصيل آخذاً دلالة كل واحد منهما على حدة.

والانتهاك "مصطلح يحمل من الشبهات ما لا يستطيع مصطلح آخر أن يحمله، وهو أعظم من الانحراف، فاللغة الأدبية عند كوهين ليست انحرافاً فقط وإنما هي (نحو) خاص، انتهاك، أو خرق"(3) خرقٌ لقواعد اللغة وخروج عنها، وقد يقترن هذا الاصطلاح بدلالات نفسية أو اجتماعية لما يحمله من إيحاءات (سلبية) قد تتعلق بذهن القارئ، وقدم أسهم كوهين إسهاماً بارزاً في ميدان الشعرية اللسانية إذ تتبلور نظرية الانزياح الذي يتمثل في الخروج عن قوانين اللغة وانتهاك معاييرها، فقد عدّ كوهين اللغة العادية أو اليومية معياراً ثابتاً تقاس على غراره الانزياحات(4).

في الواقع إن لكل لغة قوانين ومعايير يُحكم على وفقها على النص، ويكون لها مستوى صوابي يقوم على أساسه الحكم بالصواب والخطأ، وهو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد(5)، "وفي ضوء هذه المعطيات [أو القوانين] كان النحاة يحكمون بالصحة والخطأ، غير أن اللغة أوسع من النحو، لأن هموم الاستعمال اللغوي ليست نحوية فقط، إذ هنالك الجانب الأسلوبي الذي يُدخل على النحو أموراً مثل العدول عن الأصل بواسطة الزيادة والحذف والتضمين والتغليب والمجاز والترخص في القواعد والتوسع الخ، فلكل أولئك صور من الشجاعة الأسلوبية التي تتحدى الاطراد

---

(1) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: 69.

(2) مجلة عالم الفكر، مج25، ع3، 1997، الانزياح وتعدد المصطلح.

(3) مجلة عالم الفكر، مج25، ع3، 1997، الانزياح وتعدد المصطلح: 68.

(4) الانزياح في النص الدرامي، رسالة ماجستير – الطاهر بن المبروك الجزيري – إشراف د. عبد الستار عبد الله، الموصل 2000م: 15.

(5) لحن العامة في ضوء دراسات علم اللغة الحديث – د. عبد العزيز مطر: 51.

الذي قننه النحاة، انظر مثلاً إلى قول الشاعر[1]:

ألا يا اسلمي يا دار ميٍّ على البلى ... ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

وتأمل كيف قدم الدعاء بالسلامة للدار بعد البدء في ندائها ثم عاد فناداها بتكرار حرف النداء وجعل ذلك أسلوباً للتعبير عن حرصه على سلامة الدار. ولو كان قصده غير ذلك لكان له مندوحة أن يقول: (ألا فاسلمي يا دار ميّ)، ولكان النداء غير مكرر، ولعل هذا التركيب الشعري يلقي الضوء على تكرار اللام والفصل بين اللامين بـ (ما) الزائدة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2]، فتكرار اللام والفصل بين اللامين بـ (ما) شبيه بتكرار حرف النداء والفصل بين حرفي النداء بفعل الدعاء اسلمي"[3].

لقد تحدث عبد القاهر الجرجاني كثيرا عن علاقة المتكلم بقوانين النحو، وهو يرى أن هذه القوانين وحدها لا تؤدي إلى التفاضل في مستويات الكلام، ولا تحدث عنها مزية أو تفاوت، هذه القوانين تحدد معايير الصواب والخطأ[4]، وأن فساد النظم عنده إنما يرجع إلى عدم مراعاة الأصول المقررة في علم النحو[5]. "وعبد القاهر بعد أن ذكر موضوعات علم المعاني مركزة، رأى أن النظم في وجود معاني النحو وتطبيق قواعد الإعراب، وأن ذلك يكسب التراكيب لطائف بلاغية وحسن الفصاحة، ورأى أن الخطأ في التركيب النحوي والتغافل عن مراعاة قواعده في الأساليب العربية يخل التراكيب ويفسد المعنى"[6]، وقد قال عبد القاهر في هذا السياق:"إعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل

---

(1) ديوان ذي الرمة: 290.

(2) سورة هود: 111.

(3) البيان في روائع القرآن – د. تمام حسان: 1/424- 425.

(4) مجلة فصول، مج5، ع1، 1984م، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني- قراءة في ضوء الأسلوبية – نصر أبو زيد: 17.

(5) التركيب اللغوي للأدب – د. لطفي عبد البديع: 7.

(6) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية – عبد الفتاح لاشين: 216.

بشيء منها"[1] والذي يبدو من هذا النص أن عبد القاهر جعل (النظم) مطابقاً لعلم النحو، وذلك من خلال أسلوب القصر الذي استعمله فيه حين قال: (ليس النظم إلا...)، وقد فرّق ضمناً بين (أصول النحو) التي هي قوانين التركيب التي يحصرها في مدخل (دلائل الإعجاز) و(علم النحو) الذي يحاول عبد القاهر أن يرسي قواعده وأصوله في مباحث كتابه، وعلم النحو أو النظم هو الذي يحصر الخصائص الفنية أو الأدبية في الكلام شعراً كان أو نثراً[2]، فعلى الشاعر أن يعرف المواضع التي يكون فيها التقديم أو التأخير أو الفصل والوصل، والتعريف والتنكير أو الحذف والإضمار فيضع كل واحد من ذلك مكانه[3] فالفساد والخلل في النظم إنما يأتي من مخالفة النحو والخروج على قواعد اللغة، وإن الصلاح وعدم الفساد إنما يكون بالالتزام بتلك القوانين وقواعد الإعراب[4]، فعبد القاهر "حين يقرن بين النظم وعلم النحو، ويوحد بينهما أحياناً، فان ما يقصده بعلم النحو، ليس هو (القوانين النحوية المعيارية) التي تحدد حدود الصواب وحدود الخطأ في الكلام، وإنما يتحدث عن (علم النحو) على أساس أنه الفروق بين أساليب مختلفة في الكلام تبدو من منظور النحو المعياري أساليب متساوية، ولكن هذه الفروق بين التقديم والتأخير وبين الإخبار بالوصف والإخبار بالفعل، وغيرها من الفروق التي حددها عبد القاهر هي فروق في الدلالة تحوّل الكلام من مستوى إلى مستوى آخر"[5].

إن الشعر بطبيعته قائم على انتهاك وخرق القوانين المعيارية و"هو الذي يجعل الاستخدام الشعري للغة ممكناً، وبدون هذا الإمكان لن يوجد شعر، وكلما كان قانون اللغة المعيارية أكثر ثباتاً في لغة ما كان انتهاكه أكثر تنوعاً، ومن ثم كثرت انتهاكات الشعر في تلك اللغة، ومن ناحية أخرى كلما قلّ الوعي بهذا القانون قلّت

---

(1) دلائل الإعجاز: 81.

(2) مجلة فصول، مج5، ع1، 1984م، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني: 15.

(3) التركيب اللغوي للأدب: 6- 7.

(4) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية: 216.

(5) مجلة فصول، مج5، ع1، 1984م، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني: 15.

إمكانات الانتهاك، ومن ثم تقل إمكانات الشعر"[1]، أي أن الانتهاك لدى الشعراء حاصلٌ ما دام الشاعر يكتب بلغته وهو عالم بها واعياً للمواضع التي يخرقها ليتميز عن لغة العامة حتى أنه عُدّ الشعر الذي ليس فيه انتهاك وخرق للقوانين المعيارية فاقداً لكثير من إمكاناته الفنية التي يتميز بها، ويختلف عن كثير من الفنون الأدبية، "وتتميز لغة الشعر – فيما تتميز به – بطريقة خاصة في استخدام الألفاظ وتتجاوز هذه الطريقة – من حيث البدء – التحقيق والتحديد اللذين تنطوي عليهما تأدية المعاني التي يقصد إليها الفلاسفة والعلماء، وحين تتجاوز الألفاظ في القصيدة التحقيق والتجديد إنما تهدف إلى تأدية جمالية تتكئ على الترميز والإيحاء ويتضح هذا التجاوز من خلال وعي طبيعة الانتهاك اللغوي المتعمد للخروج في التشكيل اللغوي من الأداء النمطي إلى الأداء وتنطوي الألفاظ على دلالات محددة ومحصورة، ويعمد الشاعر في أثناء التشكيل اللغوي إلى الخروج بهذه الدلالات المحصورة إلى آفاق أرحب، وهذا يعني أن يحقق انتهاكاً متعمداً لطبيعة الدلالة الثابتة للفظة من ناحية، ولطبيعة التركيب المألوف من ناحية ثانية ويدل في الوقت نفسه على أن الشاعر يضفي خاصية على دلالة المفردة ذاتها ويخرج بها عن معناها المعجمي المحدد إلى دلالة ثرية خاصة، وهذا كله يتولد من خلال فاعلية السياق الذي ولدته التجربة الانفعالية للشاعر"[2]، فللشاعر استعمالاته وللغته التي يستعملها ميزة تختلف عن اللغة التي تكتب بها الفنون الأدبية الأخرى، "ويظل ثمة فرق بين اللغة الشعرية واللغة الأدبية، وأكثر ما يتجلى هذا الفرق في الانحرافات كماً ونوعاً في لغة الشعر عنه في أية لغة أدبية أخرى"[3]، فتعمد اللغة الشعرية إلى كسر القوانين القسرية وتعمل اللغة فيها على كسر الانتظام فلا يصبح للغة في النص الشعري أية علاقة تحفظ وجودها المنتظم[4]، إذ أتيح للشاعر ما لم يتح لغيره من خرق للقواعد المتعارف عليها حتى قيل: أنّ "الشعراء أمراء الكلام يصرّفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ المقصور

---

(1) مجلة فصول، مج5، ع1، 1984م، اللغة المعيارية واللغة الشعرية – موكاروفسكي، ترجمة ألفت كمال الروبي: 42.

(2) الخطاب النقدي عند المعتزلة، قراءة في معضلة القياس النقدي – د. كريم الوائلي: 183.

(3) مجلة الأقلام، مج4، ع8، 1989م، الانحراف في لغة الشعر – طراد الكبيسي: 39.

(4) الانزياح النحوي – شعر حسب الشيخ جعفر أنموذجا، رسالة ماجستير: 17.

وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتصريف بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب، ويحتج لهم ولا يحتج عليهم"[1]، وهل يتاح ذلك إلا لهم فهم أمراء الكلام، وقد أعطوا من الحرية في التنقل في مساحات اللغة الشاسعة، ودلالات ألفاظها واختيار المناسب منها، فضلا عن التراكيب التي تتناسب مع معانيهم التي يبغونها، "وإذا صح أن لكل رجل أسلوبه فمن الصحيح أن لكل جنس من أجناس الأدب أسلوبه، فللنثر العلمي أسلوب وللنثر الأدبي أسلوب آخر، وأسلوب القصة غير أسلوب المقالة، وكل هذه الأساليب تختلف عن أسلوب المقامة، وكذلك يختلف الشعر عن جميع ما سبق، ولا يعود اختلاف الشعر عن النثر إلى الأسلوب فقط وإنما يعود كذلك إلى الاختلاف في الخصائص التركيبية نحواً وصرفاً، إن الخروج عن جادة التراكيب القياسية للغة يؤدي إلى الغموض ولا يقع التسامح به إلا بالنسبة إلى المجانين والشعراء، وقد فرض الشعر على نفسه من القيود التركيبية والشكلية وزناً وقافية وغير ذلك مما حتم على الشعر أن يلجأ إلى التوسع في المعنى بالاعتماد على الدلالة الطبيعية والتوسع في المعنى لضرورة وغير ضرورة، لأنه لولا هذه الحرية الصرفية والنحوية ما أمكن مع قيود بحور الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني. ومن هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر عن لغة النثر"[2]، ومع ذلك فقد أنكر بعض النقاد أن يكون ثمة فرق لغوي معين بين هذين النوعين – الشعر والنثر – غير ما هو شكلي فحسب، وفي هذا غفلة كبيرة عن أثر الوزن الشعري وعناصره غير الشكلية منها، والشروط التي تمليها على الشاعر في اختيار ألفاظه وتراكيبه، والفرق بينهما أقرب ما يكون إلى أثر اختلاف نظرية فن العمارة بين عمارتين قُدّ حجرهما من موضع واحد، على شكل واحد يكمن في طرق الصياغة ورصّ الألفاظ وبناء التراكيب على نحو يناسب منحى التعبير وأوضاع الشكل مناسبة تامة[3]، "فطبيعة الفارق بين الشعر والنثر لغوية أو شكلية حين لا يكمن هذا الفارق في المادة الصوتية ولا الأيديولوجية، بل يكمن في نمط العلاقات التي يقيمها الشعر بين

---

(1) الصاحبي – ابن فارس: 273، و=: منهاج البلغاء – حازم القرطاجني: 143.

(2) الأصول – د. تمام حسان: 79- 80.

(3) الضرورة الشعرية – دراسة لغوية نقدية – د. عبد الوهاب العدواني 19.

الدال والمدلول من جهة وبين المدلولات من جهة أخرى"[1]، فالشاعر بتعامله الدائم والوثيق مع اللغة أعرف الناس وأكثرهم حساسية ورهافة حس إلى جمال اللغة وأساليبها، واللغة اليومية تميل إلى الثبات والنمطية والجمود في حين أن الشاعر ينشط اللغة ويثورها ويبعث في تعابيرها الميتة الحياة[2]، وإننا إذ نحاول – قدر الإمكان – الإفادة من هذه التفرقة بين الشعر والنثر ونسعى إلى الخصائص التركيبية واللغوية في الشعر للوقوف على الشواهد المنتهكة، بوصفها أنماطاً لغوية خارجة على المعتاد من كلام العرب.

ضرورة أم نظام:

إن الوقوف على موضوع الضرورة الشعرية يتشعب ويتصل بموضوعات أخرى تختص بالشاهد النحوي كونه مرتبطاً بها ارتباطاً وثيقاً، وأهم ما يتصل بهذا الموضوع مسألة (النقل) أو السماع، فالشاهد النحوي الشعري ركن من الأركان المهمة في السماع إن لم يكن أهمها، أهتم به النحاة اهتماماً بالغاً، فلا نكاد نجد كتاباً من كتب النحويين سواء كان قديماً أم متأخراً ليس فيه للشعر اليد الطولى، ولا يمكن الاستغناء عنه بأي شكلٍ من الأشكال، ومن ثم فقد "اعتبرت اللغة والصرف والنحو من العلوم التي لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، لانها تمثل الحقيقة المعتمدة في التوثيق والقواعد، وعليها ترتكز علوم العربية، وأن الحفاظ على سلامتها، والالتزام بالمقاييس التي تقاس عليها يمثلان التوجه السليم الذي يحفظ للعربية هذا الاستمرار ويؤكد لها هذا الوجود، وظاهرة الاستشهاد باللغة حالة أوجبتها ظروف الاختلاط بالأعاجم عندما بدأت بوادر اللحن تظهر على الألسنة"[3]، وهذا الاختلاط دفع النحويين إلى اعتماد سبل سليمة يتم من خلالها الحفاظ على هذه اللغة بوضع شروط خاصة تتعلق بكيفية الأخذ

---

(1) بنية اللغة الشعرية – جون كوهين: 191.

(2) النقد التطبيقي والتحليلي – د. عدنان خالد عبد الله: 31.

(3) اللغة العربية والوعي القومي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – ظاهرة الاستشهاد اللغوي والحفاظ على الهوية القومية – د. نوري حمودي القيسي: 186.

من كلام العرب، لتستقر عندهم القاعدة وتطرد من دون أن تتأثر تلك القواعد بذلك الاختلاط، فنقلوا عن قبائل لا يمكن أن يقع هذا التأثير، فابتعدوا عن كل ما هو قريب لأولئك الأعاجم، فحصروا من يستشهد بكلامهم بحدود زمانية وأخرى مكانية لا يمكن تجاوزها، وكان أول تلك القبائل (قريش) التي كانت عندهم "أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس"[1]، وقد اعتمد سيبويه على هذه اللغة وعدّها "القدمى الجيدة من لغات العرب"[2].

ولما كانت الرواية الشفوية هذه من أهم الوسائل أو الطرق التي استعان بها النحاة واللغويون في نقل الشعر الجاهلي أو الإسلامي من جيل إلى جيل، فقد أصاب الشعر ما يصيب المرويات عادة من زيادة أو نقص، فضاع من الشعر كثير، ودخل على ما بقي منه الوضع والنحل، فتصدى العلماء لهاتين الآفتين، وتحرّوا على قدر استطاعتهم الدقة في الرواية والحرص على صدق ما يروون عنهم، فوضعوا شروطاً للرواية والسماع[3].

وإذا أنعمنا النظر في الضرورة الشعرية لمعرفة الأوليات التي جعلت منها ظاهرة عند النحاة، وهل كانت معروفة لدى مرتكبيها والناطقين بها، إن الشاعر عندما كان ينظم شعره لم يكن ليضع أمامه قواعد يقيم بها شعره، بل كان يعتمد على السليقة، إذ كانت هذه القواعد التي استنبطت من كلامهم تمثل جزءاً من تفكيرهم ووعيهم العربي الذي لا يستطيعون أن يخالفونه خِلقة. وإن ظهور الضرورة بوصفها (مصطلحاً) أو (ظاهرة) لدى المهتمين بها كان مرحلة تالية لمرحلة السماع، فتعريف الضرورة بأبسط صورها، إنما هو الخروج على أقيسة النحو وقواعده، ومن المنطقي أن تظهر هذه الضرورة بعد أخذ القاعدة النحوية مستقرها، وهذه الضرورة لم تأخذ مستقرها إلا بعد أن قطع الاستقراء اللغوي أشواطاً بعيدة "إذ لا يمكن أن تتضح للنحاة إلا بعد أن تتجمع لديهم الأصول الأولى، وتستقر في أذهانهم القوانين اللغوية، ويغلب على الظن أنها ترجع إلى المرحلة النحوية التي خلفت تلامذة أبي الأسود الدؤلي، وهي التي

---

(1) الاقتراح – السيوطي: 19.

(2) دراسات في كتاب سيبويه – د. خديجة الحديثي: 72.

(3) شواهد الشعر في كتاب سيبويه – د. خالد عبد الكريم جمعة: 307.

بمثلها نحاة الكتاب، وأعني بهم الحضرمي، وعيسى، وأبا عمرو، غير إنها لم تصر نظرية واضحة المعالم إلا في نتاج الخليل وتلميذه سيبويه"[1]، وقد مثلت جزءاً من موضوعات الكتاب تناولها متفرقة في الأبواب، غير ما ذكره في باب ما يحتمل الشعر[2] أو في باب ما رخمت العرب في غير النداء اضطراراً[3]، أي ان النحاة لم يتناولوها في ذلك الحين ببحث مستقل، إنما كانت تمثل جزءاً من الموضوعات التي عالجوها في كتبهم. وقد نقل ابن النديم أن المبرد(ت 286هـ) قد ألف كتاباً سماه (ضرورة الشعر)[4]، وقد استقصى أبو سعيد السيرافي (ت 386هـ) في شرح كتاب سيبويه ضرورات الشعر، كما ينسب إلى ابن جني (ت 392هـ) مجموع صغير بعنوان: (ضرورة الشاعر)، ولابن فارس (ت 395هـ) رسالة بعنوان: (ذم الخطأ في الشعر)[5]، أي ان مرحلة التأليف في الضرورات الشعرية هي مرحلة أخرى تالية لمرحلة الجمع، ظهرت عند استقراء القاعدة "والذي دفع النحاة وعلماء العربية إلى إفراد الشعر بلغة خاصة أنهم لما جمعوا اللغة بمنثورها ومنظومها، بنوا القواعد والأقيسة على ما جاء كثيراً في الباب ووقع في الشعر والنثر، وبعد أن وضعوا هذه القواعد والأقيسة وجدوا لديهم ثروة كبيرة من الشعر خالفت أقيستهم وقواعدهم التي بنوها بوجهٍ من الوجوه، حتى أنه قد يكون في الموضع الواحد أبيات كثيرة لا بيت واحد، ولو أنهم حملوا كل هذه الأبيات على الشذوذ والخروج على القياس كما يفعلون فيما يسمعون من عبارات استعملت قليلاً، أو في لغات ضعيفة لكثر الشاذ في قواعدهم كثرة تجعل قواعدهم موضع شك في صحتها، ووضعها ومَن وضعها منهم، ولذلك، عدّوا كل ما جاء في الشعر من قواعد خارجة على أقيستهم مما لم يرد مثلها في النثر، ولم تجر على الباب الذي بنوه رخصة يجوز للشاعر استعمالها"[6].

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه – د. محمد خير الحلواني: 123.

(2) الكتاب: 26/1.

(3) م.ن: 269/2.

(4) الفهرست، صياغة حديثة: 121.

(5) ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة – القزاز القيرواني، مقدمة المحقق: 8.

(6) دراسات في كتاب سيبويه: 94.

لا شك أن النحاة قد اعتمدوا على كلام العرب، الذي يمثل الشعر جزءاً هاماً من شواهده، "ولا شك أن كلامهم إمام كل كلام، وخطابهم القدوة في الأحكام، ليس لأحد من المولدين أن يسلك غير مسلك سلكوه، ولا أن يبتدع غير أسلوب عرفوه، فلا مساغ لأحد ان يضطر إلى غير ما اضطروا إليه، أو يخالفهم في أصل مضوا عليه"[1]، أي أنه ليس لشاعر تالٍ لمرحلة التدوين والاستشهاد أن يأتي بضرورة جديدة لم يقرها النحاة ولم يتعارفوا عليها، لأن ذلك مخالف لقوانين الاستشهاد التي أقرها النحاة وجعلوا منها قوانين تتعلق بهذا الجانب منه، لذا فقد خطأ الزمخشري أبا نواس في قوله[2]:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباءُ دُرٍّ على أرض من الذهب

لكونه استعمل صغرى وكبرى نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا مُعرّفاً، وإنما يجوز التنكير في (فُعلى) التي لا أفعل لها نحو: حُبلى[3]، وهذه الضرورات عدّها النحاة فيما بعد من قبيل الأخطاء التي يقع بها الشعراء وليست من باب الضرورات الشعرية.

وهناك مسألة أخرى مرتبطة بالاحتجاج بالشاهد الشعري بوصفه ركناً مهماً من أركان السماع أو النقل الذي عرّفه ابن الأنباري بقوله:"الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[4]، والنقل الصحيح هنا يوجب أن لا يكون البيت الشعري بوصفه شاهداً نحوياً مجهول القائل، لأنه حجّة، والاحتجاج لا يجوز بأبيات لا يعرف قائلوها إلا إذا صدر عن ثقة "ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً جُهل قائلوها"[5]، وقد اختلف في عدد الأبيات مجهولة النسبة، ويكاد يجمع من تحدث عن

---

(1) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الآلوسي: 9.

(2) ديوانه: 72.

(3) المفصل: 535 – 536، و =: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 10.

(4) لمع الأدلة في أصول النحو: 81.

(5) خزانة الأدب: 16/1.

هذه أنها كانت خمسين بيتاً، وقد كتب رمضان عبد التواب عن هذا الموضوع بحثاً[1]، استقصى فيه تلك الأبيات وصحّح ما روي بهذا الصدد، إذ بلغت عنده (342) موضعاً منها (43) موضعاً سميت فيها قبيلة الشاعر ولم ينص على اسمه، مثل: (رجل من قشير)، أو (رجل من بني دارم)، أو (رجل من مذحج)، أو (رجل من فزارة)، أو (رجل من طهية) وغير ذلك، فالاحتجاج بهذه الأبيات المجهولة يضعف الحجة، "فلذلك يجب أن لا يقبل من الضرائر إلا ما وجد فيما اجتمعت عليه الروايات الصحيحة من كلام علية الفصحاء منهم، مما تحقق براعته انتسابه إليهم كقصائد امرئ القيس والنابغة وزهير ومن جرى مجراهم"[2]، وقد قال السيوطي في هذا الصدد أيضا:"لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، قال ابن النحاس في التعليقة[3]: أجاز الكوفيون إظهار (أنْ) بعد (كي)، واستشهد بقول الشاعر[4]:

أردتَ لِكَيْمَا أنْ تَطيرَ بقِربَتي ... فتتركَها شَنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ

قال: والجواب أن يكون هذا البيت غير معروف القائل، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر، واحتجوا بقول الشاعر[5]:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ... ولكنني من حبها لعميدُ

والجواب: أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان فيه"[6]، فعدم معرفة قائل البيت أو عدم صحة نسبته إلى قائل معين يضعف الاستشهاد به، لانه قد يكون لشاعر مولد لا يحتج بشعره أو أنه قد يكون مصنوعاً فلا صحة للاحتجاج به.

ولو رجعنا إلى الظواهر اللغوية التي تخرج عن النظام العام للغة، فاننا سنجد

---

(1) =: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج49، ج1، 1974م، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه: 62.

(2) منهاج البلغاء: 275- 276.

(3) =: شرح المقرب المسمى (التعليقة): 863/2.

(4) خزانة الأدب: 16/1. بلا نسبة، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية – د. أميل بديع يعقوب: 553/1.

(5) خزانة الأدب: 16/1. بلا نسبة، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 231/1.

(6) الاقتراح: 27- 28، و=: دراسات في كتاب سيبويه: 98- 99.

هناك ضربين من تلك القواعد:

الأول: صدر عن الجماعة اللغوية كلها، وصار جزءاً من نظام اللغة وأقيستها، وبات عادة كلامية تخضع للعرف أو الشيوع، ومن هذا النوع (الاسم الممنوع من الصرف) و(الاسم المبني) و(إعراب الفعل المضارع) وعمل (ما) عمل (ليس)، وحذف الواو والنون من (يكون) في حال الجزم واستعمال بعض الكلمات استعمالاً خاصاً في تراكيب محدودة لا تعدوه، مثل (لدن غدوة)، و(عسى الغوير أبؤساً)، فهذه الظواهر خرجت عن الأصول، لأن الأصل في الأسماء أن تنون وأن تدخلها حركة الجر، ولهذا صار الممنوع من التنوين مخالفاً للأصل، كما أن الأسماء معربة في أصل اللغة العام، وبهذا يكون ما بني فيها على سمتٍ أخر.

الثاني: هو خروج عن القواعد والأقيسة لم يصدر عن الجماعة اللغوية كلها، ولم يصر عادة كلامية خاضعة للعرف، بل صدر عن إنسانٍ واحد، في حالة واحدة ألجأته إليه رغبته للإفصاح المباشر عما في ذهنه، وحالت قيود الشعر دون أن يأتي التعبير مستوياً مراعياً النظام العام، وهذا الذي سمي فيما بعد الضرورة الشعرية[1].

ومما لا شك فيه أن للشعر لغة وعالماً مختلفاً عن بقية الفنون الأدبية التي عرفها العرب آنذاك وتختلف لغته بشكل خاص "عن لغة النثر، ويرجع هذا إلى سببين، الأول: أن الشعر من الفنون يبذل الشاعر فيه جهداً يختلف عن الجهد الذي يبذله الناثر إذا ما تحدث أو كتب، والسبب الثاني: إن في الشعر قيدين لا نجدهما في الكلام المنثور، أحدهما: الوزن، والآخر: القافية، وهما قيدان لا يعطيان الشاعر حرية في التعبير كحرية الناثر"[2]، فعلى الشاعر أن يحسن التصرف باللغة ليمكنه ذلك من حصر المعاني التي يرغب بإيصالها إلى السامع، بعدد محدود من الألفاظ خاضع لتلك القيود التي مرّت، وقد "ذكر علماء الأزادمردية أنهم ألفوا لغات جميع الأمم ... لا يتولد فيها الزيادات والنماء على مُرور الأزمان، إنهم وجدوا اللغة العربية على الضد من سائر لغات الأمم لما يتولد فيها مرة بعد أخرى، وأن المولد لها قرائح الشعراء، الذين هم أمراء

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، مج1، 1980، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 125- 126.

(2) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 435.

الكلام بالضرورات التي تمرُّ بهم في المضايق التي يُدفعون إليها عن حصرة المعاني الكثيرة في بيوت ضيقة المساحة، والإقواء الذي يلحقهم عن إقامة القوافي التي لا محيد لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها، فلا بد من أن يدفعهم استيفاء حقوق الصنعة إلى عسف اللغة بفنون الحيلة، فمرة يعسفونها بإزالة أمثلة الأسماء والأفعال عما جاءت عليه في الجبلة لما يدخلون من الحذف والزيادة فيها، ومرة بتوليد الألفاظ على حسب ما تسموا إليه هممهم عند قرض الأشعار"[1]، فتعسفهم على اللغة مرده إلى طبيعة الشعر وما يتبع ذلك من قيود تحتم عليهم الالتزام بها، فاتيح لهم ما لم يُتح لغيرهم للقيود التي تتعلق بالوزن والقافية فضلا عن المعاني.

إن الحديث عن الضرورة في الشعر له بعدان، الأول: نحوي، والآخر: عَروضي، وهذان العنصران هما اللذان "كانا السبب في إظهارها إلى الوجود قضية متعددة الوجوه ... والسمة التي يشترك فيها هذان العلمان معيارتهما، بمعنى أن كل واحدٍ منهما ينطوي على مجموعة من الضوابط يراد منها في النحو صيانة الأداء العربي من اللحن، وفي العروض حفظ النص الشعري من انكسار الوزن، وتمثل الضرورة الشعرية معياراً يتحكم في الشعر، ولا يجوز الخروج على قوانينها، وإذا كانت الضرورة على ضربين: مقبولة، ومرفوضة، فإن قبولها أو رفضها لا لعلة كائنة في ذاتها، وإنما لأنها كانت حسنة أو قبيحة في أشعار العرب"[2]. وإذا أخذنا الجانب العروضي في مسألة الضرورة الشعرية فان هناك من يرى أنه لا مبرر لبحثها في الكتب التي اختصت بعلم العروض والقافية، إذ يقول الدكتور إبراهيم أنيس:"إن أهل العروض قد تعودوا بحث تلك الضرورات الشعرية في كتبهم، ولكنها لا تمت لموسيقى الشعر وأوزانه بصلة وثيقة، فليست الضرورات الشعرية إلا رخصاً منحت للشعراء حين ينظمون، فأُبيح لهم الخروج عن بعض قواعد اللغة العربية لا قواعد الوزن والقافية، فهي ببحوث النحاة ألصق، وقد استنبط العلماء من القدماء تلك الرخص من شواهد شعرية قديمة، ثم أباحوها للمولدين

---

(1) التنبيه على حدوث التصحيف – حمزة بن حسن الأصفهاني: 157- 158، و=: نظرية اللغة في النقد العربي – د. عبد الحكيم راضي: 51، ومجلة التراث العربي: ع 68، دمشق، 1997م، الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح – أحمد محمد ويس: 123.

(2) الخطاب النقدي عند المعتزلة: 167.

ومن جاء بعدهم"[1].

إذن الضرورة في هذا المفهوم ليست انتهاكاً أو خرقاً للقواعد المعيارية التي بني عليها علم العروض والقافية، فما يطرأ على البيت من زيادة أو حذف، أو مدٍّ أو قصر، إنما يجاء به لاستقامة الوزن فمسألة معالجة الضرورة هي مما يختص به علم النحو والصرف لا علم العروض، وكذلك الحال بالنسبة للقافية، فالإجازة والإصراف، والإقواء والإكفاء[2] هي مخالفة وأبياتها محدودة وأمرها محاط مفهوم، ومن ثم لا يمكن أن يسري حكمها تعميماً على جميع القوافي، لأن أمرها لا يعدو أمر الضرورة النحوية، والمعروف أن الضرورة وان تسومح فيها فما هي إلا دفع لأمرٍ يختلف عن طاقة ومدى المعهود من القول[3]، فالضرورة في مجملها "ليست من نتاج القسر العروضي التقفوي"[4]، إنما يعود ذلك كله إلى علم النحو والصرف، و"إلحاق الضرورة الشعرية بعلم القوافي وتذييلها به هو من قبيل الاستقصاء لا من باب الموضوعية المنطقية، فكثيراً ما نجد في بحوث المحدثين في علمي العروض والقافية العبارة الآتية: درج الأولون على إلحاق الضرورات الشعرية بباب القوافي وهذا الذي يعممونه لم نكد نجد له صدى في مثال هذه الكتب، فالخطيب التبريزي لم يذكرها في كتابه الموسوم بالوافي في العروض والقوافي، وابن السراج لم يذكرها أيضا، وكذلك ابن عبد ربه في العقد الفريد، وكذلك ابن رشيق القيرواني في العمدة، ومن المحدثين صاحب المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، وكذلك كتاب شرح تحفة الخليل، هذا من حيث المنطقية، أما من حيث الموضوعية، فإن الضرورة الشعرية أدخل في باب النحو والصرف منها في باب الوزن والقافية، مثلاً عندما نعرض لقول عباس بن مرداس[5]:

فما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداسَ في موضع

نرى أن الوزن عروضياً سليم صحيح، والقافية أيضا سليمة، وكونه لم ينون مرداساً ومنعه من الصرف خروجاً على المألوف في عرف النحو والصرف، وقد اختلف

---

(1) موسيقى الشعر: 320.

(2) =: ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة: 78.

(3) دراسات في علم العروض والقافية: 248.

(4) الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: 73.

(5) ديوانه: 84.

الهدفان، إذ إن إلحاق الضرورة على هذا التفسير ببابي العروض والقافية منهجياً وذوقياً تكلف محض، وخلط غريب لم أجد ما يبرره كي يكون من مشتملات لا علم العروض ولا علم القوافي"[1].

وقد رأى الدكتور عبد الوهاب العدواني أن الشعر ميدان المواجهة الحادة بين النظامين اللغوي والعروضي، لذا فإن النظر التحليلي فيما حُمل من ظواهره اللغوية — أي الشعر — على الضرورة يهدينا إلى ثلاثة أنواع منه:

الأولى: ما لا يختل وزنه ولا قافيته بإزالة الضرورة عنه، وضرب لنا مثالاً قول أنس بن زنيم[2]:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريم بخله قد وضعه

إذ بين أن مذاهب النحاة انتهت إلى إعراب (مقرف) بالحركات الثلاث، وجماع القول في (كم) الخبرية أن القياس جارٍ على التعقيب لمفسرها المجرور بالإضافة بعدها مباشرة من غير فصل، فإذا فصل بينهما بشبه جملة كالذي حدث في بيت أنس فلا ضير من الإتيان بهذا المفسر في الشعر وحده مجروراً أيضاً، تمسكاً بالبقية الباقية من قياسية هذا الأسلوب، وكأن ليس هناك فصل، وحين يفصل بينها وبين مجرورها بجملة أو شبه جملة فالنصب هو الوجه، والجر ممتنع في الشعر وغيره على السواء.

ومقرف تتحمل أن تروى بالرفع والنصب، فهذه الحركات الثلاث لا تؤثر على البيت من الناحية العروضية، وليس هناك ثمة داعية إيقاعية لترجيح نصب أو رفع أو جر، وبذلك يكون انتقال الشاعر من جرّ (مقرف) إلى رفعه أو نصبه أمراً سهلاً دون الإخلال بوزن البيت.

الثاني: ما يختل وزنه بإزالة الضرورة، من ذلك صرف قصائد وتنوينها في قول النابغة الذبياني[3]:

فلتأتينك قصائدٌ وليركبن جيشٌ إليك قوادمَ الأكوار

---

(1) دراسات في علم العروض والقافية: 265- 266.

(2) ضرائر الشعر – ابن عصفور الاشبيلي: 7، و=: خزانة الأدب: 471/6.

(3) الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: 76- 78، و=: ديوانه: 55، وشرح الأشعار الستة الجاهلية: 404.

فصرف (قصائد) هنا جاء لضرورة الغرض منها إقامة الوزن، ولو طبق القاعدة النحوية ومنع قصائد من الصرف لاختل البيت وانكسر الوزن.

الثالث: ما تختل قافيته بإزالة الضرورة منه، والقافية ركيزة مهمة ترتكز عليها القصيدة وهي ملزمة للشاعر، ومن أمثلة الذي يختل بإزالتها منه قول امرئ القيس[1]:

فيالك من ليل كأن نجومه بكل مُغار الفتل شدّت بيذبل

ففيه معاملة للعلم الوارد على صيغة الفعل المضارع معاملة الاسم المنصرف المعتاد جراً بالكسرة، دون المنع من الصرف، والجر بالفتحة لان الشاعر لو فعل ذلك لم تسلم قافيته، والقصيدة مبنية على قافية مكسورة من أول القصيدة إلى آخرها[2].

والذي يهم في هذه التقسيمات لهذه الضرورات أنها جميعاً لم تطأ أرض الوزن والقافية فلم نرَ في هذه الضرورات إخلالاً لا بوزن ولا قافية، فعلم العروض لم يخترق ولم تنتهك قوانينه بارتكاب الضرورات، كما هو الحال بالنسبة للنحو والصرف، لذا نرى أن النحاة هم الذين تصدوا إلى تحليل هذه الظاهرة والإحاطة بأبعادها، لأنها في كل صورها هي خروج عن القواعد النحوية والصرفية، لذا فقد أولاها علماء اللغة عناية خاصة.

أما البلاغيون فقد عالجوا الضرورة من منظارهم الخاص وعلى وفق تصورهم لوجودها في الشعر فـ "لم يقتصر الاهتمام بالضرورات على علماء النحو واللغة والصرف، وإنما تعداهم إلى علماء البلاغة والنقد الذين تكلموا عليها طويلاً، وبينوا أنواعها وفصلّوها كما فعل ابن رشيق القيرواني في العمدة في باب (الرخص في الشعر)، وأبو هلال العسكري في (الصناعتين)، وقدامة بن جعفر في (نقد الشعر) وحازم القرطاجني في (منهاج البلغاء)"[3].

وفي دراستهم للضرورة فإنهم لم ينظروا إليها النظرة التي نظر إليها النحاة واللغويون لأنهم لم يعتمدوا المعيار الذي اعتمده النحاة في تقسيمها إلى ضرورة مرفوضة

---

(1) ديوانه: 19.

(2) ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة: 83.

(3) دراسات في كتاب سيبويه: 81.

أو غير مرفوضة إنما نظروا إليها باعتبارها أسلوباً قد سلكه الشعراء لأجل الإبداع الفني، فقسموها إلى مستحسنة وقبيحة أو مستقيمة، وما إلى ذلك من التسميات، وقد رأى أبو هلال العسكري انه:"ينبغي أن يجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها تشين الكلام وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مُزلة، وما كانوا أيضا تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، وبهرج في كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها"[1]، فمجرد ارتكاب الضرورة عنده هو عيب وقبح، وعلى الشاعر أن لا يقع فيه لانه إنما يدل عنده على ضعف في لغة الشاعر ومطعن له فيها، أما ابن رشيق فنراه أقل تشدداً منه بهذه المسألة إذ يقول فيها:"لا خير في الضرورة، غير أن بعضها أسهل من بعض ومنها ما يسمع عن الغرب، ولا يعمل به لأنهم أتوا به على جبلتهم، والمولد المحدث قد عرف أنه عيب، ودخوله في العيب يلزمه إياه"[2].

هذا هو البعد اللغوي للحديث عن مسألة الضرائر وعلاقته بعلم العروض والقافية، فهي خروج على المستوى القياسي في اللغة من أجل تجنبها في استخلاص الأحكام والقواعد، ويبقى بعد آخر غير ما ذكرناه في النحو أو اللغة أو العروض والقافية، هو البعد الفني لهذه الظاهرة، ذلك أن حديث النحاة واللغويين على الشعر على أنه موضع اضطرار، وإنه لا يجب أن يقاس على ضروراته، وأنه يبقى قبول هذه الضرورات مع البحث عن أصول تعززها وتستند إليها، أو قبولها باعتبارها من خواص اللغة الشعرية التي يجب أن تؤخذ به لغة النثر لأن هذه الظواهر مما يختص بها الشعر دون النثر[3].

---

(1) الصناعتين: 150، و=: مجلة التراث العربي، ع 68، دمشق، 1997م، الضرورة الشعرية ومفهوم الإنزياح: 119.

(2) العمدة: 269/2.

(3) نظرية اللغة في النقد العربي: 45.

مفهوم الضرورة في الكتاب:

لم تأخذ الضرورة بعدها الحقيقي إلا بعد أن استقرت القواعد النحوية وبعد أن قطع الاستقراء النحوي أشواطاً بعيدة، إذ لم تتضح الصورة لدى النحاة إلا بعد أن تجمعت لديهم الأصول الأولى واستقرت في أذهانهم القواعد النحوية(1).

والكتاب بوصفه من الأصول الأولى التي استقى منها علماء النحو القواعد الأولى للعربية فضلا عن أنه قد تضمن مجموعة من آراء شيوخ سيبويه وأئمة النحو آنذاك، وكتاب سيبويه قد أسهم فيه كثيرٌ من النحاة، فقد قرأ ابن النديم بخط أبي العباس ثعلب، أنه "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه إثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل"(2) أي أنه لم يكن إنتاجاً فردياً، "والحق أن هؤلاء المسهمين ينتظمون في اتجاهين، يمثل الأول منهما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وعيسى بن عمر (ت 149هـ)، والخليل بن أحمد (ت 170هـ)، وسيبويه (ت 180هـ)، ويمثل الثاني أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، أما الاتجاه الأول فكان ينحو نحواً قياسياً عقلياً في تعليل ظواهر اللغة، وينحو الثاني نحواً هو إلى الوصفية أقرب منه إلى التأويل والتعليل، ولم يطلعنا الكتاب على آراء هؤلاء جميعاً في الضرورة الشعرية، بل اكتفى بنقل شيء يسير من كلام يونس، ثم فرغ للإفاضة بنقل رأي الخليل بن أحمد وهو الذي حدّد نظرية الضرورة في النحو العربي"(3).

إن الذي يقرأ كتاب سيبويه لا يجد فيه باباً خاصاً للضرورة الشعرية يضع فيه حداً لها أو يبين أنواعها أو أحكامها، إنما عرض لها في أبواب كتابه حسب ما يقتضيه ذلك، وقد ذكر أبواباً تتعلق بالضرورة، فهناك باب بعنوانه (هذا باب ما يحتمل الشعر)(4)، وآخر بعنوان (هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً)(5)،

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه:123.

(2) الفهرست: 103.

(3) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 123.

(4) الكتاب: 26/1.

(5) م ن: 269/2.

وآخر بعنوان (هذا باب ما يجوز في الشعر من إيّا ولا يجوز في الكلام)[1]، فلم يظهر مصطلح الضرورة، إنما اقتصر على قوله: يجوز في الشعر، أو يجوز في الاضطرار، وعلى الرغم من كثرة تأويل الخليل وسيبويه للظواهر اللغوية التي خرجت في الشعر عن الأصول العامة لا نرى واحداً منهما استخدم مصطلح الضرورة، ولكنهما كانا يستخدمان ألفاظاً من الجذر نفسه، فالاضطرار، أو مضطر، أو اضطر، أو يكتفيان بالقول يحتمل في الشعر أو يجوز في الشعر[2]، فالكتاب لم يتضمن مفهوماً واضحاً ومحدداً للضرورة، إذ لم يعقد لها باباً خاصاً بها، إنما عرض لأنواعها في أثناء حديثه عن الموضوعات النحوية أو الصرفية فيه[3]، فتناول مسائل متفرقة، وأكثر هذه المسائل التي تناولها تدخل ضمن المفهوم الذي أشرنا إليه من أنها لغة خاصة بالشعر[4].

وإذا أردنا أن نقف على رأي أو مفهوم محدد للضرورة الشعرية عند سيبويه، فإننا قد نجد مدخلاً لذلك المفهوم بقراءتنا للباب الذي سماه (باب ما يحتمل الشعر) في الجزء الأول منه، الذي افتتحه بقوله: "إعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً"[5]، ثم قال بعد أن عرض لأمثلة من الشعر استشهد بها على جواز ما ذكر في الشعر وعدم جوازه في الكلام: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[6]، فقد حرص سيبويه في عرضه لتلك الشواهد على ظهور هذا المعنى من خلال ما أورده من شواهد ساقها بحيث يساوقها هذا المعنى[7].

وكما أسلفنا فإن كتاب سيبويه لم يقتصر على آرائه وحده إنما تضمن آراء

---

(1) الكتاب: 363/1.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 128.

(3) التوسع في كتاب سيبويه – د. عادل حمادي العبيدي: 185.

(4) الضرورة الشعرية، دراسة اسلوبية – ابراهيم السيد محمد: 13.

(5) الكتاب: 26/1.

(6) م.ن: 23/1.

(7) الضرورة الشعرية – دراسة أسلوبية: 11.

شيوخه، فالخليل الذي يرى أن "الشعراء أمراء الكلام"[1]، قد أسس لفكرة الضرورة الشعرية وعلاقتها بالاضطرار أو الاختيار، وقد جاءت آراؤه متداخلة مع آراء تلميذه في الكتاب إذ تقوم "النظرية عند الرجلين على تجاذب الأنظمة وتفاعلها في أذهان المتكلمين، وهذا يعني أنها لا تخرج عن الأصول الأساسية للغة، مثلها مثل الضرورة الشعرية التي لا يمكن أن تخرج عن مبادئ الدين الأولى، أما أساس هذه النظرية فقد صاغه سيبويه بقوله (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)، وقد تفرع هذا المبدأ في تطبيقاته ثلاثة فروع:

الأول: الربط بين لغة الضرورة ولغة أخرى قياسية تشبهها في الشكل أو في المعنى.

الثاني: العودة إلى النظام العام للغة، وهو ما يسميناه الأصل.

الثالث: التماس وجه قياسي يسوغان به الظاهرة"[2].

فالفكرة التي أسس عليها سيبويه مفهومه للضرورة الشعرية هي فكرة المشابهة بين شيئين، أي فكرة التشبيه والحمل على الشبه، أو فكرة الرد إلى الأصل على وفق وجه قياسي وإن كان ضعيفا، فما من خروج عن تلك القواعد إلا وله أصل في العربية[3]، بأحد تلك الأمور التي ذكرناها، والمحاولة هي الاقتراب من تلك الأصول، ومحاولة إسباغها على النصوص الشعرية المخالفة لجعلها متسقة مع القاعدة النحوية ولو بوجه وإن كان بعيداً.

لقد أدرك سيبويه أن للشعر لغة خاصة به يقع فيها الذي لا يقع في الكلام العادي بدلالة قوله: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، والظاهر أن سيبويه يقر بوقوع الضرورة ولكنه يشير إلى إمكان تسويغ ذلك الوقوع على وجه من الصواب، أي أن سيبويه يجد في أن لا يخطأ الشاعر، فلا مجال عنده للخطأ أو اللحن"[4] فهي عنده بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر، وفي ذلك قال بعض النحويين: علة

---

(1) منهاج البلغاء: 143.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 129.

(3) الضرورة الشعرية – دراسة أسلوبية: 8.

(4) مجلة التراث العربي، ع 68، دمشق، 1997م، الضرورة الشعرية ومفهوم الإنزياح: 120.

الضرائر التشبيه بشيء لشيء أو الرد إلى الأصل[1]، فسيبويه لم يلتمس لأحد من الشعراء المعاذير أو الأسباب لتوجيه ضروراتهم بتكلّف التأويل أو التخريج، كما أنه لا يقول بأن الشعر يحتمل ما لا يحتمله الكلام هروباً من المشكلات النحوية، بل إنه استقر له أصل فكري، استعان بها في كل ما عَنَّ له وأمكنه من مشكلات، ولم يقف الأمر عند حد الضرورة الشعرية[2].

الضرورة بتغيير الإعراب عن وجهه:

وهذا التغيير في الإعراب قد يلزم الشاعر نفسه به مضطراً، إما لإقامة الوزن أو لأغراض القافية، كما في قول الشاعر[3]:

سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فأستريحا

فنصب (أستريحا) ضرورة[4]، "والوجه في هذا الرفع لأن (الفاء) لا تنصب في الواجب، وإنما تنصب في غير الواجب، إذا خالف الثاني الأول في المعنى، فلم يكن عطفه عليه باللفظ"[5] ويروى أيضا (لأستريحا)، وعلى هذه الرواية فلا ضرورة فيه[6]، وإن الشاعر في الرواية الأولى ألزم نفسه النصب فخالف قواعد الإعراب التي لا يجوز فيها نصب الفعل بأن محذوفة وجوباً بعد الفاءِ وقد نصب هذا مراعاة لوحدة القافية والالتزام بها.

إن لصور الخروج على مقتضى الإعراب مظاهر كثيرة في الشعر العربي، من ذلك ما ذهبوا إليه من جواز الجزم في جواب (إذا) و(لو) في الشعر، قال سيبويه: "وقد جازوا في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إن)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. وقال قيس بن الخطيم الأنصاري[7]:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلُها خطانا إلى أعدائنا فنضارب"[8]

---

(1) الضرورة الشعرية – دراسة أسلوبية: 13.

(2) م ن: 22.

(3) الكتاب: 39/3، بلا نسبة، والبيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب: 522/8.

(4) تحصيل عين الذهب – الأعلم الشنتمري: 392.

(5) النكت في تفسير كتاب سيبويه – الأعلم الشنتمري: 152/1.

(6) تحصيل عين الذهب: 392.

(7) ديوانه: 88.

(8) الكتاب: 61/3.

إن (إذا) فيها معنى الشرط ولا تعمل، ولا تحتاج إلى جواب مجزوم، وإنما جاء ذلك في الشعر، وقد يقدر في الجواب الجزم، فيعطف على معناه، فتجزم المعطوف على الجواب، فجزم (فنضارب) على موضع جواب إذا[1]، والعطف هنا على موضع (كان) لأنها في موضع جزم على جواب (إذا) لأنه قدرها عاملة عمل (إنْ) ضرورة[2]، وهو خطأ في الكلام[3].

"فأما (لو) فذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها يجزم بها في الشعر، وعليه مشى ابن مالك في التوضيح"[4].

وهناك الكثير من صور التسامح في مسألة الإعراب، والتخفيف من هذا القيد لدى الشعراء، وإنما يكون ذلك على سبيل الضرورة في الشعر التي منها "رفع الاسم بتأويل معنى في الكلام، مثل قول الشاعر[5]:

ليبك يزيد ضارعٌ لخصومةٍ ... ومختبطٍ مما تطيح الطوائح

"فرفع يزيد لأنه اسم ما لم يُسمّ فاعله، ورفع ضارع ومختبط بالمعنى، لانه كما قال: ليبك عُلم أن له باكياً، فكأنه قال: يبكيه ضارع لخصومة ومختبط"[6]، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على أن الفعل المسند إلى ضارع حذف جوازا، أي: يبكيه، وهذا على رواية البناء المجهول في (ليبك) ويزيد (نائب فاعل)، وأما على رواية البناء للفاعل، وليس المفعول ففاعله (ضارع)، ومفعوله (يزيد)، ولا شاهد ولا حذف على هذا[7].

من صور التسمح في الإعراب قضية الخفض على الجوار، كقول العجاج[8]:

كأن نسج العنكبوب المرمل

---

(1) مشكل إعراب القرآن – مكي بن أبي طالب القيسي: 302، و=: ضرائر الشعر: 231- 232.

(2) تحصيل عين الذهب: 403.

(3) الكتاب: 62/3.

(4) الضرائر – الآلوسي: 156، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 64- 65.

(5) الكتاب: 288/1، و=: شرح ديوان لبيد: 362.

(6) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 188.

(7) =: خزانة الأدب: 147/1.

(8) الكتاب: 437/1، و=: ديوانه 158.

فأجرى (المرمل) على العنكبوت فدرج، وهو نعت لـ (نسج) وكان حقه أن يكون منصوباً بتبعيته للنسج، فجاء مجروراً لمجاورته (العنكبوت)[1]، "وكان الخليل رحمه الله لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والإفراد والجمع، كقولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، وجحرا ضبٍّ خربين، وجحَرة ضباب خربةٍ، وسيبويه يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى كقولك: هذان جُحرا ضب خربين، وهذا جحُر ضبين خربٍ، واحتج ببيت العجاج هذا لانه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت وهي مؤنثة"[2]، فعند سيبويه إن هذا النعت المجرور لمجاورته المجرور لا يشكل في عودته على المنعوت الأصلي، لأن قولهم: هذا جحر ضبين خربٍ، وإن كان مجروراً فانه نعت لـ (جحر) كونه مفرد، والنعت مفرد، وكذلك هذان جُحراً ضبٍّ خربين، فإن النعت جاء على صيغة التثنية والمنعوت مثنى أيضا أي أن المعنى لا يشكل هنا في تغيير الحركة الإعرابية والجر على الجوار. ولذا قال الخليل: لا يقولون إلا: هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران[3]. ومن صور الجر على الجوار قول امرئ القيس[4]:

كأن ثبيراً في عرانين وبله ... كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزملِ

فخفض مزملاً لجواره البجاد وكان حقه أن يأتي (مرفوعاً) لانه نعت للكبير، و(كبير) مرفوع[5].

ومن الشواهد التي تحدث عنها النحاة في هذا الباب قول الشاعر[6]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

"فأثبت (الياء) في (يأتيك)، وهو مجزوم، وكأنه بمنزلة من اضطر إلى تحريك الياء بالضم في حال الرفع فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء"[7]، وتشبيهاً لها

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 189.
(2) تحصيل عين الذهب: 239- 240.
(3) الكتاب: 437/1.
(4) خزانة الأدب: 327/2، و=: ديوانه: 25، والشطر الأول فيه: كأن أباناً في أفانين ودقه.
(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 189.
(6) الكتاب: 316/3 بلا نسبة، ولقيس بن زهير في خزانة الأدب: 359/8.
(7) شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي: 224/1.

بالصحيح وقيل هي لغة لغيره فاستعملها عند الضرورة[1]، والوجه أن يقول: (ألم يأتك) بحذف حرف العلة لكنه أجراه على ما ذكر، و"يجوز للشاعر أن يجري المعتل من الأفعال مجرى السالم فيجزم ولا يحذف حروف الاعتلال، وذلك أن العرب استثقلت الحركات في الياء والواو، فحذفتها عنها وأبقتها سواكن في الرفع إذا قلت: هو يدعو، وهو يرمي، فإذا جزمت حذفتهما فقلت: لم يدعُ، ولم يرمِ، فإذا احتاج الشاعر أجرى هذا المعتل مجرى السالم فأثبت الياء في الجزم كأنه يتوهم أنها كانت متحركة فسكنها"[2]، أي أنه أجرى المعتل هنا مجرى الصحيح فكأنه يقول في الرفع: يأتيُك — بضم الياء — فلما جزمها أسكنها[3].

أما قول أبي النجم العجلي[4]:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي … عليّ ذنباً كله لم أصنع

فقد استشهد به سيبويه "على أنه حذف الضمير العائد إلى المبتدأ الذي هو كله"[5]، فقال: "ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول، في حال بناء الاسم عليه، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع في أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام"[6]، فذكر سيبويه أن الضمير المنصوب العائد من الخبر على المبتدأ لا يحذف في الكلام، وقد أجازه في الشعر واصفاً إياه بالضعيف، لأن النصب لا يكسر ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: (كله غير مصنوع)[7]، أما قول سيبويه: "النصب لا يكسر البيت ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء"[8]، "يريد أنه لو قال: (كله لم أصنع) لأجراه على ما ينبغي، ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير، والقول عندي أن الرفع هنا أقوى

---

(1) تحصيل عين الذهب: 66.
(2) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 84.
(3) العمدة: 275/2.
(4) الكتاب: 85/1، و=: خزانة الأدب: 359/1.
(5) شرح أبيات سيبويه: 13/1.
(6) الكتاب: 85/1، و=: دراسات في كتاب سيبويه: 129.
(7) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 457.
(8) الكتاب: 85/1.

منه في قولك: زيدٌ ضربتُ وألزمُ، لان (كلا) لا يحسن حملها على الفعل لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة، كقولك: ضربت القوم كلهم، أو مبتدأة بعد كلام، كقولك: إن القوم كلُّهم ذاهب، فإن قلت: ضربت كل القوم وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها عن الأصل، فإن كان الآخر كذلك فينبغي أن يكون قوله: (كله لم أصنع)، وإن كان قد حذف الهاء أقوى من قوله: (كله) بالنصب، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع كل" [1].

وكذلك نظروا إلى قول امرئ القيس [2]:

فاليوم أَشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وعدّوه من قبيل الأخطاء الإعرابية التي وقع فيها الشعراء، وقد ذهب إلى ذلك القاضي الجرجاني [3]، وإن هذا الاختلاف في الحركات الإعرابية عما يجب أن تكون عليه هو من قبيل الضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر مضطراً، وزعم سيبويه أنه مما يجوز في الشعر خاصة، وقد ذكر القزاز أن "مما يجوز له – أي الشاعر – على قول قوم من النحويين حذف الإعراب إذا احتاج إلى ذلك" [4]، وعده ابن رشيق من أقبح الضرورات [5]، ومما يأتي في هذا المعنى قول رؤبة [6]:

سوّى مساحيهن تقطيطُ الحُقَقْ

فقد استشهد به سيبويه على تسكين الياء في (مساحيهن) في حال النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف لأنها أختها والألف لا تتحرك [7]، وكان الوجه أن يقول (مساحيهن) بتحريك الياء، وقد ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن العلة التي تسكن فيها الياء في مثل هذا إذ قال:"وسألت الخليل عن الياءات لمَ لم تنصب في موضع النصب اذا كان الأول مضافاً، وذلك قولك: رأيت معد يكرب، واحتملوا أيادي سباً ؟ فقال: شبهوا هذه

---

(1) تحصيل عين الذهب: 99.

(2) الكتاب: 204/4، و=: ديوانه: 122.

(3) الوساطة: 5.

(4) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 58.

(5) العمدة: 274/2، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 311.

(6) الكتاب: 306/3، و=: ديوانه: 106.

(7) تحصيل عين الذهب: 481.

الياءات بألف مثنى حيث عروها من الرفع والجر، فكما عرّوا الألف منها عرّوها من النصب أيضا"[1]، وسكنوا أيضا المرفوع والمجرور في الشعر، من ذلك قول الشاعر[2]:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْكِ من المئزر

فقد سكّن النون من (هنٍ) "في حال الرفع تشبيها بما تحرك وسطه بالضم فخفف نحو: عضُد وظرُف وأشبههما، وقد عُدّ ذلك أيضا من أقبح الضرورة في (هن) وما أشبهه مما حرّك للإعراب، وبعض النحويين لا يجيزه وينشد البيت:

وقد بدا ذاك من المئزر"[3]

إن مما لا شك فيه أن سيبويه عندما نظر إلى الشواهد التي فيها هذه الانتهاكات لقواعد اللغة والنحو، قد كان ينظر إليها على أنها نصوص عليه قبولها كما وردت إليه من الرواة أو الشعراء فكانت أمانته تحتم عليه أن يبقيها على ما كانت عليه دون تغيير أو تبديل، وإن كثيراً من الخلاف نراه حول رواية بعض شواهد الضرورة عند سيبويه وغيره من العلماء، يرجع إلى اختلافهم في فهم الضرورة، فسيبويه – كما رأينا – يرى أن الضرورة هي ما يجوز للشاعر في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وهذا ما لم يتفق عليه معه بعض النحاة، فلذلك ردّوا روايات سيبويه في بعض شواهده ورووا فيها روايات أخرى تخرجها من دائرة الضرورة الشعرية مدّعين أن روايتهم هي الصحيحة[4].

من ذلك قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة[5]:

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم

وفي *الخزانة*[6]:

صددتِ فأطولتِ الصدود ولا أرى وصالاً على طول الصدود يدوم

---

(1) الكتاب: 3/305- 306.

(2) م.ن: 4/203، و=: خزانة الأدب: 4/484، وحوليات الجامعة التونسية، ع 58، 1971، الأقيشر الأسدي، أخباره وأشعاره، تحقيق الطيب العشاش: 66.

(3) تحصيل عين الذهب: 560.

(4) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 443.

(5) الكتاب: 1/21، والبيت لمرار الفقعسي في خزانة الأدب: 1/226، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 2/876.

(6) خزانة الأدب: 4/289.

وفي الأغاني[1]:

صـــددتَ فأطولـــت الصـــدود ولا أرى　　　وصـــالاً علـــى طـــول الصـــدود يـــدومُ

فالرواية الأولى تجعل ذلك ضرورة شعرية وهي مجيء (وصال) في غير موضعه، والرواية الثانية والثالثة إنما تسقط الاستشهاد بهذا البيت ولا ضرورة فيه، وقول الشاعر[2]:

فـــلا مزنـــةٌ ودقـــت ودقهـــا　　　ولا أرض أبقـــل إبقالهـــا

وقد روي هذا البيت برواية أخرى وهي: (ولا أرض أبقلت ابقالها) بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة[3] "ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة"[4] وهذه الرواية تتضح فيها الرغبة في إصلاح ما وقع الشاعر فيه من الخروج عن القاعدة ومحاولة إعادة ذلك إلى مقتضى الكلام الواجب.

وعلى ذلك يمكن أن نقول بأن سيبويه "يقسم الكلام إلى أربع درجات:

أولا: ما يجوز في الشعر والنثر جميعاً، وهو ما يجري على سنن العرب من غير لحن أو ضعف أو ضرورة.

ثانيا: ما يجوز في الشعر وحده، ويجوز في الكلام على تعسّف كبير، وهو ما أطلق سيبويه عليه صفة (الضعف).

ثالثا: ما يجوز في الشعر وحده، ولا يجوز في النثر مطلقا.

رابعا: الخطأ أو الغلط، وهو ما لا يجوز في شعر أو نثر"[5]، وهذا التقسيم الذي يقع الكلام فيه، يجعل ميزات الشعر تختلف عن النثر، والضرورة هي الرخصة التي أعُطيت للشاعر دون الناثر لما في الشعر من قيود وسمات لا تكون موجودة في الشعر، وإذا أخرجنا النوع الأول وهو المطرد في الكلام والذي تقوم عليه قواعد اللغة العربية وبه ينطق العرب، والقسم الأخير الذي رُدّ ولم يقبل منه شيء، أما القسم الثاني والثالث، فقد حاول سيبويه فيهما أن يجد ما يجعل ذلك متسقاً مع

---

(1) أبو الفرج الأصفهاني: 315/10.

(2) الكتاب: 46/2، و=: خزانة الأدب: 45/1، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 640/2.

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 160، و=: خزانة الأدب: 45/1.

(4) شرح أبيات سيبويه: 393.

(5) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 44.

قواعد النحاة غير مخالف لها، فالضرورة عنده لها وجه في العربية فقد قال:"وليس شيء يضطرون إليه الا وهم يحاولون به وجها"[1]، ومن هذه الوجوه:

الحمل على الشبيه أو النظير:

إن من أهم الركائز التي ارتكز سيبويه عليها في توجيهه للضرورة، وكيفية تعامله معها، الفكرة القائمة على أساس الشبه، وإن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو صاحب هذه الفكرة، إذ يرى أن الشاعر حين يضطر إلى تركيب ما يسوقه الاستغراق النفسي أحياناً إلى أن يجعل بنية مكان أخرى فتنوبُ منابَها، وإنما تتم هذه العملية في جو من الاستغراق تقوم على تداعي الصيغ وتفاعلها وتقوم على إحدى ركائز ثلاث، التركيب، والصيغة، والمعنى[2]. وقد تكررت كلمة (الشبه) في الكتاب في أماكن عدة، وفي تعليله لخروج الشاعر عن تلك القواعد، إنما جعل ذلك مما يجوز في الشعر ولا يجوز في غيره "واعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً"[3]. فقد حاول في هذا الموضع أن يبين أن بين ما يرتكبه الشاعر في الضرورة وقواعد اللغة علاقة وصلة وهذه العلاقة إنما تكون "بين اللغة والفكر، فللغة تراكيب خاصة بكل معنى، كتراكيب الشرط، وتراكيب الاستفهام، وتراكيب التوكيد، وهذه التراكيب تقوم في النفس والوعي وهي على استقلالها يختلط بعضها ببعض أحياناً، أو تتناوب، ولكن في حال نفسية خاصة، هي حال الاستغراق"[4]، أي أن الشاعر تتداعى عنده الصيغ والتراكيب فيستبدل صيغة بدل أخرى "ومما يدل على أن الضرورة عند سيبويه لا تصح إلا إذا قامت بينها وبين ما يجوز في اللغة صلات متينة، تلك الإجازات التي أجازها سيبويه للشعراء في حال الضرورة دون أن يأتي لها بشواهد من الشعر، بل قاسها على ما يجوز في كلام العرب المنثور، وعلى

---

(1) الكتاب: 32/1.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 130.

(3) الكتاب: 26/1.

(4) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 130.

غيرها من الضرورات، وكان رائده في ذلك كله حساً عميقاً وبصراً باللغة مكينا"[1]، وإذا حاولنا تطبيق هذا المبدأ على تلك الشواهد فسنلاحظ أن معظم تلك الشواهد التي وصفت بانها من ضرورات الشعر تصب في هذا القالب أي (الشبه).

إن الحذف من أهم أبواب الضرورة الشعرية، وأكثرها شيوعاً لدى الشعراء. وقد ذكر سيبويه الحذف في باب ما يحتمل الشعر، من ذلك قول خفاف بن ندبة[2]:

كنــواحِ ريــشِ حمامــةٍ نجديــةٍ ومســحتِ بــاللثتين عصــفَ الإثمــدِ

أي: كنواحي ريش حمامة، فحذف الياء من نواحي، وهو جمع ناحية، مثل: شاريةٍ وشوارٍ وجاريةٍ وجوارٍ، فحذف الياء في الإضافة وحذفها في غير الإضافة أسهل[3]. وحذف الياء هنا ضرورة "تشبيهاً لها في حالة الإفراد والتنوين والوقف"[4]، فيقال في الإفراد مثلاً: (هذه نواحٍ كثيرة)، ويقال في حال الوقف: (هذه نواح) فشبه الشاعر الكلمة في حال الإضافة حالها في الإفراد والتنوين وحال الوقف[5]، "والملاحظ أن الحذف أكثر ما يكون في حروف العلة، وحركات الإشباع التي في بعض الضمائر وهو لون من التخفيف يلجأ إليه الشعراء مضطرين دون أن يؤثر ذلك على المعنى الذي يرمي إليه الشاعر في غالب الأحوال"[6].

---

(1) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 449.
(2) الكتاب: 9/1، و=: شعره: 106.
(3) شرح أبيات سيبويه: 277/1.
(4) تحصيل عين الذهب: 54.
(5) التوسع في كتاب سيبويه: 187.
(6) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 451- 452.

ومن الحذف للضرورة أيضا قول العجاج[1]:

قواطناً مكة من وُرْقِ الحمي

يريد: الحمام فغيّرها على (الحمي)، وفي ذلك أوجه: من ذلك أنه شبهها بالمستعمل من كلام العرب، أن يكون قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها للدلالة المتبقي على المحذوف منها، وبناها بناء (يدٍ) و(دمٍ) وجرّها بالإضافة وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية في التغيير والحذف، مثل قول لبيد[2]:

عفــــت المنــــا بمتـــــالعٍ فأبــــان وتقادمـــــت بــــالحبس فالسّــــوبانِ

أراد: المنازل، فغيّرها، وهناك وجه آخر وهو حذف الألف لزيادتها فبقي (الحمم) وأبدل من الميم الثانية (ياءً) استثقالاً للتضعيف كما قالوا: (تضنيت) في (تضننت) ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف فقال: (الحمي). وهناك وجه آخر، وهو أن يكون حذف الميم للترخيم في غير النداء ضرورة، وأبدل الألف ياءً كما يبدل من الياء ألف في قولهم: مدارى، وعذارى، وإنما أصله مدارٍ وعذارٍ[3]، فأراد هنا (الحمام) فحذف الألف والميم المتطرفة، ثم خفضه لإضافة (ورق) إليه، وحكى ابن عصفور قول أبي العلاء المعري الذي ذهب إلى أنه أراد ورق الحمام الحمي، أي: المحمي، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وخفف الياء المشددة، فقال: من ورق الحمي، وفي البيت على مذهبه ضرورتان، إحداهما: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والأخرى تخفيف الياء المشددة[4].

ومنه ايضا قول الشاعر[5]:

فطــــرتُ بمنصـــــلي في يعمــــــلات دوامـــــي الأيـــد يخــــبطن الســــريحا

والشاهد فيه حذف الياء من (الأيدي) ضرورة لشبهها بالمستعمل من كلام

---

(1) الكتاب: 26/1، و=: ديوانه: 295، وفيه:

أوالفاً مكة من ورق الحمي

(2) ديوانه: 206.

(3) تحصيل عين الذهب: 53- 54.

(4) ضرائر الشعر: 143، و=: التوسع في كتاب سيبويه: 187.

(5) الكتاب: 27/1، وفي خزانة الأدب بلا نسبة: 242/1، ولمضرس الأسدي في شرح أبيات سيبويه: 62/1.

العرب[1] وحكى ابن عصفور قول من أنكر على سيبويه ومن تابعه من النحاة في جعلهم حذف الياء من (الأيدي) وأمثاله من ضرورة الشعر، واستدلوا على ذلك بآي من الذكر الحكيم، قال ابن عصفور: "ومن الناس من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من الأيدي، وأمثاله من ضرورة الشعر، واستدل على ذلك بانه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به عدة من القراء، كقوله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾[2]، وفي آي غيرها. وهذا لا يلزم النحويين لأنهم إنما أرادوا في لغته إثبات الياء من الأيدي وأمثالها قد يحذفها في الضرورة كما ذكرنا"[3]، فتحقق الحذف في هذا وذلك تشبيهاً لهما بما استعمل في كلام العرب لدلالة الجزء المتبقي على الحذف، ولأن المعنى عندهم قد تم بتلك البقية، وقد أجازوا ذلك في الشعر لإقامة الوزن في الشعر. وقد حذفت النون في قول الشاعر[4]:

فلســـت آتيـــه ولا أســـتطيعه   ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

فحذف النون من (لكن) للضرورة ولإقامة الوزن ولالتقاء الساكنين، وكان الوجه أن تسكن، "وقد شبهها بالحذف بحرف المدّ واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها نحو: يغزُ العدوّ، ويقضِ الحق، ويخشَ الله، وما استعمل محذوفاً نحو: لم يكُ، ولم أدرِ"[5] وعلى الشبه ايضا حملوا (واو) الضمير و(ياءه) في القافية بـ (واو) يغزو، وياء يرمي، فأجازوا فيها الحذف، ووصفت هذه بانها لغة ناس كثير من قيس وأسد، وإن لم يكثر الحذف في واحد منهما كثرته في (ياء) يقضِ لانهما تجيئان لمعنى الأسماء وليستا حرفين، بنيا على ما قبلهما، وقد ذكر سيبويه شواهد مما حذفت فيه (واو) الجماعة، منها سماعه إنشاد العرب هذا البيت[6]:

---

(1) تحصيل عين الذهب: 55.

(2) سورة الكهف: 17.

(3) الضرائر: 121- 122، و=: التوسع في كتاب سيبويه: 188.

(4) الكتاب: 27/1، و=: مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 13، بغداد، 1966م، شعر النجاشي الحارثي، جمعه د. سليم النعيمي: 111.

(5) تحصيل عين الذهب: 56.

(6) الكتاب: 211/4، و=: ديوان تميم بن مقبل: 168، وفيه (ما صنعوا).

لا يبعدُ اللهُ أصحاباً تركتُهُمُ ... لم أدرِ بعدَ غداة البين ما صنعْ

يريد: صنعوا، فحذف واو الجماعة منها، كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يريدوا الترنم[1].

وقول الشاعر أيضا[2]:

لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيّتها ... سوف العيوف لراح الركبُ قد قَنِعْ

يريد: قنعوا، فحذف الواو منه أيضا تشبيهاً له بواو (يغزو)[3].

ولا يقتصر الحمل على الشبه أو النظير على مستوى الحذف، بل وقد يكون في الزيادات التي تطرأ على الكلمة الواحدة، كما في قول الفرزدق[4]:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ ... نفي الدنانير تنقاد الصياريف

"ويروى: نفي الدراهيم، فزاد الياء في (الصياريف) ضرورة تشبيهاً لها بما جمع في الكلام على غير واحده، نحو: ذكر ومذاكير، وسمح ومساميح"[5]، فالزيادة هنا باشباع الحركة أي بمدّها مثل: مساجد، ومنابر، فمدّ الكسرة وأشبعها فأصبحت مساجيد ومنابير، "ولا تثبت هذه الياء من الجمع إلا في ما كان واحده على خمسة أحرفٍ ورابعه حرف مدّ، أو في ما كان على خمسة أو أكثر من ذلك فحذف ما زاد على الأربعة ثم عوّض من المحذوف ياء، وإنما جاز إثبات الياء في ما لم يكن على هذه الشريطة تشبيهاً بهذا عند الضرورة"[6] وفي رواية (الدراهيم) أيضا قد "أشبع الكسرة التاء في الهاء فصارت ياء في قولك: دراهم"[7]، وقد حمل أيضا على الشبه بما جمع على غير واحده، مثل دينار ودنانير الذي رابع حرف مدّ ولين فشبه الصيرف والدرهم،

---

(1) تحصيل عين الذهب: 565- 566.

(2) الكتاب: 212/4، و =: ديوان تميم بن مقبل: 172، وفيه (ما قنعوا).

(3) =: دراسات في كتاب سيبويه: 124.

(4) الكتاب: 28/1، و=: خزانة الأدب: 424/4، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 582/2.

(5) تحصيل عين الذهب: 58.

(6) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 139/1.

(7) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 128.

بالدينار فجمع بما جمع عليه، ومثله أيضا مفتاح ومفاتيح وقنديل وقناديل[1].

ومما يدخل في هذا الباب أيضا، تضعيف ما لا يضعف في الكلام، يشبهونه بما يثقل في حالة الوقف، فيشبهون حال الوصل بحال الوقف، ومثل هذا (أكبرّ)، و(أعظمّ) و(أحمرّ) من ذلك قول رؤبة[2]:

ضخمٌ يحب الخلق الأضخمّا

يروى بكسر الهمزة وفتحها، "فقد شدّد الميم من (الأضخم) وهو على (أفعل) مثل الأحسن والأكرم، ثم وصل الميم بالألف للإطلاق، وهذه الميم لا تشدد إلا في الوقف إذا كانت منتهى الكلمة"[3]، ومثله أيضا قول رجل من بني أسد[4]:

ببازلٍ وجناءَ أو عيهَلٌّ

فقد استشهد به سيبويه على تشديد عيهلّ، وإنما شدّد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل[5]، وقول رؤبة[6]:

لقد خشيت أن أرى جدبّا   في عامنا ذا بعد ما أخصبّا

فشدد (جدبا) و(أخصبا) للضرورة أيضا فحرّك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين ولذلك شدّد (أخصبّا) للضرورة[7]، وقد علل سيبويه ذلك بقوله:"قالت العرب في الشعر في القوافي (سبسبا)، يريد: السبسبَ و(عيهل) يريد: العيهل، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياءٌ ولا واوٌ في الكلام، وأجروا الألف مجراهما لانها شريكتهما في القوافي، ويمدّ بها في غير التنوين، ويلحقونها في غير التنوين فالحقوها بما ينون من الكلام"[8] أي أن الزيادة هنا في التشديد تشبيهاً لما يتبع الياء والواو في

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 129.

(2) الكتاب: 29/1 و=: ديوانه: 182.

(3) شرح أبيات سيبويه: 278/1.

(4) الكتاب: 170/4، وهو لمنظور بن مرثد خزانة الأدب: 135/6.

(5) تحصيل عين الذهب: 554.

(6) الكتاب: 170/4، و=: ديوانه: 169.

(7) تحصيل عين الذهب: 554.

(8) الكتاب: 169/4- 170.

الوصل فزادوا الألف لأنها من فروض الإطلاق، وتشبيها له بما يثقل الوقف عليه "لأن المنصوب النون إذا وقف عليه حكمه حكم المرفوع والمخفوض في الوصل، لأن الألف تخرج آخره من الوقف لتحرك ما قبلها، ولذلك مثل سيبويه بـ (سبسبا)، و(كَلْكَلاّ)، والقافية المنصوبة تجري في مجرى المنصوب المنوّن لأنها موصولة بالألف"[1].

ومن مظاهر الحمل على الشبه أو النظير بعيداً عن ضرورات الحذف أو الزيادة – كما أسلفنا – مخالفة القواعد العامة التي تعارف عليها النحاة، أن يأتي اسم كان نكرة وخبرها معرفة في قول الشاعر خداش بن زهير[2]:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ   أظبي كان أمك أم حمارُ

فقد استشهد به سيبويه على جواز مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة في الشعر فقد جاء في هذا الشاهد اسمها (ظبي) نكرة وخبرها: (أمّك) معرفة للضرورة "وجه مجاز ذلك أن (كان) فعل بمنزلة ضرب في التصرف، وضرب قد يرفع النكرة وينصب المعرفة فشبهها بها عند الضرورة"[3].

إن من الأحكام العامة في كان وأخواتها أنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة فيما دخلت عليه تكون المعرفة اسماً لها، وتكون النكرة خبرا، نحو: زيدٌ رجلٌ، فالسياق الصحيح في دخول كان على هذه الجملة أن يكون (زيد) اسماً لها و(رجل) خبرا، فنقول: كان زيدٌ رجلاً، لا أن نجعل (زيداً) خبراً لها و(رجلاً) اسماً لها فنقول: كان رجلٌ زيداً، وقد قال سيبويه في هذا: "المعروف هو المبدوء به، ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو: كان رجلٌ منطلقاً، كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً، لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ في الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة (ضرب)، وانه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف في الكلام"[4]، وفي البيت جعل المعرفة خبر

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 157/1.
(2) الكتاب: 48/1، ولثروان بن فزارة في خزانة الأدب: 192/7، ولثروان أو لخداش في: 283/9.
(3) تحصيل عين الذهب: 72.
(4) الكتاب: 48/1.

كان والنكرة اسمها[1]. وقال البغدادي: "يدفع ما توقف فيه أن الأمَّ هنا معناه الأصل، وهذا معنى شائع لا ينبغي العدول عنه، فان الأمّ في اللغة تطلق على أصل كل شيء سواء أكان في الحيوان أو في غيره"[2]، وزعم القيرواني أن هناك من يرى أن كان تدخل على نكرة لأن اسم كان ضمير فيها يعود على (الظبي) والضمير لا يكون إلا معرفة فهو اسم كان والأم الخبر، فجعل اسم كان معرفة وخبرها معرفة، وهذا حسن في الكلام إذا قلت: كان زيدٌ أخاك أو قلت: كان أخوك زيداً، أي أن تجعل أيهما شئت اسما لكان إذا كانا معرفتين[3]، ومثله قول حسان بن ثابت[4]:

كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماءُ

فنصب (مزاجها) وهو معرفة ورفع العسل والماء وهما نكرتان، والفرق بين هذا الشاهد والشاهد السابق "أن هذا أقوى شيئاً، لأن المزاج مضاف إلى ضمير السلافة وهي نكرة، فضميرها مثلها في الفائدة، فكأنه أضاف إلى نكرة وأخبر عن نكرة بنكرة، ومما يقويه ايضا قول الأول أن الفائدة في تعريف العسل والماء وتنكيرهما إذا قصد تعريف الجنس لاتعريف العهد سواء"[5]، أما قول قيس بن الأسلت الأنصاري[6]:

الا من مبلغ حسانَ عني أسحرٌ كان طبك أم جنون

وقول الفرزدق[7]:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكرُ

"قال سيبويه: فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم بنصب سكران ويرفع الطب، وينصب سحراً ويرفع متساكراً، وجنون على قطع الابتداء، كأنه قال: أم هو متساكر، وزعم بعض أهل النظر أن هذا لا يجوز، وأن قوله: (يكون مزاجها) بالرفع، وعسلاً بالنصب،

---

(1) شرح أبيات سيبويه: 157/1.

(2) خزانة الأدب: 231/3.

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 94.

(4) الكتاب: 49/1، و=: شرح ديوان حسان بن ثابت: 59.

(5) تحصيل عين الذهب: 73.

(6) الكتاب: 49/1، و=: خزانة الأدب: 89/9، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1001/2.

(7) م.ن: 49/1، لم أعثر عليه في الديوان، وهو في خزانة الأدب: 288/9.

بجعله خبر كان ويرفع ماء على الاستئناف، كأنه قال: وماء كذلك"[1]، لقد كان تعليل سيبويه لذلك في هذه الأبيات أن (كان) هنا شبهت بـ (ضرب) فنصبت المعرفة ورفعت النكرة، وكذلك (كان) لأنهما أفعال ففعل بها مثلما يفعل في الفعل (ضرب).

ومما يدخل في هذا الباب أيضا تشبيه (كاد) بعسى في قول الشاعر[2]:

فلم أرَ مثلها خباسة واجر ونهنهتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعله

فنصب (أفعله) بإضمار (أن)، والتقدير: بعد ما كدت أن أفعله[3]، "ودخول (أنْ) على (كاد) لا يستعمل في الكلام، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيهاً لها بـ (عسى)، لاشتراكهما في معنى المقاربة، فلما أدخلوها بعد (كاد) في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة، هذا تقدير سيبويه.

وقد خولف فيه لأن (أن) مع ما بعدها اسم، فلا يجوز حذفها، وحمل الراد الفعل على إرادة النون الخفيفة وحذفها ضرورة، والتقدير عنده: بعد ما كدتُ أفعلنه، وهذا التقدير أيضا يفيد تضمنه ضرورتين، وهما: إدخال النون في الواجب ثم حذفها، فقول سيبويه أولى لأن (أنْ) قد أتت محذوفة في الأشعار كثيرا"[4]، أي أنه جعل الفعل منصوباً بأن محذوفة وقعت بعد (كاد) التي لا تأتي بعدها، وأما في اختيار الكلام فانها لا تستعمل معها، ولم يأت ذلك في القرآن ولا في الكلام الفصيح، فقد قال تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾[6]، وكذلك سائر ما في القرآن[7]. وقد ورد ذلك من باب التشبيه بعسى التي تأتي بمعنى المقاربة، وهو من قبيل "التفاعل بين الأساليب المتشابهة في التركيب والدلالة، فالمتكلم يستعمل آناً (عسى) في موضع (كاد)، ويجعل طوراً أسلوب (كاد)

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 93، و=: الكتاب: 49/1.

(2) الكتاب: 307/1.

(3) شرح أبيات سيبويه: 222/1.

(4) تحصيل عين الذهب: 199، و=: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 364/1.

(5) سورة البقرة: 71.

(6) سورة التوبة: 117.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: 96/2.

كأسلوب (عسى)، ولا شك أن هذا التفاعل مبني على توافق النظم اللغوية في ذهنه من حيث الشكل والمعنى"[1]، وروي في هذا البيت تأويل آخر فقد "قال الفراء: أراد: أفعلها، فحذف الألف وفتح اللام ليدل على أنه حذف الألف، لأن الفتحة من جنس الألف، وهذا يفسر عند سائر الناس، لأن الفتحة يجب أن تكون على الهاء واللام فعليها الإعراب، ومستحيل أن تسقط وقوفاً بما لا يلزم أن يدخله ولا يكون دليلاً فيه، لأن الهاء حائل بينهما، وأيضا فان هذا لا يجوز إلا فيما كان قبل آخره ساكن فترد حركة الهاء، كما أنشد سيبويه[2]:

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ... مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضربهْ

كان الوجه: (أضربْهُ)، ثم ردّ حركة الهاء على الباء الساكنة، وسكن الهاء، والذي قاله سيبويه في هذا البيت إنما حملوه على أن الشعراء يستعملون (أن) هاهنا كثيراً، كأنه قال: بعدما كدتُ أن أفعله، وهذا أيضا عند أصحابه غلط، وذلك أن (كاد) لا يجوز أن يدخل معها (أن) إلا في الشعر لأن معناها المقاربة"[3] فخرّجت هذه على أنها ضرورة شبّه فيها الشاعر (كاد) التي لا تدخل على (أن) محذوفة (بعسى) حملاً على معناها الذي يدل في كليهما على المقاربة.

رد الأشياء إلى أصولها:

ينبغي أن نعرف أن الضرورة بوصفها مظهراً مهماً من مظاهر الخروج على قوانين اللغة والنحو، وهذا الانتهاك أو الخروج عن تلك القوانين قد حاول النحاة منذ سيبويه وغيره ممن عالج هذه المسألة، توجيه تلك الضرورات، فقد اختلفت آراؤهم في توجيهها، إذ حملوا تلك الضرورات إما على الشبه، محاولة لتقريبها من الأصول اللغوية العامة التي استعملت من أجلها، أو ردّ ما لم يطابق القاعدة إلى أصله الذي صدر عنه "وهذا في جوهره لا يكاد يختلف عن الوجه السابق، فهو يصدر عن العلاقة بين اللغة

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 132.

(2) الكتاب: 180/4، و=: ديوان زياد بن الأعجم: 45، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1113/3.

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 185- 186، و=: الانصاف في مسائل الخلاف: 96/2.

والفكر، أو عن إحساس الشاعر بحقائق الظواهر اللغوية وبواطنها، فهو يعتمد عليها اعتماداً نظرياً، فكما يرفع الفاعل وينصب المفعول لإحساسه بهذه النظم يعود إلى الأصل بهديها أيضا"[1].

وقد اختلف النحاة في توجيه الضرائر، فما عُدّ من قبيل الخطأ، كما في قول الشاعر قيس بن زهير[2]:

ألم يأتيك والانباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

فقد نظر إليه غيره على أنه من باب (رد الأشياء إلى أصولها)، كما فعل سيبويه في هذا الشاهد. إن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا جُزم وبحذف حرف العلة منه، وكان الوجه في هذا ان يقول: (ألم يأتك)، وقد ردّه سيبويه إلى أصله لأن أصل الفعل المضارع في الجزم أن تحذف حركته، فأبقى حرف العلة ساكناً، لأن الأصل في الجزم حذف الحركات لا الحروف، فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل[3].

إن من القواعد التي تحكم الإضافة في الكلام حذف التنوين، ويكون ذلك أيضا في الاسم العلم، "بشرطين، أحدهما: أن يضاف الاسم العلم إلى (ابن)، والشرط الثاني: إضافة (ابن) إلى اسم غالب أو كنية أو أمّ، مثل: هذا زيدٌ بن عمرو، وقد قال سيبويه معللاً هذه الظاهرة: إنما حذفوا التنوين من هذا حين كثر في كلامهم، لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان"[4]، ثم ذكر سيبويه جواز بقاء التنوين في الضرورة، وهو ما يجري على القياس لأن الأصل فيه أن يكون منوناً فأجراه على اصله، "إذا اضطر الشاعر في الأول أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت[5]:

هي ابنتكمْ وأختُكم زعمتم ... لثعلبة بن نوفلٍ ابنِ جسْر

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 135- 136.

(2) الكتاب: 316/3، و=: خزانة الأدب: 359/8.

(3) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 480، و=: الكتاب: 316/3.

(4) م.ن: 479، و=: الكتاب: 504/3.

(5) بلا نسبة في الكتاب: 505/3، ولفارعة بنت معاوية في شرح أبيات سيبويه: 257/2.

وقال الأغلب[1]:

جاريـــةٌ مـــن قـــيسٍ بـــن ثعلبـــة"[2]

فنون (نوفلاً) و(قيساً) ضرورة، والمستعمل في الكلام حذف التنوين من الاسم العلم إذا نعت بابن مضاف إلى علم[3].

وربما ألحقوا نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة في الفعل المضارع، "إذا كان منفياً، أو مقللاً أو موجباً لم تدخل عليه لام القسم، أو جواب الشرط، أو فعل شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشرط بما الزائدة، نحو قول أبي حناء الفقعسي[4]:

يحســـبه الجاهـــل مـــا لم يعلمـــا شـــيخاً علـــى كرســـيّه معممـــا"[5]

شبهه بالجزاء حين كان مجزوماً وغير واجب[6]، يريد (يعلمن) فأبدل النون ألفاً في الوقف، وقد استشهد به سيبويه على إدخال النون الخفيفة على الفعل المجزوم بلم[7].

ومنه ايضا قول جذيمة الأبرش[8]:

ربمـــا أوفيـــتُ في علـــمٍ تـــرفَعَن ثـــوبي شمـــالاتُ

فأدخل فيه النون في ترفَعَن[9]، فقد أجرى الفعل المضارع في هذه المواضع مجراه في المواضع التي تلحق النون به في فصيح الكلام، لأن أصل المضارع أن تلحقه هذه النون فأجراه مجرى الأصل[10].

وقد استعان سيبويه في توجيه الضرورة بالرجوع إلى الأصل أكثر من مرة وفي

---

(1) ديوانه: 148، و=: خزانة الأدب: 236/2.

(2) الكتاب: 3/505- 506.

(3) تحصيل عين الذهب: 511.

(4) خزانة الأدب: 409/11، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1257/3.

(5) ضرائر الشعر: 20.

(6) الكتاب: 516/3.

(7) شرح أبيات سيبويه: 240/2.

(8) الكتاب: 518/3، و=: خزانة الأدب: 404/11، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 136/1.

(9) شرح أبيات سيبويه: 250/2.

(10) ضرائر الشعر: 21.

مواضع عديدة من الكتاب، وساق بعض عباراته فيه على شكل قانون لغوي، من هذه الضرورات ما ذكره في فكّ الإدغام في الأسماء والأفعال المضعّفة مثل: ردَّ، وشدَّ، وظلَّ، وغير ذلك وهو من باب ردّ الأشياء إلى أصولها[1]، فيقال فيها: ردد، وشدد، وظلل، "وغير الغالب في هذه الأصول المعدول عنها بالانصراف إلى الفروع، إمكان مراجعتها أي رد الفروع إلى الأصل المرفوض وذلك إذا احتيج إليه، كإظهار التضعيف في المثلين"[2] ومن ذلك قول قعنب بن أم صاحب[3]:

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي ... أني أجود لأقوام وإن ضننوا

فاستشهد به على "إظهار التضعيف في ضننوا، أراد ضنّوا فاضطر إلى إظهار التضعيف"[4] وشبهه بما استعمل مضاعفاً على أصله، نحو لححت عينه، وضبب البلد[5]، وقول الشاعر[6]:

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

أي من أظلّ، فأجراه على الأصل[7]، "وإن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل"[8]، وما جاء مردوداً على الأصل أيضا قول خطام المجاشعي[9]:

وصاليات ككما يؤثفين

"جعل الكاف بمنزلة (مثل) وأدخل عليها الكاف الأولى، وأخرج (يؤثفين) على الأصل، لأن الأصل في (أفعل) أأفعل، و(أكرم) أأكرم، فحذف إحدى الهمزتين للثقل ثم اتبع

---

(1) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 482.

(2) العدول عن الأصل في أبنية الكلم – حقيقته وبواعثه وأحكامه – د. المتولي علي المتولي الأشرم: 9.

(3) الكتاب: 535/3، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 150/1.

(4) شرح أبيات سيبويه: 209/1.

(5) تحصيل عين الذهب: 58.

(6) الكتاب: 535/3، و=: ديوان العجاج: 155.

(7) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 483.

(8) الكتاب: 535/3.

(9) من: 22/1، و=: خزانة الأدب: 314/2.

بعض الفعل بعضاً، فإذا اضطر الشاعر ردّ إلى الأصل، واختلفوا في وزن (يؤثفين)، فقال قوم: (يؤفعلن) والهمزة زائدة (والثاء) فاء الفعل، وكان ينبغي أن تكون (يثفين)، فردّ إلى الأصل للضرورة"[1]، وقال الشاعر دريد بن الصمة[2]:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعاً وإن إجمال صبر

"يريد سيبويه أن (إن) في هذا البيت يراد بها (إما) التي تذكر مع حروف العطف، ويكون لأحد الشيئين فاضطر الشاعر فحذف (ما) فبقيت (إن) وأصلها عنده مركبة من (إن) و(ما)، فلما اضطر حذف أحد الشيئين وهو (ما) فبقيت (إن)"[3]، ولا يجوز أن تكون هنا للشرط لوقوع الفاء قبلها[4].

إن هذا التوجيه في الضرورة الشعرية قد ساد في العصور المتأخرة، وفكرة العودة إلى الأصل قد لاقت فيما بعد لدى الذين وجهوا عنايتهم إلى الضرورة الشعرية، وانقسمت بموجبه إلى حسنة وقبيحة، وكلما كان الأصل الذي رجع إليه الشاعر واضحاً قريباً كانت الضرورة حسنة وإذا ابتعدت عن ذلك الأصل كانت الضرورة قبيحة[5].

لقد أجرى الشعراء في الشعر غير السالم مجرى السالم، وأخرجوه على الأصل، ففي قول الشاعر الهذلي[6]:

أبيتُ على مَعَاريَ واضحاتٍ بهنّ مُلَوّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

إذ "أجرى (معاري) مجرى السالم فحركها في الجر إلى الفتح لأنها لو كانت سالمة لم تنصرف، إذ كانت معاري على (مفاعل)، ورواه قوم: (أبيت على معارٍ)، فأجراه على أصله وأذهب الياء للتنوين على أصل الباب"[7]، وكان الوجه أن يقول (معارٍ) لأنها:

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 159- 160.

(2) الكتاب: 266/1، و=: ديوانه: 68.

(3) شرح أبيات سيبويه: 143/1.

(4) تحصيل عين الذهب: 180.

(5) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1980م، نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: 137.

(6) الكتاب: 312/3- 313، البيت للمتنخل في ديوان الهذليين: 20/2.

(7) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 116.

كجوارٍ ونحوها من الجمع المنقوص، والإجراء على الأصل كراهة للزحاف[1] "ولو أنشد على (معارٍ) لكان البيت مستقيماً، غير أنه يصير مزاحفاً، لأن الخبن على (مفاعَلَتُن) من الوافر فيسكن خامسه ويصير (مفاعَلْتن)، ويسمى هذا الزحاف (العصب)، فلما كره الزحاف أثبت الياء إجراءً للمعتل إجراء الصحيح"[2]، فقوله (معارٍ) رجوع إلى الأصل، ومنعه من الصرف.

وقول الفرزدق[3]:

فلو كان عبد الله مولى هجوتُه ولكن عبد الله مولى مواليا

"وكان الوجه أن يقول: مولى موالٍ، ولكن رده إلى الأصل وأجراه مجرى السالم وكان بمنزلة ما لا ينصرف ففتحه في الجر وألحق الألف للإطلاق"[4]، إن الياء تحذف من الاسم المنصوص النكرة في حالتي الرفع والجر، فيقال: هذا قاضٍ، ومررت براعٍ، ونظرت إلى موالٍ وغير ذلك وعلل سيبويه ذلك بأن الشاعر قد أجراه على الأصل، "يقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ: مررتُ بقاضيَ قبلُ، ومررت بأعيمي منك، فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل"[5].

الضرورة الشعرية بين الاختيار والاضطرار:

لقد فهم عدد من علماء العربية الضرورة على غير ما يوحي بها اسمها، فإن استعمالها عند الشاعر لا يكون دوماً عند الاضطرار، بل تأتي في أحايين كثيرة على نحو اختياري حرّ مقصود في ذاته، فهي ما وقع في الشعر دون النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[6]، "فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام

---

(1) تحصيل عين الذهب: 483.

(2) ضرائر الشعر: 32.

(3) الكتاب: 312/3، ولم أعثر عليه في الديوان , وهو في خزانة الأدب: 235/1.

(4) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 117.

(5) الكتاب: 312/3.

(6) خزانة الأدب: 1/.

بشرط أن يضطر الشاعر إلى ذلك ولا يجد منه بُداً، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز، فهؤلاء لا يجيزون للشاعر في شعره ما لا يجوز في الكلام إلا بشرط أن يضطر إلى ذلك"[1]، ومنهم من رأى أن الضرورة لا تعني أن يضطر الشاعر إلى هذا الوضع في شعره بل جوّزوه له ما لم يجز في الكلام لكون الشعر موضع ألفت فيه الضرائر، وهذه رخصة أُعطيت للشاعر دون غيره، والشاعر حين يلجأ إلى هذه الرخصة يكون مختاراً ليس مضطراً وإن له من ورائها قصداً وغاية[2].

ولأننا نبغي أن نبيّن في الضرورة الشعرية هذه المسألة المتعلقة بكونها (اختياراً) أم (اضطراراً) علينا أن نعرض الآراء الخاصة بها، ونبدأ أولاً برأي سيبويه الذي أُختلف في رأيه بهذه المسألة، ففهم بعضهم كلامه على أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ومنهم من استنبط غير ذلك وقال بأنها ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

كان أبو حيان الأندلسي والسيوطي قد نسبا إلى سيبويه – قوله – أنه لا يحق للشاعر استعمال الضرورة في شعره إلا عندما لا يجد مفراً من ارتكابها وإن ابن مالك كان متابعاً له فيما يراه من شرط الاضطرار[3]. ومن استقراء لشواهد الكتاب التي أوردها سيبويه في ما يخص الضرورة وفي "جميع المواضع التي تعرض فيها لذكر الضرورة، نرى بوضوح أنه ممن يرون أن الضرورة شيء خاص بالشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، لأن كثيراً من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أخرى تخرجها من مجال الضرورة، ومع ذلك لم يذكر سيبويه شيئاً من تلك الروايات في كتابه"[4]، ويتبين ذلك من خلال ما أورده من شواهد وتعليقات على تلك الشواهد في باب (ما يحتمل الشعر) أو (باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً) وغيرها من أبواب الكتاب، فالضرورة عنده ما جاء في الشعر ولم يجيء في النثر اضطر إلى ذلك أم لم يضطر[5]، "وبمقارنة عبارات

---

(1) شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور الأشبيلي: 549/2.

(2) مجلة التراث العربي، ع68، دمشق، 1997، الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح: 120.

(3) دراسات في كتاب سيبويه: 100- 101، و=: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 305.

(4) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 437.

(5) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 305.

سيبويه في جميع المواضع التي استخدم فيها العبارتين: (يجوز في الشعر)، أو (يجوز في الاضطرار) أو عند الاضطرار لاحظت العبارتين تدلان على شيء واحد يخص الشعر وحده"[1]، ومن ذلك أيضا قوله في ما لا يجوز في الكلام ويجوز في الشعر، وقد سأل سيبويه الخليل عن قوله: "كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، و: هذا حقٌّ كما أنك هاهنا، فزعم أن العاملة في (أن) الكاف، و(ما) لغوٌ، إلا أن (ما) لا تحذف من هاهنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأن) كما ألزموا النون (لأفعلنّ)، واللام قولهم إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان.

ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حقٌّ مثل ما أنك هاهنا، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس وزعم أنه يقول: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[2]، فلولا أن (ما) لغوٌ لم يرتفع مثلُ، وإن نصبت (مثل) فـ(ما) أيضا لغو، لأنك تقول: مثل أنك هاهنا وإن جاءت ما مسقطة من الكاف في الشعر جاز، كما قال النابغة الجعدي[3]:

قرومٍ تسامى عند بابٍ دفاعُه ... كأن يؤخذ المرءُ الكريم فيقتلا

فـ(ما) لا تحذف هاهنا كما لا تحذف في الكلام من (أن) ولكنه جاز في الشعر، كما حذفت (ما) التي في (إما) كقوله[4]:

سقته الرواعد من صيّف ... وإن من خريف فلن يعدما"[5]

فاستشهد ببيت النابغة على حذف (ما) ضرورة من قوله: (كأن يؤخذ)، والتقدير: كما أنه يؤخذ[6] وبالبيت الآخر على حذف (ما) من (إما) المتكونة من (إن + ما) والتقدير: وإما من خريف[7]. فهذه وغيرها من المواضع التي أشار إليها سيبويه في كتابه إلى أن ذلك جائز في الشعر ولا يجوز في الكلام، وتوضح هذه الشواهد أن الرأي الذي نسب إليه، وقيل ان ابن مالك على ما سنرى تابعه فيه يحتاج إلى تمحيص ومتابعة.

---

(1) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 438.
(2) سورة الذاريات: 23.
(3) شعره: 131.
(4) شعر النمر بن تولب: 104.
(5) الكتاب: 3/140- 141.
(6) تحصيل عين الذهب: 432.
(7) م ن: 180.

والذي يبدو أن سيبويه قد وعى وعياً لا يمكن أن نعتقد بعده أنه ممن يرون أن الشاعر لا مندوحة له عن ذلك، وعرف أن للشعر لغة تختلف عن لغة النثر بما أتيح للشعراء من استخدامها بالشكل الذي يتناسب مع ما يحملونه من معانٍ، وأن للشاعر الحق في اختيار ما يناسبه من ألفاظ وتراكيب يمكن فيها استيعاب المعاني من دون أن يلجأوا إلى الخطأ واللحن، فأفادوا من تلك الرخص التي أُعطيت لهم، ومن حق الشاعر أن يلجأ إليها متى شاء، أما ما وصف بالخروج عن القواعد فإنه قد يتمثل أيضا في عدم "احتفال طائفة منهم بقبح الزحاف إذا أدى ذلك إلى سلامة الإعراب، وقد عرف هذا السلوك في أشعار من وصفهم المازني وابن جني (بالجفاة الفصحاء) وملاحظته يجعلنا نتوقع مصادفة نظائره ونقائضه في أمثلة من الشعر القديم نفسه ناهيك عما يمكن أن يصادفنا من ذلك في الشعر المولد، والشعر الحديث، كأن نرى من الشعراء قياسياً في لغته، وقياسياً في عروضه، ومتوسعاً في أحد الاتجاهين، وموازناً بين القياسية والتوسع، دونما ميل إلى ما يشبه الالتزام اللغوي أو العروضي المطلق، وأن قيس بن زهير لو قال: ألم يأتك في بيته:

ألم يأتيك والانباءُ تنمي ... بما لاقت ليون بني زياد

ولو قال الأخطل[1]:

كلمع أيدي مثاكيلِ مسلّبة ... يندبن ضرس بنات الدهر والخطُب

بفتح لام (مثاكيل) بدل تنوينها، لكان القولان الأولان أقوى قياساً على مذهب الجفاة الفصحاء من القولين الأخيرين، ولكن التوسع قد اضطلع في هذين الشاهدين بتأثير واضح، وبدت الضرورة سبباً لمعاملة المضارع المعتل في حالة الجزم معاملة الصحيح، وصرف الممنوع من الصرف، وليس ثمة ضرورة لدى التحقيق العروضي في هاتين الظاهرتين الصوتيتين، إذ البيت الأول من منقوص الوافر، والثاني من مطوي البسيط، والنقض والطي زحافان مشهوران، كان حرياً بالشاعرين أن يفيدا منهما بدل التشبث بظاهرتين أصبحتا دليلاً أو شبه دليل على جنوح الشاعر إلى ما ليس مضطراً إليه على وجه التحقيق"[2]، والذي يبدو من هذا إن الشاعر كان بإمكانه أن يتجنب الوقوع في

---

(1) شعره: 251/1.

(2) الضرورة الشعرية – دراسة لغوية نقدية: 123- 124.

الضرورة الشعرية، وأن يفيد من قواعد العروض التي سمحت له أن يتوسع فيها دون اللجوء إلى ارتكاب الضرورة في شعره، أي أن الشاعر هنا لم يضطر إلى الجنوح إلى مخالفة القاعدة بل كان مختاراً لوجود البديل.

وكان ابن مالك قد ذهب في الضرورة مذهباً مختلفاً، فضيّق مفهوم الضرورة، إذ هي عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وقد ردّ عليه كثير من النحاة وغلّطوه في مفهومه للضرورة[1]. فقد قال بأن دخول (أل) في قول الشاعر ذي الخرق الطهوي[2]:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً … إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع

وقول نهشل بن حرّيّ[3]:

ليس اليرى للخلّ مثل الذي يرى … له الخل أهلاً أن يعد خليلا

هو دخول اختياري[4]، ويقول في هذا: "إن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لإمكان أن يقول الشاعر: صوت الحمار يجدّع، و: ما من يرى للخل، وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[5]، وقد اختلف النحاة في (أل) الداخلة على الفعل فمنهم من ذهب إلى أن (أل) في اليجدّع اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته اسم المفعول، وهو مع ذلك قبيح شاذ ولا يجيء إلا في الضرورة، هذا قول ابن هشام[6]، وقال الأخفش: أراد: الذي يجدع كما تقول هو اليضربك، وقال ابن السراج: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر، وقيل لا ضرورة فيه فانه يمكن أن يقول (يجدع) بدون (أل) لاستقامة الوزن[7]، وهذا الرأي ذهب إليه ابن مالك. وقد نقل البغدادي ردّ الشاطبي، وهو أحد شراح الألفية على ابن مالك بقوله: "وأما (أل) فمختصة بالأسماء على جميع وجوهها، من كونها لتعريف العهد، أو الجنس، أو زائدة، أو موصولة، أو غير ذلك من أقسامها، وأعلم أن صريح

---

(1) التوسع في كتاب سيبويه: 183.
(2) خزانة الأدب: 31/1.
(3) خزانة الأدب: 32/1.
(4) مجلة التراث العربي، ع68، دمشق، 1997م، الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح: 125.
(5) شرح التسهيل: 197/1، و =: خزانة الأدب: 34/1.
(6) مغني اللبيب: 107/1.
(7) خزانة الأدب: 31/1.

مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني، وهو ما وقع في الشعر، وهو مذهب الجمهور. وذهب ابن مالك إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فوصل (أل) بالمضارع وغيره غير جائز اختياراً ولكنه قليل، وقد صرّح به في شرح التسهيل، فقال: وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول: صوت الحمار يجدعُ، وما من يرى الخل، والمتقصع، وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك أشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار"[1]، فلذلك جوّز ابن مالك وصل (أل) بالمضارع اختياراً لا ضرورة ولكنه قليل[2]. فعلى مذهبه أن لا ضرورة إلا ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد بُداً من ارتكابها، وإن وجد بديلاً عنها لم تدخل بباب الاضطرار ولا تسمى ضرورة طالما أن الشاعر لم يلجأ إليها إنما اختار ما يناسبه، وممن ردّ على ابن مالك أيضا، أبو حيان التوحيدي، الذي ذهب مذهباً مخالفاً لمذهبه تماماً وموافقاً لما ذهب إليه جمهور النحويين:"قال أبو حيان: لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء، يقال إنهم لا يلجؤون إلى ذلك إذ يمكن أن يقول كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصته دون الكلام"[3]، وقد وسّع الأخفش مفهوم الضرورة ولم يقصرها على الشعر بل جعل ذلك مما يجوز للناثر في السجع أيضا، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾[4]، و﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾[5]، فزاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق[6].

إن تصور ابن مالك للضرورة الشعرية قد نظر إليه العلماء على أنه إلغاء لها، ذلك

---

(1) خزانة الأدب: 31/1، و=: شرح التسهيل: 197/1.

(2) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 301.

(3) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 8، و=: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 303.

(4) سورة الأحزاب: 10.

(5) سورة الأحزاب: 67.

(6) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 303.

أنه لا يوجد تركيب لا يعوض عنه بتركيب آخر ويمكن أن يستبدل به فضلا عن هذا التصور فان ابن مالك يلغي أيضاً التلازم الوثيق بين مقتضى معين وبين عبارة جاءت هكذا خصيصاً للتعبير عنه مما دفع الشاطبي وأبا حيان للرد عليه[1].

وعوداً على ما سبق ذكره حول مسألة الاختيار أو الاضطرار في الضرورة الشعرية نقف على رأي مهم هو رأي ابن جني، فهو يرى أن الشاعر حين يرتكب الضرورة في شعره ليس مضطراً بل هو حرٌ مختار فيها فإنه بعد قليل من كلامه الذي يقول فيه "إن الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، فكثيراً ما يحرّف الكلم منه عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله"[2]، فيذكر أن انجلاء المعنى في ذهن الشاعر، يجعله حين يقع فيها غير مدرك لها، فكأنه لأنه يعلم غرضه، وسفور مراده، لم يرتكب صعباً، ولا جشم إلا مما وافق بذلك قائلا له أو صادف غير أنسٍ له، إلا انه قد استرسل واثقاً، وبنى الأمر على أنه ليس ملتبساً"[3]، وهو تفسير يجعل الشاعر فيه واعياً لما يفعله مختاراً له، غير مضطر، وقد ذهب هذا المذهب ابن هشام وابن عصفور وأبو حيان وغيرهم، وتتضح آراؤهم في كتبهم[4]، وقد صرّح ابن عصفور بأن الشعر لما كان كلاماً موزوناً أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر، دليل على ذلك قول أنس بن زنيم[5]:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى ... وكريم بخله قد وضَعَه

في رواية من خفض (مقرناً)، ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت اليه بالمجرور والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر، مع أنه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه"[6]، وبحسبنا في هذا القول التفاتته إلى أن ما لا يجوز في الكلام قد يأتي في الشعر دونما اضطرار إليه، لأن هذا الذي لا يجوز في لكلام هو مما يقوم عليه الشعر، حتى لكأن وروده في الشعر صار أمراً مألوفاً، ولعل

---

(1) نظرية اللغة في النقد العربي: 58.
(2) الخصائص: 191/3.
(3) من: 394/2- 395، و=: مجلة التراث العربي، ع68، دمشق، 1997، الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح: 122.
(4) دراسات في كتاب سيبويه: 101.
(5) خزانة الأدب: 471/6.
(6) ضرائر الشعر: 7.

هذا هو مؤدّى قوله: إن الشعر موضع ألفت فيه الضرائر[1]. والذي يلاحظ في الشواهد التي أوردها سيبويه على أنها ضرورات شعرية أن هذه الأبيات قد وردت في كتب المتأخرين على أنها ضرورات شعرية سواء ما ورد منها فيما اختص من الكتب بالضرورة، أم في كتب النحو الأخرى التي تحدث النحاة فيها عن أبيات الضرورة في أبواب النحو عامة، "وسواء أوافق النحاة المتأخرون سيبويه في اعتبارها ضرورة، أم خالفه بعضهم فيها، واعتبروها جائزة في الاختيار كجوازها في الشعر، وذلك في بعض المسائل التي اعتبرها ابن مالك أو الكسائي، أو الأخفش أو الكوفيون جائزة في الاختيار، ولم يضطر إليها الشاعر، إما لوجودها في بعض العبارات المنثورة من الأحاديث وغيرها مما رووه عن العرب، وإما لوقوعها في قراءة احتجوا بها أو لأن الشاعر لم يضطر إليها، وإنما يستطيع وضع غيرها مكانها من غير إخلال بالوزن ونحوه، أم منعها بعضهم واعتبروها شاذة ولا تجوز في شعر ولا نثر"[2].

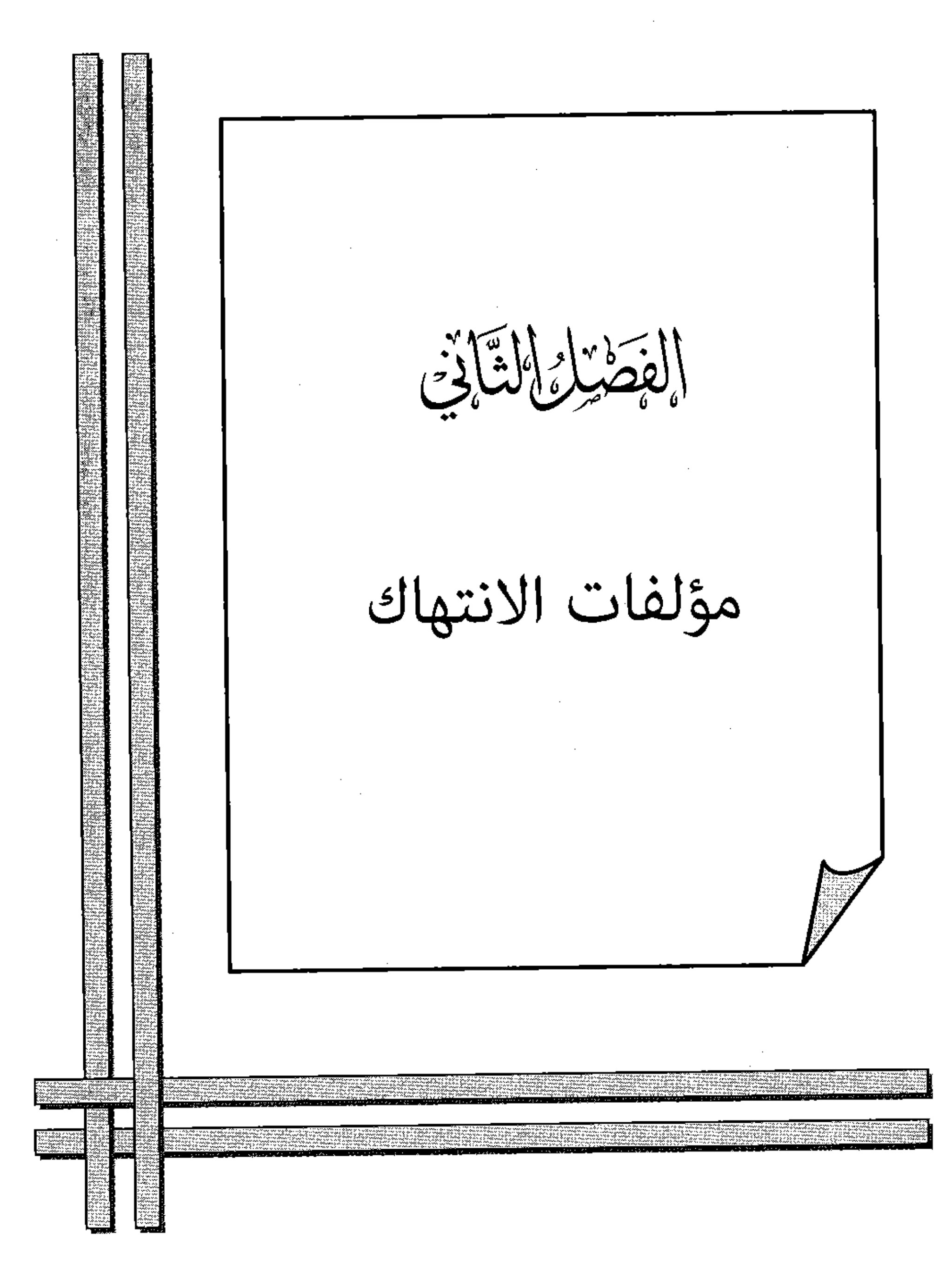
ويمكن القول في الضرورة الشعرية، أنها "مظهر من مظاهر الإرادة الشعرية تتجلى فيها روح الأديب وفرديته، بل هي سبيل إلى فهم العمل الأدبي، بأسره باعتباره كلاً متكاملاً وهذا المعنى يأتي في الدراسة الأسلوبية للظاهرة اللغوية، حيث تنطلق الدراسة من المعالم اللغوية الأساسية في عين العمل الأدبي، ومن بينها ما يظهر في العمل الأدبي من مواطن الخروج على المستوى العام الذي عليه الاستعمال العادي للغة"[3]، كما نلحظ في الأبيات التي تمثل هذه الظاهرة أنها خارجة على أقيسة اللغة وقواعدها، وهذا الخروج سواء كان اضطرارياً لا مندوحة للشاعر عن ارتكابه، أم كان يمثل اختياراً لهذا النمط من التعبير فانه يعبر عن وجهة الشاعر في استخدام الألفاظ وتركيبها في الكلام لتمثل أنموذجاً خاصاً يدل على خصوصية لدى الشاعر، وهذه الخصوصية في التعبير وإن كانت محكومة بوزن وقافية يحتمان على الشاعر الالتزام بهما إلا أنهما لا يقيدانه في استخدام التراكيب المناسبة التي تعبّر عن إرادة الشاعر، لذا نرى أن خصائص لغة امرئ القيس هي غير خصائص لغة شاعر آخر، فالشاعر عندما ينظم لا يستحضر في ذهنه أن يعبّر عن هذا المعنى بألفاظ بعينها، وإنما يكون ذلك وليد لحظات تمثل الإبداع لديه، الإبداع في اختيار الألفاظ والتراكيب التي يراها دالة على المعاني التي يتوخاها.

---

(1) مجلة التراث العربي، ع68، دمشق، 1997م، الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح: 125.

(2) دراسات في كتاب سيبويه: 149.

(3) الضرورة الشعرية – دراسة أسلوبية: 9.



الفصل الثاني

مؤلفات الانتهاك



قوانين الاحتجاج:

إن النحو من العلوم التي لا يحتج عليها إلا بنصوص ترقى إلى مستويات من الصوابية، تجعلها مؤهلة أن توضع في المواضع التي يحتاجها النحوي، في الاستشهاد للقاعدة النحوية، إذ إن الغاية من ذلك هي تدعيم القاعدة وتأكيد صحتها، وإن الالتزام بالمعايير التي تقاس عليها، يمثل التوجه السليم للحفاظ على ديمومتها واستمرارها. ويؤكد لها وجودها[1]. أي أن المعيار كان أصلاً في بدء الدراسة اللغوية، ويتمثل ذلك في كيفية قبول النصوص الواقعة في عصر الاستشهاد والتعامل معها على وفق المعايير التي أخضع النحاة لها تلك النصوص.

إن فكرة الاستشهاد كانت محكومة بمعايير أدائية ومرجعية، وإنما يتمثل ذلك بمرجعيات مختلفة، منها بيئية، أو نفسية، أو دينية أو اقتصادية، أو إفصاحية، أو صوابية، أو غير ذلك وتلك المعايير لا يمكن تجاوزها، أما الظروف التي أوجدت النحو ودفعت العلماء إلى الاهتمام بها كانت متعلقة بظروف الاختلاط بالأعاجم، وشيوع اللحن على ألسنة الناس، حيث امتد ذلك إلى القرآن الكريم، فكان لزاماً عليهم أن يضعوا حداً للتجاوز على اللغة، وكان هدفهم الأول من ذلك الحفاظ على لغة القرآن الكريم وسلامته من اللحن، والخوف من اللحن، فقد كان "الباعث الأول على تدوين اللغة، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هبَّ على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام، فقد بدأ اللحن خفيفاً منذ أيام الرسول على ما يظهر، فقد لحن رجلٌ بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"[2].

إن النحاة لم يتصدوا إلى دراسة وضع النحو إلا لخدمة القرآن الكريم، فلولا عنايتهم بالمحافظة على النص القرآني سليماً من تسرب ظاهرة اللحن إليه ما فكروا في ذلك الزمان بعينه والمكان بعينه بإنشاء النحو، ولم يكن اللحن وليد حالة حققتها ظروف الاختلاط بالأعاجم نتيجة توسع رقعة الإسلام فحسب، بل كان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى ذلك، واللحن إنما كان موجوداً قبل ظهور الإسلام ونزول القرآن، ولو كانت السليقة موجودة في العربي لما وجد اللحن في كلامهم ولو تعاونت

([1]) اللغة العربية والوعي القومي - ظاهرة الاستشهاد اللغوي والحفاظ على الهوية القومية: 187.

([2]) من تاريخ النحو – سعيد الأفغاني: 8.

على إيجاده عوامل السماء والأرض، "ولا يعقل أن صاحب السليقة اللغوية يخطئ إلا إذا نطق بلغة خاصة يتمسك فيها بقواعد وأصول لا تُراعى في حياته العادية حتى ينطق على سجيته"[1]، والذي لا جدال فيه أن اللحن كان معروفاً قبل الإسلام وفي ظهوره، وأنه كان جائزاً حتى من سادة قريش وأشرافهم ففي الجزء الأول من الجامع الصحيح للسيوطي أن النبي (ﷺ) قال: أنا أفصح العرب، ولدتني قريش، ونشأت في سعد بن بكر، فأنى يأتيني اللحن، وإن نفي الرسول (ﷺ) اللحن عن نفسه ليعني أن اللحن كان ظاهرة موجودة ومعروفة حينئذ، وان بعض سادة العرب كانوا يلحنون، ولذلك رأى (ﷺ) أن يبين أنه غير هؤلاء الذين يصدر اللحن منهم، وأن ذلك لم يقتصر على الناطقين بالعربية فحسب، وربما تعدى ذلك إلى شعراء العربية الذين كانوا موضع اتهام في الجاهلية والإسلام، فقصة النابغة الذي بدا فيه الإقواء قصة شهيرة، وأشهر منها قصة الفرزدق وعبد الله بن أبي إسحاق[2].

الفصاحة والصوابية:

لتعريف الفصاحة "نستطيع أن نعد كل ما ورد في كتب اللغة فصيحاً – ما لم ينص على خلاف ذلك – لأن هدف الرواة واللغويين كان تدوين اللغة الفصيحة، ولكننا لا نستطيع أن نتوصل بسهولة إلى ما كان يدور في أذهان هؤلاء الرواة واللغويين حول مفهوم الفصاحة"[3]، كان عليهم أن ينظروا إلى ما ورد من نصوص أدبية لتمثل العربية الفصحى ولتكون شواهد يحتجون بها في وضع القواعد وتأصيلها بالنظر إلى تلك النصوص، وكان من "المفروض في الشواهد النحوية أن تكون مستقاة من واقع اللغة، وحقيقة ما هو شائع من التعابير على ألسنة الكثرة الغالبة من الناس"[4]، أما عن الطريقة التي أفاد منها النحاة في الوصول إلى تلك النصوص التي يمكن أن تمثل القواعد التي سيضعها النحاة على وفق هذه النصوص، وهذه الطريقة التي اعتمدها النحاة واللغويون في الوصول إلى هذه النصوص، هي (السماع) وتدوين اللغة إما عن

([1]) في اللهجات العربية – د. إبراهيم أنيس: 74- 75، و=: مقالات في اللغة والأدب: 322.

([2]) مقالات في اللغة والأدب: 324.

([3]) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة – د. هاشم الطعان: 192.

([4]) الشواهد والاستشهاد في النحو – عبد الجبار النايلة: 136.

طريق الرواة، أو السماع بمباشرة الفصحاء والسماع من أفواههم عن طريق الرحلات إليهم، من أجل الحصول على قواعد تكون مطردة، ومتسقة مع هذه النصوص، وكان أن وضعوا شروطاً وقيوداً لقبول تلك المرويات أو رفضها، وإخضاع هذه المرويات لتلك الشروط أو القوانين ليتم علىٰ وفقها قبول تلك المرويات أو رفضها، وعلى تلك القوانين أن تكون محكومة بضوابط منطقية سليمة، ومن ثمّ تم رفض المرويات التي لا تخضع لهذه الضوابط والقوانين، إذ ليس عليهم قبول كل ما سمع على علاتهِ دون تدقيق وتمحيص، فوضعوا شروطاً ومبادئ عامة للفصاحة عليهم الالتزام بها، وعلى وفقها تم النظر إلى الفصاحة من خلال اعتبارات ثلاثة:

أ. نسبوا الفصاحة إلى قبائل.

ب. نسبوها إلى أماكن معينة.

ج. حاولوا وضع أسس بدائية وغير واضحة في الرواية وفي بنية الألفاظ، وفي الظواهر اللغوية[1].

إن القرآن الكريم لم ينزل بلغة العامة، إنما نزل بلغة أدبية سامية ترتفع من حيث التركيب والدلالة عن لغة التخاطب العادية، وإذا عرفنا أن الهدف من إنشاء النحو كان في أوله للمحافظة على النص القرآني "فكان على من يود المحافظة عليه، أن يدرس اللغة التي أُنزل بها، ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها وإجهاضاً للغرض النبيل الذي عملوا من أجله، أضف إلى ذلك:

1. إن المنهج الذي نسلطه الآن على عملهم لم يكن معروفاً في زمانهم.
2. إن لغة التخاطب كانت أكثر اختلافاً وتشعباً على ألسنة القبائل من اللغة الأدبية، فلم يكن من الممكن أن ينشأ لها نحو واحد، كما نشأ للغة الأدبية نحو واحد.
3. إن اللغة الأدبية إلى كونها لغة القرآن، هي لغة الدولة والحياة المشتركة أيضا، وهي اللغة التي يعرف بها العرب لدى الأمم الأخرى"[2].

إن التشدد في قبول المرويات التي استشهد بها النحاة كان بدافع حرصهم على القرآن الكريم واللغة العربية، لذا كان الاعتماد على قبول تلك المرويات التي منها

([1]) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: 92- 93.

([2]) الأصول – د. تمام حسان: 104.

الشعر مبنياً على أساس صحتها وموافقتها لشروط النحاة، فقبلوه من الشعراء الجاهليين الذين يُعتد بفصاحتهم، ورفض المتشددون منهم الاستشهاد بشعر الإسلاميين كجرير والفرزدق، وعدّوهم من المولّدين[1]، وربما يعود ذلك إلى قرب عصرهم من عصر أولئك، فقد "قال ابن رشيق في العمدة: كل قديم من الشعر فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولّد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا بروايته – يعني بذلك شعر جرير والفرزدق – فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد شعراً إلا إذا صدر من المتقدمين، قال الأصمعي: جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيتٍ إسلامي"[2].

لم تكتمل أدوات النحو على يد أبي الأسود الدؤلي وأصحابه، بل كانت ملاحظات مفككة هنا وهناك، غير مترابطة في أغلب الظن، شبيهة بما يقوله فقهاء اللغة، القصد منها المعرفة لا التقعيد الذي لم يصل حد الطعن على الفصحاء، بل كان ذلك من نصيب الجيل الذي تلاهم من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل[3]، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي ومن تلاهم.

عندما أراد النحاة استنباط القواعد للنحو العربي، وجدوا أن ذلك يكون باستخلاصها من النصوص الأدبية التي تتسم بالفصاحة ومن كلام الأعراب الذين لم تختلط لغتهم بلغة غيرهم، فهذه النصوص، قد تكون شعرية أو نثرية وتنتمي إلى اللغة الأدبية، وقد حدّدوا لقبول هذه النصوص معايير يجب أن يخضع لها كل مسموع من شعرٍ أو نثر، وهذه المعايير، اجتماعية، وزمانية، ومكانية، ومن ثم رأينا النحاة يجرون الانتقاءات الآتية:

1. الانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي الذي يختار منه المسموع، وقد وقع اختيار النحاة في هذا الاتجاه على اللغة الأدبية دون لغة الكلام اليومي لأسباب عدة، منها: أن هذه اللغة الأدبية تبدو في شكلها المكتوب بخاصة، لغة واحدة على ألسنة العرب، وإن وُجد ما يختلف في النطق على ألسنة بعض القبائل، مثل الكشكشة، والعجعجة فهي ما زالت أقرب إلى الوحدة من اللهجات القبلية، المستعملة في الحديث

([1]) اللغة العربية والوعي القومي – ظاهرة الاستشهاد اللغوي والحفاظ على الهوية القومية: 187.

([2]) خزانة الأدب: 6/1، و=: العمدة: 56/1.

([3]) إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي: 105/2، و=: الأصول – د. تمام حسان: 92.

اليومي، أضف إلى ذلك ما يشفع لها من أنها لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والمأثور من الأمثال والأسماع، فإذا كان النحو إنما نشأ للحفاظ على لغة القرآن فأولى به أن يستخرج من لغة القرآن الكريم، ولا سيما أنها أيضا لغة الدولة والدواوين وليس هناك من لهجة أن تسمى لغة العرب جميعاً أكثر مما تستحق هذه اللغة الأدبية.

2. الانتقاء المكاني لعدد من القبائل في وسط الجزيرة، وإذا كان المعول على توفر مفهوم الفصاحة والسليقة في الوقت نفسه، فان هذه اللغة الأدبية إنما تكون في أنقى صورها حين تكون عفواً على ألسنة أبناء هذه القبائل المعينة، وينسبون إلى أبي عمرو بن العلاء قوله: "أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم"[1] وقد قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف"[2] كما نقله السيوطي: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، عليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب وفي التصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فانه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وأياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب ولا النمر، فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر، لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان، لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من

([1]) الأصول – د. تمام حسان: 94، و=: الاقتراح: 131.

([2]) =: كتاب الحروف: 147.

الأمم وفسدت ألسنتهم"[1]، ولعل أهم ما يلفت النظر في هذا النص الذي نقله السيوطي أنه يفترض العزلة على القبائل التي أخذت عنها اللغة وأن عدم الأخذ من هذه القبيلة أو تلك توفر هذه العزلة على حسب رأيه، فالذين لم تؤخذ عنهم اللغة والإعراب والتصريف. كانوا مخالطين لغيرهم من الأمم كالأقباط، أو الفرس، أو الهنود أو اليونانيين، ولكن هذه القاعدة منقوضة تماماً إذا أخضعنا لغة قريش التي تعد أفصح اللغات لهذا المعيار، فقريش كانت موضع اختلاط دائم، اختلاط تجاري، واختلاط ديني، واختلاط اجتماعي مستمر في الجاهلية والإسلام، وهذا ما يؤكده أكثر العلماء القدماء[2].

3. الانتقاء الزماني: وهو انتقاء لعصر يسمى (عصر الفصاحة)، يتقيد النحاة بالأخذ مما ينتمي إلى هذا العصر من نصوص للاستشهاد بها على القاعدة النحوية، ولذا يسمى عصر الاستشهاد، فقد وقع اختيار النحاة على فترة تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص تنسب إلى العصر الجاهلي، وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، ولا يفرقون فيه بين شعر امرئ القيس، أو شعر إبراهيم بن هرمة في صحة الاستشهاد[3].

لقد تأثر تدوين اللغة، ومدى صحة الاستشهاد في تلك المدونات بالعوامل التي ذكرناها، وهي: الزمان والمكان والمجتمع، وفضلا عن هذه العوامل في صحة الاحتجاج بهذه النصوص هناك عامل آخر يضاف إلى العوامل المتقدمة، "وهو عامل منهجي ترتب على اختلاف طرائق النظر التي اصطنعها النحويون، فقد كانت المادة اللغوية التي وردت عليهم أو وردوا عليها واحدة أو تكاد، ولكن استقراءهم إياها في سبيل رصد الظواهر المطردة فيها واستخراج الأحكام (القواعد) التي يجري عليها، كان يتفاوت وخاصة في مجال تفسير تلك الظواهر والبحث عن عواملها وعللها"[4].

لقد أعطى النحاة كما أسلفنا للمكان أهمية بالغة، حين قبلوا النصوص من

([1]) الاقتراح: 44- 45، و=: المزهر – السيوطي: 211/1.

([2]) المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي– د. خليل أحمد عمايرة: 22.

([3]) الأصول – د. تمام حسان: 95.

([4]) مجلة الأبحاث - الجامعة الأمريكية - بيروت، سنة31، 1983، الخطأ في العربية – نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع - نهاد الموسى: 58.

بعض القبائل ورفضوها عن تلك القبائل التي لا تقع في الحدود المكانية التي حددوها. كما أنهم أقاموا للزمن قيمة كبيرة أيضا[1]، لذا فإن الدارسين قد وجهوا اهتمامهم إلى القبائل التي يعتد بفصاحتها، وتكون الفصاحة عندهم معتمدة على مدى احتكاك هذه القبائل بالأمم المجاورة لها، ومن ثمّ خلوها مما يلوث فصاحتها ويجعلها نقية خالصة صالحة للاستشهاد، فضلا عن تلمسهم الأصول اللغوية في عصور البداوة الأولى محاولين التقاط مفرداتها وتراكيبها، وتعابيرها الفنية، والمتخصصون في الثقافة واللغة اللسانية يحتفلون بالأصل القبلي للمجتمع أو الشعب أو القوم[2].

إن الفكرة الأساسية التي وضع النحاة على وفقها معاييرهم في قبول الأخذ من القبائل التي ذكرت كانت معتمدة على مدى قرب أو بعد تلك القبائل عن التأثر في اللغات المجاورة لها "ويظن كثيرون أن اللغة العربية الفصحى كانت محصورة في شبه الجزيرة العربية وما تاخمها في الشمال من إقليمي المناذرة والغساسنة، وأن العرب لم يكونوا قبل الإسلام يخالطون غيرهم، وأن صلة الفرس، والسريان، والنبط، والروم بالعرب لم يأتِ بها إلا الفتح الإسلامي ومن ثم ظلت اللغة العربية الفصحى قبل الإسلام مبرأة من نفوذ جاراتها، لا تتأثر بهنّ ولا تؤثر فيهن، وأنّ العربي قبل الإسلام كان ينطق الفصيح ولا يعلك كلمة أجنبية مهما كانت الظروف، ولكن العربي فيما بعد الإسلام فقط (لان جلده) على حدّ تعبير أبي عمرو بن العلاء حين خاطب أبا خيرة الأعرابي، وهذا خطأ لا شك فيه، وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الفارسي والرومي في القرآن الكريم نفسه لدليل على أن هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية تستحق شرف الورود في صلب نص ديني عربي معجز كالقرآن الكريم، ثم هو دليل كذلك على أن التأثير والتأثر عمليتان قديمتان في علاقة اللغات بعضها ببعض"[3].

بعد وضع النحويين للمعايير المتعلقة بقبول النصوص أو عدم قبولها، بدأوا بجمع المادة التي تخضع لتلك المعايير من خلال رحلتهم إلى تلك الأماكن التي يتسم الساكنون

([1]) مكانة الخليل في النحو العربي، د. جعفر العبابنة: 53.

([2]) مجلة عالم الفكر، ع1، مج2، 1971م، اللغة الفنية - عبد الحميد يونس: 48.

([3]) مقالات في اللغة والأدب: 318 و=: المعرب الصوتي في القرآن الكريم – دراسة ومعجم، رسالة ماجستير، إدريس سليمان مصطفى، إشراف د. هاني صبري علي، الموصل، 2006.

فيها بالفصاحة لغرض السماع منهم، والسماع مرحلة سبقت التقعيد للنحو العربي، وقد عُرّف بأنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﴿ﷺ﴾، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر" [1]، ولو نظرنا إلى كلام العرب فسنجد أن المسموع الذي اعتمد عليه النحاة في استقرائهم للمادة اللغوية كان ينتمي إلى فئتين:

الأولى: أعراب البادية.

الثانية: فصحاء الحضر.

وقد كان الأخذ عن أعراب البادية المنتشرين في بوادي نجد والحجاز وتهامة الطريق الأمثل عند النحاة لجمع المادة اللغوية واستقراء أساليبها وتراكيبها وألفاظها، وكثيراً ما كان اللغويون والنحاة يخرجون من مراكز البحث العلمي في البصرة والكوفة ميممين وجوههم شطر البادية ليسمعوا ويدونوا، وقد اشتهر من بين هؤلاء العلماء الخليل الذي دوّن ما سمعه في عشرين رطلاً، و"إن معظم علماء القرن الثاني قد رحلوا إلى البادية، وكذلك فعل بعض علماء القرن الثالث والرابع، وقد أضافوا لذلك الرواية عمن سبقوهم" [2]، ولم يقتصر الأخذ عن هؤلاء عن طريق رحلة العلماء إليهم، إنما كان يسلك سبيلاً آخر، هو رحلة الأعراب إلى الحضر، فقد كان كثير من الأعراب يفدون إلى مدن العراق إما انتجاعاً للكسب أو طلباً للعلم، وكان علماء اللغة والنحو يستغلون وجودهم ويأخذون عنهم [3]. إن هذه الحركة العلمية الكبيرة انطلقت من مدينتين كبيرتين رئيستين في العراق، هما (البصرة والكوفة)، لقد حفلت هاتان المدينتان بوجود كثير من العلماء الذين اهتموا باللغة وروايتها و"إن الأمر الذي يثير العجب أن تنطلق من إقليم واحد ومن مدينتين من مدنه فقط، هما: البصرة والكوفة، ولم نسمع بغير هاتين المدينتين عن مناقشة ذات قيمة فيما يتعلق برواية اللغة ودراستها، وهذا أمر لا يحتاج إلى إلحاح وتأكيد" [4].

([1]) الاقتراح: 36.

([2]) الرواية والاستشهاد باللغة – د. محمد عيد: 22.

([3]) أصول التفكير النحوي – د. علي أبو المكارم: 25- 26.

([4]) الرواية والاستشهاد باللغة: 18.

وكما أخذ علماء اللغة والنحو عن الأعراب في البادية، وكذلك الأعراب الذي يفدون إلى الحاضرة، الذين يمكن تقسيمهم على فئتين:

الأولى: هم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحواضر، ومنهم من كان يفد مع قبائلهم إلى المدن الكبرى في العراق، فيختطون لأنفسهم في ضواحيها مناطق يسكنون فيها، ومن ثم كانوا أقرب إلى نوع من الحياة البدوية الميسرة منهم إلى حياة المدن، ولذا كانت لهجاتهم سليمة صحيحة لم تشبها شوائب التطور اللغوي التي نتجت عن تنوع الأجناس واختلاطها وتعدد اللغات ومحاولتها إيجاد لغة مشتركة بينها، ومن هؤلاء بنو عقيل وبعض بطون قيس عيلان.

الثانية: ويمثلها من يمكن أن نطلق عليه لقب المثقفين، وهم الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى، دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية، وقد ثقفوا أنفسهم بدراسة مرويات اللغة ومأثوراتها وتراثها، ومن أبرز ما ثقفوا أنفسهم به حفظ القرآن الكريم والشعر وما يتصل بهما من دراسات[1].

لذا فمما لا يتسم بالدقة ما قرره السيوطي حين نقل نص الفارابي من أن اللغة لم تؤخذ عن حضري قط، فقد أخذ النحاة عن أهل الحاضرة، كما أخذوا عن أهل البادية، "ولكن أخذهم عن أهل الحضر، يختلف عن أخذهم عن العرب البداة في أمرين:

أولهما: أنهم عدوا كل ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد، ولم يفطنوا إلى تأثير الفوارق: اللهجية والتركيبية، ومن ثم لم يضعوا خارج دائرة المادة اللغوية التي يستقرؤونها ليضعوا قواعد النحو على هديها، أما الحضر فكانت الفوارق بين اللهجات الشائعة على الألسن، من الوضوح بحيث فطن العلماء إلى ضرورة الفصل بين مستوياتها ...

أما الفارق الثاني: فهو أن النحاة واللغويين قد استمروا يأخذون عن أعراب البادية طوال هذه المرحلة، على حين أنهم توقفوا بعد فترة عن الأخذ من فصحاء الحواضر، ويعود ذلك إلى أنهم أحسوا أنّ فيه نوعاً من التأثر بلهجات المدن التي يعيشون فيها، وبخاصة اللغة المشتركة بين أبنائها"[2].

([1]) أصول التفكير النحوي: 27- 29.

([2]) م.ن: 29- 30.

وهذه النصوص التي أخذت عن طريق السماع، فقد كان قبول هذا النص أو رفضه يعتمد على أمور عديدة منها ما يتعلق بجنس النص الذي ينتمي إليه، شعراً كان أم نثراً، فضلا عن صحة نسبته إلى قائله، فلقد كان معظم النصوص التي أخذها النحاة ينتمي إلى اللغة الأدبية. إذ كان لزاماً عليهم أن يفرقوا بين نص وآخر وأن تتفاوت نسبة الفصاحة بين هذا النص وذلك، كما أنهم اشترطوا أن يكون قائلوها من العرب، وقد قسمت هذه النصوص المسموعة التي أطلقوا عليها (الفصيح) على ثلاثة أنواع[1]:

1. القرآن الكريم.
2. الحديث النبوي الشريف.
3. كلام العرب، بقسميه، الشعر، والنثر.

([1]) الأصول – د. تمام حسان: 98.

مصادر السماع:

أولاً. القرآن الكريم وقراءاته:

إن من المصادر المهمة التي استقى منها النحاة واللغويون مادتهم تركيباً ودلالة (القرآن الكريم)، ويأتي في المرتبة الأولى بين بقية الشواهد، فهو كلام الله المنزل، الذي أنزل بلسان عربي مبين، وهو أفصح نص و"أفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة ولا يمتري أحدٌ في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان"[1].

لقد فرغ العلماء من أمرين يتعلقان بالقرآن الكريم، أولهما: فصاحته، فلم يتطرق أحد إلى الشك في هذه الفصاحة، والثاني: روايته، فقد عني القراء بتدقيق روايته والحرص على سلامتها حتى بلغوا في ذلك الغاية[2]، وقد تعددت القراءات القرآنية واختلفت بعض رواياته لدى القراء، فمنها ما هو (متواتر)، وما هو (آحاد) وما هو (شاذ) ....، والمتواتر منه دليل قطعي من أدلة النحو[3]، كما يحتج أيضا بآحاده، وقد قال ابن جني في المتحسب: "القرآن الكريم أفصح كلام يحتج بمتواتره وآحاده"[4]، والحجة في ذلك أن ما جاء منه غير متواتر فهو موافق للغات العرب التي نزل بها القرآن "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ولا يقاس عليه"[5].

وأما ما ورد من هذه القراءات متواتراً فلا خلاف في حجيته بين النحاة، وأما ما جاء شاذاً ففيه نظر. يقول ابن الجوزي: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها"[6]. فالقراءة الصحيحة التي تقبل من النحاة يجب أن تتوفر فيها ثلاثة أركان:

---

(1) دراسات في العربية وتاريخها – محمد الخضر حسين: 30.

(2) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: 92.

(3) لمع الأدلة في أصول النحو – أبو البركات الانباري: 83.

(4) 1/32- 33، و =: خزانة الأدب: 1/9.

(5) الاقتراح: 36.

(6) النشر في القراءات العشر: 1/9، و =: الرواية والاستشهاد باللغة: 118- 119.

1. صحة السند.
2. موافقة العربية ولو بوجه.
3. موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً[1].

لقد كان الاحتجاج بالقراءات القرآنية موضع اختلاف بين النحاة، فالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس احتج بها النحويون البصريون والكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج النحويين البصريين، لأنهم لم يعتبروا ما خالف أقيستهم من تلك القراءات حجة، إن وافقت قبلوها، وإن خالفت ردّوها، في حين أن القراءات كانت مصدراً من مصادر النحو الكوفي[2]، ولعل السبب في أن النحاة لم يُكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم في قراءاته أن أصحاب القراءات لم يكونوا من المتضلعين في العربية، كما أنه من المهم التعرض لنقطتين مهمتين:

الأولى: اختلاف القراءات وعلاقته باللغة.

الثانية: المقصود بالقراءة الصحيحة وتوثيق نص القرآن.

والنقطة الأولى مشهورة وشائعة، وهي أن اختلاف القراءات وتنوع الأداء فيها إنما كان الغرض منه التيسير والتسهيل على الناس في قراءة القرآن، وذلك لاختلاف لغتهم وألسنتهم، فضلا عن أنها سمعت من الرسول (ﷺ)، أما المسألة الثانية، وهي صحة القراءة أو ضعفها أو شذوذها، أو بطلانها يعتمد على الأمور الثلاثة التي ذكرناها سابقا[3].

أي أن المشكلة لم تكن متعلقة في النص القرآني نفسه، بل كانت تتعلق بأولئك القراء، إذ لم تقبل منهم القراءات التي قيل عنها أنها خالفت القياس لأنهم ليسوا من المتضلعين باللغة والنحو، كما أنهم لم يكونوا عرباً، بل كانوا من الأعاجم، فقد "كان قوم من النحاة يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطؤون في ذلك فان قراءاتهم ثابتة بالأسانيد الصحيحة

---

(1) الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات - د. عبد البديع النيرباني: 14.

(2) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه – د. خديجة الحديثي: 47.

(3) الرواية والاستشهاد باللغة: 118- 120 و=: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 14.

التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[1].

وقد ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي في معرض تعليقه على نص ورد في (مختصر في شواذ القراءات)، لابن خالويه قال فيه:"ذكر الخليل بن أحمد في العين أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) كان يقرأ: (إياك نستعين) يشبع الضمة في النون وكان عربياً قلباً، أي محضاً، قال ابن خالويه: وقد روي عن ورش أنه كان يقرؤها كذلك"[2]. وقد وقف السامرائي على تعليق الخليل على قراءة علي بن أبي طالب التي أشبع فيها نون نستعين، فقال: كأن الخليل أراد أن يقول أن ما عُدَّ شاذاً من وجوه القراءة وهو عربي فصيح جرى على لسان أفصح الناس من بعد رسول الله (ﷺ)، وهو علي بن أبي طالب، وهنا تبطل حجة المتنقصين من القراءات الشاذة والزارين عليها في قولهم إن جلّ أصحاب القراءات هم من الأعاجم الذين يفتقرون إلى السليقة العربية[3]، ثم إن هؤلاء القراء ليست لهم آراء ينسبون بسببها إلى الخطأ واللحن، وإنما هم نقلة لما رووه بالتواتر، وقد تقرر أن القراءة سُنة متبعة والمعتبر منها التلقي لا اعتماد الرأي كما قرروه[4]، كما أن هؤلاء النقلة "يهتمون بما شاع وذاع في القراءات وبما تلقته الأئمة بالإسناد الصحيح ويعتمدون على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، ولا يهتمون بالنحو وقواعده وأصوله"[5].

إن الناظر إلى آراء النحويين في مسالة الاحتجاج بالقراءات القرآنية يرى أن "المسألة تبدو للوهلة في غاية الوضوح، إذ ينص علماء اللغة والنحو صراحة على أن القرآن (سيد الحجج) وأن قراءاته كلها سواء كانت متواترة أم آحاداً أم شاذة مما لا يصح ردّه والجدال فيه، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس، إذ ينبغي أن تقبل الرواية الصحيحة أيا كانت دون تحكم شيء آخر فيها"[6]، وأن الطعن ينبغي أن لا يوجه إلى النص القرآني، لذا نرى أن النحاة وجهوا نقدهم للقراء ؛ لأن النحوي حين يطعن إحدى

([1]) الاقتراح: 37.

([2]) 2، و=: معجم القراءات القرآنية – د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم: 10/1.

([3]) تاريخ العربية: 50- 51.

([4]) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح- محمد بن الطيب الفاسي: 427/1.

([5]) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 46.

([6]) الرواية والاستشهاد باللغة: 121.

القراءات فإنه لا ينظر إليها إلا من معيار نحوي، وهو من باب نقد الرواية لا غير، ولو تتبعنا موقف سيبويه من الاحتجاج بالقراءات فإننا نجده "لم يُعِبْ قارئاً، ولم يخطّئ قراءة، بل كان يذكرها ليبين وجهاً من العربية وليقوي ما ورد عن العرب، وإن كانت من القراءات المفردة لا يُخطّئها ولا يخطّئ القارئ لها، وإنما يحاول تخريجها على لغات العرب لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وإن قل من يتكلم بها، ولا يرى المتكلم بها مخطئاً"[1]، والنحاة في هذا الاتجاه قد حاولوا ومنهم سيبويه إسباغ القاعدة على هذه النصوص بتأويلها لمقاربتها بما يرد ويطرد من كلام العرب، أما ما كان متواتراً فانه يمثل القاعدة خير تمثيل، "وفي مراجعة سريعة للشواهد الشعرية التي اعتمدها النحاة مقارنة بالآيات القرآنية، تتضح لنا الحقائق الجلية التي تؤكد أن كتاب سيبويه الذي يعد أعظم كتاب شامل لمباحث اللغة والأساس الذي اعتمد عليه النحويون في شواهدهم وقواعدهم وأصولهم، قد استشهد بأكثر من ألف شاهد شعري، في حين تقل شواهد القرآن حتى تصل إلى ثلاثمائة وسبعين شاهداً، وما يقال في كتاب سيبويه يقال في كتاب المقتضب للمبرد، وهو من الكتب النحوية القديمة"[2]، لقد كان بإمكان العلماء في ظل آرائهم حول صحة الاحتجاج بالقرآن الكريم متواتره وشاذه أن يجعلوا من نصوصه مصادر يستقون منها، ولو فعلوا ذلك لما جاءت قواعدهم مضطربة ومتناقضة، ولكنهم لم يفيدوا منه الفائدة المرجوة في الاستشهاد، لأنهم اعتمدوا اعتماداً كلياً على الشعر الجاهلي بما فيه من عيوب وأسقام[3]. ومن الحق أن نقول إن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقتضي الاحتجاج به في كل حال[4]، سواء أكان ذلك متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، لأنه يمثل اللغة الموحدة خير تمثيل.

ثانياً. الحديث النبوي الشريف:

لقد أجمع النحاة العرب على أن الرسول (ﷺ) أفصح العرب، وأن الحديث النبوي الشريف إذا صحت نسبته وثبت أنه قاله بلفظه (ﷺ) فلا مجال لدفعه عن دائرة

---

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 50- 51.

(2) اللغة العربية والوعي القومي- ظاهرة الاستشهاد اللغوي والحفاظ على الهوية القومية: 189.

(3) الشواهد والاستشهاد في النحو: 202.

(4) دراسات في العربية وتاريخها: 31.

الاستشهاد، والاحتجاج به في وضع القاعدة النحوية[1].

لقد بُني موقف النحاة في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف أو عدمه على مسألتين مهمتين، الأولى: هي أن يكون النقل بلفظه (ﷺ)، دون تغيير فضلاً عن صحة نسبته إلى الرسول (ﷺ) وإنما ذلك بقليل، لان "غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا، ونقصوا، وقدموا وأخرّوا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ"[2] لذا فان النحاة لم يأخذوا من هذه الأحاديث إلاّ القليل.

لقد كانت هذه القضية مثار جدل بين من يجوز الاستشهاد بالحديث أو من لا يجوز ذلك ومما "يلفت النظر في هذه القضية الكبرى التي كان لها أثر كبير في الدراسات النحوية، والتي فتحت باباً واسعاً للنقاش في العصر الحديث، اقتصار الحديث في الزمن الماضي على عدد محدود من النحاة، وإن النقاش فيها كان ضيقاً لم يتجاوز رأياً مانعاً للاحتجاج قاله نحوي وتابعه فيه نحاة آخرون، ورأياً مسانداً للاحتجاج وردّه نحوي وتابعه عليه قوم آخرون"[3].

لقد كان الدافع على منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف هو الكيفية التي روي بها الحديث فقد "قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (ﷺ)"[4] ولم تظهر هذه القضية إلا في القرن السابع الهجري أي بعد وضع القواعد النحوية بخمسة قرون، إذ وضعت قواعد النحو في القرن الثاني الهجري[5].

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

لقد انقسم النحاة في موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على ثلاث

([1]) الأصول- د.تمام حسان: 100.

([2]) الاقتراح: 40.

([3]) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين- د. عودة خليل أبو عودة: 677.

([4]) خزانة الأدب: 10/1.

([5]) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: 677.

طوائف:

الأولى: منعت الاحتجاج بالحديث الشريف، وكان على رأس هؤلاء أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع، المتوفى سنة (680هـ)، وقد تابعه في منع الاحتجاج به أبو حيان الأندلسي، المتوفى سنة (745هـ)[1]، لقد ارتكزت هذه الطائفة من النحاة بمنع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على دليلين، هما:

1. إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنقلت القصة الواحدة الجارية زمانه (ﷺ) بأنواع متعددة من الألفاظ والروايات، بحيث لا يستطيع الإنسان أن يجزم بأن الرسول (ﷺ) قد قالها مجتمعة أو واحداً منها أو لفظاً مرادفاً لها.
2. إن اللحن قد وقع في كثير من مرويات الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لا يعلمون ذلك، كما أنهم احتجوا بأن المتقدمين من النحاة المستقرئين الأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وقد تبعهم في ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم في بغداد والأندلس[2].

الثانية: وقفت موقفاً مغايراً للطائفة الأولى، وأجازت الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف مطلقاً، وقد كان على رأس هذه الطائفة ابن مالك، الذي "كان يكثر من الاستدلال بما وقع من الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب"[3]، وابن هشام[4] أيضا، "وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني في شرحه لكفاية المتحفظ المسمى بتحرير الرواية، وعُدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني وابن برّي

([1]) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ، و=: الشواهد والاستشهاد في النحو: 301، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: 677.

([2]) الاقتراح: 40- 41، و=: خزانة الأدب: 11/1.

([3]) خزانة الأدب: 10/1.

([4]) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 142.

والسهيلي"[1].

الثالثة: توسطت في الاستشهاد بين مذهب ابن مالك في جواز الاستشهاد به ومذهب أبي حيان في منع الاستشهاد، فأجازت الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها. لقد كان الباعث الأول الذي دفع النحاة المانعين للاحتجاج بالحديث الشريف هو الطعن بالرواة، واختلاف روايات الحديث، أما بالنسبة للرواة، فقد كان "ينبغي للنحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً عن الرسول (ﷺ)، كانوا من الصحابة، وهم عرب خُلص من ذوي الفصاحة والسليقة، فلو أن واحداً منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بالفاظ فصيحة من عنده، فاذا سلّمنا بذلك، انتقلنا من بعدهم إلى رواة الحديث من التابعين وتابعي التابعين وجدناهم أحد فريقين، لأنهم كانوا إما عرباً أقحاحاً يصدق عليهم ما صدق على الصحابة (ﷺ)، وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وإنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عَضّوا بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد سنداً ومتناً ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظة على النص"[2]، أما بخصوص اختلاف الرواية في الحديث الشريف، فيجب أن لا تكون مدعاة لرفضه وعدم الاحتجاج به، وقد رأينا مئات الشواهد الشعرية في كتب النحاة يختلف النحاة في روايتها، فكم من شاهد نحوي في كتب النحو روي بصورة تغاير ما ورد عليه الشاهد في الديوان نفسه، أو في المصدر الذي حمله إلينا، ولو أن اختلاف الرواية وتعدد وجوهها كان سبباً في عدم جواز الاحتجاج بالنصوص لرُدت شواهد كثيرة، فهل تقبل الروايات المتعددة من الأعراب، ولا تقبل من الصحابة الذين هم أشد حرصاً وإتقاناً وحفظاً للحديث الشريف[3].

([1]) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: 678- 679.

([2]) الأصول- د. تمام حسان: 100- 101.

([3]) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: 686.

ثالثاً. كلام العرب، الشعر والنثر:

ويقصد به ما سُمع من أشعارهم وأمثالهم وما جرى في مخاطباتهم "وهو أهم العناصر التي استقرئت منها قواعد العربية الكلية"[1]، وهو مما يصح الاحتجاج به، و"يحتج بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[2]، ويقسم ذلك على شعر ونثر.

أما النثر فهو "الذي قيل في فترة زمنية محددة بثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، فلكل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص لغوية منسوبة إليها مقطوع بحجيّته في الدراسة اللغوية، سواء في ذلك دراسة الأصوات والصيغ أو الأساليب والتراكيب أو الدلالات، ومن ثم فانه لا بد للاحتجاج بها من ثبوت كونها نتاجاً لهذه القرون الثلاثة، ولا سبيل لهذا التثبت إلا بنسبتها إلى قائلها"[3].

وهذه النصوص النثرية التي تنتسب إلى هذا العصر تقسم على قسمين: تواتر، وآحاد، أما التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو[4]، أما الآحاد فهو ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به[5]، لا يصل إلى درجة التواتر في صحة الاستشهاد به.

ومن الملاحظ قلة النصوص النثرية التي صدرت عن العرب، والتي احتج بها النحاة في مؤلفاتهم مقارنة مع الشواهد التي امتلأت بها مؤلفاتهم، وربما يعود السبب في ذلك إلى سهولة حفظ الموزون، وتعلقه في الذاكرة أثبت من تعلق النثر، حتى قيل: "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور، أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره"[6] وإن ذلك الحفظ إنما لم يكن بتدوين تلك النصوص، بل إن العرب كانوا يتناقلون ذلك على ألسنتهم من غير تدوين، وطبيعة الشعر من التزام بوزن وقافية تسهل النقل والحفظ على الشفاه وتبقى في الذاكرة، لذا

([1]) مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو: 50.

([2]) الاقتراح: 44.

([3]) أصول التفكير النحوي: 40.

([4]) لمع الأدلة: 83.

([5]) م ن: 84.

([6]) العمدة: 20/1.

فان الموزون من كلام العرب يفوق كثيراً ما وصل إليه من منثوره للأسباب التي ذكرناها، فتذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمال وروده في النثر[1].

وقد يعود عزوف النحاة أو تقليلهم من الاستشهاد بالنثر لورود احتمالات التغيير والتبديل وأن هذا التغيير يجعل منه مادة للطعن، حتى أنه قيل:"إن ما يصح منه قليل، وبخاصة في دراسة لغوية يكون للحرف الواحد، بل للحركة الواحدة فيه قيمة"[2]، فكان معظم شواهد النحاة من الشعر لأنه لا يكون عرضة للتغيير والتبديل كما هو الحال في النثر فكان حظ النثر قليلاً مقارنة بالشعر.

وأما الشعر فهو القسم الآخر من كلام العرب، ويعد الشعر المنبع الرئيس الذي أخذ منه النحاة قواعدهم، وقد امتلأت كتبهم منه، لتمثيل القواعد النحوية، ولم يكن اختيارهم لتلك الأشعار اعتباطاً غير محكوم بمعيار أو ضابط يضبطه، إنما كان ذلك مبنيٌّ على أسس منهجية تحتم عليهم قبول هذا أو رفضه أو تضعيف الاستشهاد به، وكان على الشعر أن يخضع للحدود المكانية والزمانية التي التزم بها النحاة، وقد قسم الشعراء على طبقات أربع:

الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى والنابغة.

الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذي كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرابعة: ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

أما الطبقتان الأوليان، يستشهد بشعرهما إجماعاً، أما الثانية فالصحيح صحة الاستشهاد بشعرهما، أما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بشعرهما مطلقاً، وقيل يستشهد بشعر من يوثق به منهم[3].

والشعر الجاهلي إذا عرف قائله وصحت روايته فانه يُعد حجة في

---

(1) من أسرار اللغة- د. إبراهيم أنيس: 235، و=: القياس في النحو العربي- د.سعيد جاسم الزبيدي: 105.

(2) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: 102.

(3) خزانة الأدب: 1/5- 6، و=: مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو: 53.

الاستشهاد[1]، أما الأبيات المجهولة التي لم يعرف قائلوها فقد ترك النحاة الاستشهاد بها، لانه "لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثرٍ لا يعرف قائله"[2]، وقد يعود السبب عند هؤلاء النحاة في عدم الاحتجاج بتلك الشواهد، أنها قد تكون مصنوعة لتكون متسقة مع القواعد، أو تكون لشاعر لا ينتمي إلى طبقات الاحتجاج، وذلك بأن يكون لشاعر من الشعراء المولدين الذين كان الاستشهاد بشعرهم مرفوضاً لدى النحويين، لا سيما الأوائل، فقد تركوا الاحتجاج بشعرهم، وقد "وقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام، بل في الايضاح للفارسي، ووجه بأن الاستشهاد بتقرير النقلة كلامهم وانه لم يخرج عن قوانين العرب"[3].

إن من أهم المؤثرات الخارجية التي طرأت على الشعر في تلك الحقبة، مسالة الرواية الشفهية التي سبقت مرحلة التدوين، إذ كان يروى بالشفاه على ألسنة الناس والرواة، وقد كانت هذه مرحلة سابقة لمرحلة التدوين، وربما يكون قد طرأ على تلك المرويات تغييرات لدى الرواة، كان لها أثرها في تعدد الوجوه التي جاءت بها بعض الأبيات، وقد كانت الرواية الشفهية سبباً في تجاوز قيم الاعتماد النحوي، بما يترتب على الرواية الشفهية من مظاهر أدائية صوتية، أو فيزيائية تشكيلية أو لغوية، فضلا عما صاحب ذلك في التدوين شكل من أشكال التصحيف والتحريف، "فقد تأثرت المرويات وبخاصة الشعر بظاهرة نتجت عن التدوين ذاته، وهي ظاهرة التصحيف التي وقع فيها كثير من أعلام العرب"[4]، ولو أن التصحيف قليل في مواضع الاستشهاد النحوي، عكس الاستدلال المعجمي والدلالي.

([1]) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: 103.

([2]) خزانة الأدب: 15/1.

([3]) المزهر: 58/1، و=: خزانة الأدب: 7/1.

([4]) أصول التفكير النحوي: 32- 33.

تقويم الإطار المستحدث، المرجعيات والبُعد الآخر:

إن المفروض في الشواهد أن تكون مستقاة من واقع اللغة، وحقيقة ما هو شائع ومتداول على ألسنة الناس، والعربية الفصحى المدونة، تتهم بأنها معيارية تهتم بالمستوى الصوابي ولا تعتد بالاستعمال، وهو ما أفضى إلى الجمود والتخلف عن الحياة وتطورها الدائم[1].

وهذا المنهج المعياري الذي اعتمده النحاة في تقعيد اللغة "قائم على عرض القاعدة، أي يبدأ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات ولما كان المنهج المعياري استقرائياً يعتمد القاعدة أساساً وينأى عن الوصف ويتأول لما خرج عن القواعد التي يصوغها بأحكام شتى التأويلات أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة إذا لم يجد فيها تأويلاً قياسياً ولو كان بعيداً أو مستغرباً"[2].

أما نشأة النحو فقد كانت نشأة وصفية اعتمدت على الاستقراء، ولكن بعد حين جنح النحاة صوب المعيارية، ووضعوا القواعد والأصول وتوقفوا عن استقراء المادة اللغوية المستجدة فبرزت اللغة الرسمية ممثلة بهذا النحو واعتبرت مقاييسه وقواعده فيصلاً بين الصحة والخطأ[3].

لقد كان الاستقراء مرحلة سابقة لمرحلة التقعيد، إذ اعتمد النحاة في ذلك على السماع من الأعراب بالسفر إليهم، أو سماعها من الرواة الذين حفظوا النصوص، أومن الأعراب الذين سكنوا الحاضرة، وبقيت فيهم آثار الفصاحة، فالتدوين كان يعتمد على السماع، "إن العربي من تميم إذا رحل إلى مكة، فأقام بين قريش مدة من الزمان فلربما عاد إلى حيّه من تميم وعلى لسانه نطق (ما) الحجازية في مكان (ما) التميمية، ولربما أقام بين عمومته زمناً وهو يخالفهم في هذا الاستعمال حتى يتعود لهجته القديمة من جديد، ولو ظفر به راوية أو لغوي في ذلك الوقت لاستنبط أن بعض بني تميم ينطقون (ما) الحجازية وجعل ذلك من كشوفه اللغوية التي يبني عليها القواعد ولا شك أن ذلك لو حدث لكان خطأً منهجياً لا يغتفر"[4]، كما أننا لا نطمئن إلى أن اللغويين ارتحلوا

([1]) اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي- د. أحمد محمد قدور: 201.

([2]) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث- د. علي زوين: 23.

([3]) م.ن: 24.

([4]) مقالات في اللغة والأدب: 218.

إلى بوادي الجزيرة يسجلون لغة العرب على وفق اجتهاد فردي عماده في الكثير الغالب الحس بما هو عربي أصيل من اللغات واللهجات وما هو خليط منها، بيد أن هذا الانطباع أو الإحساس تجمع في ذوق عام ارتاح إلى ما أثر عن بعض القبائل فنوه به، وعزف عن بعض فخلع عليه ألقاباً تنطوي على الذم، كالعجعجة والتلتلة، ولغة أكلوني البراغيث وغيرها، وسبب عدم الاطمئنان يعود إلى أن اللغويين الأوائل عندما عزم النحويون منهم على تقعيد اللغة صدروا عن مرجع فكري مهم هو القرآن الكريم، فذهبوا يجمعون من العربية ما يصلح شاهداً على لغة القرآن، بنية وتركيباً ومعنى، فما وافق لغة القرآن جمعوه ودرسوه[1].

ثمة صفات علمية تحقق ميزة العلمية في أية معرفة، ذلك أنه لا يخضع للميل والهوى واختلاف الذوق وانحرافه، وإن جاز أن يكون شيء من الاختلاف في نتائجه، فقد يكون راجعاً إلى الخطأ في تطبيق قوانينه ومعاييره[2]، كما تقتضي الموضوعية إقصاء الخبرة الذاتية الشخصية للمحلل والباحث فلا يظهر أثر الخبرة بأن يجعل من نفسه شاهداً على صحة نتيجة التحليل، وإن كان موضوع البحث ينطبق عليه، ذلك إن الفرق بين الأعرابي والنحوي إن كان في عصر الاستشهاد كأبي الأسود الدؤلي وبعض تلامذته، أن الأعرابي يتكلم على وفق الطبع والسليقة بعيداً عن التفكير بالقاعدة النحوية، أو الخطأ والصواب في اللغة، على حين يسبق التفكير النحوي المعياري كلام النحوي لأنه يعلم أن عمله ضبط المباني اللغوية مما يجعل منه رقيباً لغوياً على نفسه"[3]، ويكاد يطابق ذلك ما نقوله في الرواة الذين كانوا يخضعون النصوص التي يسمعونها إلى عاداتهم النطقية "وليس بحسب العادات النقطية للقبيلة التي ينتمي إليها الشاعر، فنحن لم نسمع أن للشعر قراءات كما كان للقرآن قراءات مختلفة، وإنما كان الراوية يخضع كل ما لديه لعاداته النطقية الخاصة، فلما أخذ النحاة عن الرواة أخذوا العربية الفصحى من أفواه الرواة، فلم تكن لهم خصائص لغة الشاعر نفسه في الشعر بقدر ما اتضحت خصائص لغة الراوية"[4].

---

(1) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي- د. حسن خميس الملخ: 145.

(2) الأصول- د.تمام حسان: 11.

(3) التفكير العلمي في النحو العربي- د. حسن خميس الملخ: 25.

(4) الأصول- تمام حسان: 107.

أما بخصوص الاعتبار الزماني الذي أقام النحاة على أساسه إعتماد المادة اللغوية "فالنصوص التي خُرّجت باستقرائها قواعد العربية تستغرق ثلاثة قرون ونيّفاً، وتلك فترة طويلة في حياة لغة تُتناقل بالشفاه، ويستقيم لنا أن نفترض أنها اتسعت لمراحل من التطور جرت على الظواهر النحوية في العربية، وقد أسلم تحكيم هذا الاعتبار الزماني إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة، وجهٌ يمثل التطور السابق وآخر يمثل التطور اللاحق، وهذه الوجوه المترتبة على الأطوار المتعاقبة في حدود ذلك الإطار، وجوه عربية لا سبيل إلى ردّها، وهي عامل رئيس من عوامل التشعب في قواعد العربية"(1).

وفي هذا الاتجاه فإننا نرى أن النحاة قد استنبطوا القواعد من شعر امرئ القيس إلى شعر إبراهيم بن هرمة في نهاية القرن الثاني الهجري، وهو ما يسمى بـ (عصر الاستشهاد) ولم يفرقوا بين شاعر وشاعر ولا قرن سابق وآخر في فترة أربعة قرون، ومما يرقى إلى مرتبة اليقين أن اللغة الفصحى قد شهدت في هذه الحقبة تطوراً في دلالاتها وتراكيبها وأساليبها(2).

لقد اعتمد النحاة في تأصيلهم لقواعد النحو، على (العيّنة)، لأن "الظاهرة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلها، ومن هنا جاءت فكرة العينة، والعينة تطبيق للمبدأ القائل: إن جزء الشيء يحمل صفات الشيء في جوهره"(3).

إن هذا المبدأ الذي أقيم على اختيار عينات لتمثل القواعد النحوية الكلية، لو طبق على النحو العربي في مراحله الأولى (الاستقراء) فإنه يترتب على ذلك أن يكون الاستقراء ناقصاً، لانه قائم على اختيار نماذج معينة منتقاة، لا تمثل إلا جزءاً من المادة التي تمثل كلام العرب، لذا فان منهج النحاة يفتقر إلى الاستقراء الكامل لبعض صور الظاهرة الواحدة من الظواهر النحوية، ويكفي هنا أن نذكر بما يقوله النحاة منذ أيام سيبويه، في مسألة أن الاستثناء في الكلام غير الموجب المنقطع، كما في مثالهم المعروف: ما قام القوم إلا حماراً، يجب فيه نصب المستثنى على لغة أهل الحجاز، وبها نزل قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾(4)، أما بنو تميم فانهم يجيزون

---

(1) مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، سنة 31، 1983، الخطأ في العربية: 57.

(2) الأصول- د. تمام حسان: 108.

(3) التفكير العلمي في النحو العربي: 21.

(4) سورة النساء: 157.

فيه الإتباع على البدلية، يقول زياد بن حمل التميمي:

ليست عليهم إذا يغدون أروية   إلا جيادُ قسيّ النبع واللحَمُ

وليس النحاة على حق في هذا، فليس بنو تميم وحدهم هم الذين يجيزون الاتباع على البدلية إذا كان الاستثناء غير موجب، منقطع، فهذا جران العود النميري يقول[1]:

وبلدةٍ ليس فيها أنيس   إلا اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

كما يقول ضرار بن الأزور في يوم اليمامة[2]:

عشية لا تغني الرماحُ مكانها   إلا النبلُ المشرفي المصممُ

وضرار شاعر من بني أسد، ومثله قول الأخطل التغلبي[3]:

فرابيةُ السكرانِ قفرٌ فما لهم   بها شبحٌ الا سلامٌ وحرمَلُ

والسلام: الحجارة، والحرمل: شجر، ومثله قول الحارث بن عباد[4]:

والحرب لا يبقى لجا   رحها التحيل والمراحُ

إلا الفتى الصبارُ في النجـ   ـدات والفرسُ والوقاحُ

فهذه الأبيات – كما نرى – لشعراء يمثلون قبائل عديدة هي، نمير، وأسد، وتغلب، وغيرها كثير يثبت أن الإتباع في الاستثناء المتقطع ليس لغة لتميم وحدها، وإنما يثبت ذلك على أن استقراء النحاة لهذه الظاهرة كان استقراءً ناقصاً[5].

لقد خضعت المرويات الشعرية التي نقلت عن طريق الرواة إلى تغييرات، فضلاً عن اختلاف نسبتها إلى أكثر من واحد في كتب النحو، وقد رُدّ هذا التغيير في الشاهد إلى أن الراوي عندما يغير الشاهد فانه يغيره على لغته، ويرويه على مذهبه، وإن كانت لغة الراوي حجة أيضا، كما أن لغة الشاعر شاهد أيضا[6]، فلقد "كان خلف الأحمر يضرب به المثل في عمل الشعر، وكان يعمل على ألسنة الناس، فيشبه كل شعر يقوله

([1]) ديوانه: 97، و=: خزانة الأدب: 15/10.

([2]) خزانة الأدب: 318/3.

([3]) شعره: 14/1.

([4]) الكتاب: 324/2، و=: خزانة الأدب: 470/1.

([5]) بحوث ومقالات في اللغة- د. رمضان عبد التواب: 155.

([6]) المجاز وأثره في الدرس اللغوي- د.محمد بدري عبد الجليل: 89.

بشعر الذي يصنعه عليه، ثم نسك، فكان يختم القرآن في كل يوم وليلة، فلما نسك خرج إلى أهل الكوفة، فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس، فقالوا له: أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم"[1]، فهذه المرويات أصابها من الوضع الكثير، حتى وصل ذلك إلى أن يدسوا أبياتاً لشعراء مولدين، فاحتج بها النحاة ظناً أنها لأولئك الشعراء الذين ينتمون إلى الطبقات التي اعتمدها النحاة في الاحتجاج[2].

إن ما أصاب المرويات من تغيير كان بسبب الرواة الذين رووا تلك المرويات بلسانهم، لذا لم يكد يعثر النحاة على نماذج لغوية خاصة، سواء ذلك في الشعر الجاهلي أو الإسلامي وقد يعود ذلك إلى طريقة رواية الشعر من جهة، ومن قام بهذه المهمة العسيرة من جهة أخرى، وربما يعود السبب الآخر إلى أن النحاة حينما جمعوا اللغة أخضعوها لمقاييس وموازين دقيقة في اختيار الفصيح، لذا فانهم أهملوا ما لم يتفق مع ما قرروه من ضوابط وقواعد وبسبب هذا خلا ديوان العرب من نماذج تفصح عن اللغات التي استمدوها عن حيز الفصاحة الذي رسموه[3].

إن هذه التقنات التي استخدمها النحاة في استقراء المادة وجمعها وبناء القواعد النحوية كان يمثل المرحلة التي كانوا يتعايشون معها، وما رأوا من فساد في ألسنتهم، أي أن وضع هذه القيود والشروط في قبول النصوص أو رفضها كان محكوماً بظروف كانوا يمرون بها نظراً لاتساع رقعة الإسلام الجغرافية وما تبع ذلك من انتشار العربية التي ارتبطت بالإسلام والقرآن الكريم، الذي أسهم إسهاماً فاعلاً في نشر العربية بين تلك الأمم، لذا نرى النحاة وضعوا تلك الحدود الزمانية والمكانية، ليتخلصوا من كل ما هو دخيل ومستحدث في هذه اللغة، أما مسألة تطبيق المناهج الدراسية الحديثة للغة "فان أول ما يلاحظه الدارس هو الاختلاف المرير في تطبيق المناهج الدرسية الحديثة على درسنا اللغوي القديم، وما يتصل بذلك عادة من تقييم للمناهج العربية القديمة في ضوء ما استجد في هذا العصر من مناهج، وقد ظهر ذلك بصورة جلية حين اتخذ المنهج الوصفي منهجاً أساسياً لدرس اللغة، فقد لوحظ في دراسات كثيرة أن تطبيقات هذه

([1]) المزهر: 177/1.

([2]) الاقتراح: 48.

([3]) تاريخ العربية: 45.

المناهج الأجنبية كانت تفرض على الدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه دون أن تأخذ الأمور ضمن إطارها الزمني ومعطياته الثقافية، ولقد آل هذا حقيقة إلى الهجوم على مناهج العربية الفصحى وطرق تدوينها، وعلى مواقف اللغويين الذين وضعوا قواعد وحدوداً لجمع اللغة والاحتجاج بها"[1]، وهذه القيود والحدود التي فرضوها في تلك الحقبة، كانت تمثل عندهم الإطار الأمثل لتحصين اللغة العربية والحفاظ على سلامتها عن اللحن والخطأ الذي قد ينعكس على لغة القرآن الكريم.

([1]) اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: 201.

اللهجات:

اعتمد النحاة في تأصيل القاعدة النحوية على لغات مجموعة من القبائل العربية، وهذه القبائل خضعت لقوانين وضوابط أوجدها النحاة في محاولة لتخليص تلك القواعد من كل ما هو منافٍ أو غير خاضع لقواعد اللغة العربية الفصيحة، لذا تم اختيار تلك القبائل على وفق تلك الضوابط والمعايير، فاخذت عنهم اللغة وقواعد النحو. فلم تكن كل قبيلة عربية يؤخذ منها ما يروى عنها ويسمع، فالفصاحة في تلك القبائل متباينة ومتفاوتة وهذا التفاوت كان معياراً واضحاً في قبول تلك اللغة أو رفضها "فليست كل القبائل العربية سواء، إذ من القبائل ما يُرفض جملة في الاحتجاج اللغوي، كما أن منها ما يقبل في مجال الاحتجاج، وهؤلاء بدورهم يتفاوتون في فصاحتهم، وهو التعبير الذي يعني به القدماء سلامة اللغة.

وتختلف أسباب رفض الاحتجاج بلهجات بعض القبائل، بيد أنها تلتقي جميعاً في عدم سلامتها لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى نتيجة للموقع الجغرافي الذي يعيش فيه، وما كان يفرضه وجودها في هذا الموقع من احتكاك لا فكاك منه بلغات أخرى غير عربية"[1].

ولو بحثنا في مصادر أخذ اللغة والقواعد لوجدنا أن هذه المصادر متشعبة، متداخلة فيما بينها وهذا التشعب راجع إلى "أن بناء الفصحى الذي تناهى إلينا في قواعدها الموضوعة وتراثها المكتوب هو نظام لغوي متعدد المصادر. فان ذلك وحده تأويل ما نجد من التشعب الغني الذي تتميز به الظاهرة النحوية الواحدة في الفصحى، ذلك التشعب الذي يقابله في واحدة اللهجات توحد محدد أو قاعدة فذة منسجمة مع العناصر"[2].

لقد أورد النحاة نصوصاً تم فيها تحديد أفصح القبائل التي أخذت عنهم اللغة، وتباينت هذه القوائم بين زيادة ونقصان أو تقديم وتأخير. من تلك ما نقله السيوطي[3] عن أبي نصر الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف:"كانت قريش أجود العرب انتقاداً

([1]) أصول التفكير النحوي: 52.

([2]) في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي- الدكتور نهاد الموسى: 183.

([3]) المزهر: 211/1.

للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب وفي التصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، فاستبعد من القبائل التي تؤخذ عنها اللغة والإعراب والتصريف، لخم، وجذام، وقضاعة وغسان وأياد، وتغلب، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان ولا من ثقيف ولا من أهل الطائف"[1].

لقد تحدث النص السابق لأبي نصر الفارابي عن لغة قريش واستخدم فيها ألفاظ تدل على التفضيل من قبيل (أجود وأسهل وأحسن وأبين)، ففضلها عن غيرها في القبائل بالفصاحة ثم أورد مجموع القبائل التي يُعتد بفصاحتها. والذي يبدو أن معيار الفصاحة هذا هو البعد أو القرب من قريش التي وصفت لغتها بأنها الأفصح والأجود، فالذين استبعدوا من دائرة الاحتجاج اللغوي كانوا يتفاوتون في القرب والبعد من قريش فضلا عن كونهم مجاورين لأمم أخرى عربية، مثل ربيعة ولخم وغسان وأياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة[2]. فالمعيار في الأخذ والرد هو نسبة الفصاحة، والفصاحة في هذه اللغة أو تلك يتحدد بمدى اختلاط أفراد هذه القبائل بغيرها من الأمم لا سيما الاعجمية منها.

لقد ساد بين الباحثين منذ زمن بعيد أن الخليل بن أحمد قد اعتمد في التقعيد للغة العربية لهجات عدد من القبائل العربية التي كان يرى أن لهجاتها كانت خالية من اللحن والفساد وهذه اللهجات كان لناطقيها فضل عدم الاختلاط بغير العرب، أو العرب المجاورين من أناس لسانهم غير عربي، سواء أكان ذلك في الحياة اليومية، أم في العبادة كما كان يفعل سكان نجران الذين هم نصارى يتعبدون بالسريانية، وقد وردت عدة قوائم للقبائل التي اعتمدها الخليل والتي تجتمع فيها الصفات التي يجب أن تتوافر في من تؤخذ عنهم عربية التقعيد والقياس، وأشهر هذه القوائم وأقواها اعتماداً هي: أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[3].

([1]) المزهر: 212/1، و=: الاقتراح: 119.

([2]) مقدمة ابن خلدون: 461.

([3]) المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: 18.

علاقة اللغة الفصحى باللهجات:

لا شك أن مصادر الفصحى التي اعتمدها النحاة في تقعيد النحو ووضع المبادئ الأساسية له هي لغات القبائل العربية على أخلافها، ولم تكن حكراً على لغة دون أخرى إذ "أسهمت هذه اللهجات في بناء اللغة الفصحى على نحو ما أسهمت القبائل في بناء الحياة الجديدة"[1] والذي يتتبع التراث الذي اعتمده النحاة يرى أنهم قد اعتمدوا نصوصاً توحي بأن اللغة التي كان يتكلم بها الأدباء ويكتبون أشعارهم وآثارهم، كانت لغة واحدة، سميت فيما بعد (اللغة الواحدة) أو اللغة المشتركة "ولذلك وصل إلينا الأدب الجاهلي والإسلامي شعره ونثره بلغة واحدة لا يختلف فيها شعر زهير عن شعر امرئ القيس، أو شعر الفرزدق إلا اختلافات قليلة لا تمثل لهجة مشتقة لخصائص لا تشركها فيها غيرها من اللهجات"[2] لذا لم نجد في كتب النحو إلا إشارات قليلة لخصائص تلك اللهجات. فكانت تسير الخصائص اللغوية لتلك القبائل إلى جانب الفصحى وحاول النحاة إسباغ الصفات العامة للغة المشتركة عليها، لأن الاختلاف كان في بعض الخصائص فهي لا تعدو أن تكون إشارات موجزة وعلامات لا تكون في مجموعها مادة كامنة نرسم صورة للهجة من اللهجات في بداية القرن الأول الهجري ذلك أن النحويين واللغويين قد جمعوا هذه الملاحظات منذ أن بدأوا في تثبيت قواعد العربية وظلت هذه الملاحظات تتناقل من جيل إلى جيل دون تصنيف وضبط بحيث لا نستطيع ان ننسب على وجه أية إشارة من هذه الإشارات اللغوية إلى أصحابها[3]. وربما يعود ذلك إلى أن هذه السمات الخاصة في تلك اللهجات كانت تستعمل على نطاق محدود أي "في نطاق حياتهم اليومية في قبائلهم، إما في المواقف العامة التي تنتظم غير قبيلة، وإما في معرض الشعر والخطب فيتخذون تلك اللغة المشتركة الفصحى التي تتشكل في إطار الظروف التي أخذت تنتظم حياة العرب قبل الإسلام"[4] لذلك نجد أن الشعر القديم بعيد كل البعد عن تلك الألوان التي تتميز بها تلك اللهجات. فلا يكاد الدارس يعثر على نماذج

([1]) في تاريخ العربية: 183.

([2]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 391.

([3]) التطور اللغوي التاريخي: د. إبراهيم السامرائي: 69.

([4]) الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي: د. نهاد الموسى: 111.

لغوية خاصة، وقد يعود ذلك إلى الطريقة التي روي الشعر وجمع على أساسها ومن قام بتلك المهمة[1].

ولو افترضنا جدلاً أن ما وصل إلينا من تلك الآثار الأدبية التي تنتمي إلى قبائل متفرقة حاملة صفات مشتركة تمثلت باللغة الموحدة أو الفصحى التي كانت أو كادت تخلو من الصفات الخاصة لتلك القبائل فان "الأقرب إلى القبول أن تكون اللغة المشتركة هيأت لهم القدرة على التواصل والامتداد في أبعاد أوسع من التعايش والتفاعل والنشاط، وأن اللهجات الخاصة ظلت سمات تحمل هوياتهم وتدل عليهم وتمثل إطاراً ذاتياً للصورة"[2].

وهو لا ينفي وجود تلك الخصائص في اللهجات، لكن تداولها لدى النحاة كان على وفق أطر لم تتسع لتكون قواعد خاصة، بل كانت متفرقة في مواضع هناك وهناك، إذ كان معيار النحاة فيها الأخذ بالأفصح، فكانت العناية بهذه الخصائص اللهجية "واعتبارها جزءاً من بناء اللغة مع تصنيفها في المرتبة الثانية، ثم ما نجد من عروض هذه الظواهر في الاستعمال (القراءات والأحاديث والشعر ولغة الكتابة) على نطاق محدود خلال القرون المتطاولة في حياة اللغة ذلك كله يشير إلى أن بناء العربية كان يقوم على مركزية تتمثل في جمهرة القواعد المشتركة ولكنه كان يتيح للامركزية سبيلاً في هذه الطائفة من القواعد التي نجد لها تأويلاً في أحكام القياس أو مواد السماع"[3].

ومن هنا ظهرت لدى النحاة مصطلحات تدل على لغات القبائل المحتج بها مثل، المطرد، والكثير، والغالب، والقليل، والشاذ، والنادر، ولم يحدد النحاة العرب بدقة القيمة العددية لهذه الألقاب إلا في أنها تدل على المراتب، فأعلاها المطرد وأقلها النادر[4]، فليس في التراث النحوي تحديد دقيق لهذه الفكرة، غير ما نقله السيوطي عن ابن هشام قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكن يتخلف والكثير دونه، والقليل دون الكثير،

([1]) التطور اللغوي التاريخي: 69.

([2]) الصورة والصيرورة: 111.

([3]) م.ن: 186.

([4]) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 151.

والنادر أقل من القليل"[1]. فما ورد من هذه اللغات على الغالب أو النادر أو الشاذ، هل يمكن القياس عليه؟، وهل يكون حجة في ترجيح لغة على لغة أخرى، لقد أفرد ابن جني لذلك باباً سماه: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)، قال فيه: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به وارد كما أنه مقبول من التميميين، وليس لنا أن نرفض لغة الحجازيين ونقبل بلغة التميميين أو العكس، فلغة التميميين ليست حجة لرد لغة الحجازيين أو لغة الحجازيين حجة لرد لغة التميميين، فكلتا اللغتين يقبلهما القياس ومقياس الصواب والخطأ يقبلهما معاً، إلا أن القبول يعتمد على كثرة الاستعمال، فانك تأخذ بأوسعها رواية وأقواها قياساً، ألا تراك لا تقول: مررتُ بَكَ، ولا المال لِك قياساً على قول قضاعة: المالُ لِه، ومررتُ بَه"[2]. فمعيار الصواب برأيه هنا يتحدد في قبول هذه النصوص أو عدمه مع مدى اتساقها مع القواعد، أما مسألة الكثرة والقلة والمراتب الواقعة بينهما فإنه "لا يكون بإجازة جميع الوجوه، بل إن الأحكام الموصوفة بالقلة والندرة والشذوذ خطأ في كلامنا صواب محفوظ في عصر الاحتجاج يفيد في غير إقامته اللسان لان إجازة لغة القصر في المثنى أو حذف النون دائماً في الأفعال الخمسة أو إعراب الأسماء البضعة المضافة لغير ياء المتكلم بالحركات يؤدي إلى شيوع الفوضى والاضطراب في كلامنا، وما كانت قواعد النحو إلا لمنع الفوضى والاضطراب في العربية"[3] لذا كان لا بد من ضوابط عامة تنحصر فيها تلك اللغات التي تحمل سمات لهجة خاصة ويتحدد إطار استعمالها خارج إطار اللغة المشتركة الموحدة لتبعد عن اللغة العربية كثرة التفريعات والتشعبات الموجودة في القواعد، والشعر العربي القديم بعيد كل البعد عن تلك الألوان الخاصة.

اللغات التي احتج بها سيبويه:

لقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها، وقد حفل كتاب سيبويه بتلك القبائل وكان "ما استشهد به من لغات العرب أعلاها في

([1]) المزهر: 234/1، و=: أصول التفكير النحوي: 268.

([2]) الخصائص: 12/2.

([3]) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 151.

رأيه وأفصحها وأقدمها اللغة الحجازية، فهي اللغة الأولى القدمى الجيدة من لغات العرب"[1] فكان يستشهد بها متمثلةً بلغة قريش، وهي اللغة النقية الفصيحة التي تمثل أحسن المسموع وأسهله بالنطق على اللسان[2]، وقد يعود سبب ذلك إلى أن العرب كانت "تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستشبع اللغات ومستقبح الألفاظ"[3]، وسيبويه إذا أراد أن يدل على صحة الأسلوب وفصاحته وصفه بأنه حجازي، وتميم مع فصاحتها كان يراها كثيراً ما تتبع اللغة الحجازية في الاستعمال والمنطق، فالحجازية هي اللغة المتبعة لكونها هي اللغة الأولى القدمى التي يوافقها في التعبير بها القبائل العربية الفصيحة الأخرى[4].

الناظر إلى شواهد الشعر في كتاب سيبويه سيجد أن سيبويه لم يلزم نفسه بمنهج محدد في الأخذ من قبائل محددة على وفق النص الذي أورده السيوطي عن الفارابي في القبائل التي أخذت منها اللغة والقواعد "وان من يدرس كتابه يجد أنه قد بُني على منهجية لم تكن في نية بانيه أن يعتمد في التعقيد لهجة معينة، أو أن يفضل لهجة على لهجة، فضلا عن أن يكون قد اعتمد عدداً محدداً ومعيناً من اللهجات لما جاء في نص الفارابي وتأثر به كل من جاء بعده، فإن علمنا أن الفرق الزمني بين الخليل بن أحمد صاحب الفكرة الرئيسة في التقعيد النحوي، أو صاحب الأفكار والآراء التي اعتمد عليها سيبويه في كتابه الكتاب، هو الفرق بين سنة 170 من الهجرة تقريباً، حيث توفي الخليل وسنة 329 من الهجرة حيث توفي الفارابي صاحب النص الذي تأثر به الدارسون من القرن الرابع الهجري إلى يومنا هذا، فما هو واضح أن الخليل قد أخذ النص الفصيح عن العرب الأقحاح بصرف النظر عن القبيلة التي كانوا ينتمون إليها إذ إن الغاية عنده كانت الفصاحة والاتساق مع ما كانت عليه العربية آنذاك"[5] ومنهج سيبويه في اختيار الشاهد كان معتمداً على

([1]) الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: 82.

([2]) الاقتراح: 44.

([3]) المزهر: 1/210- 211.

([4]) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 82.

([5]) المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: 33.

الفصاحة وليس على القبيلة، بدليل وجود أبيات لم تُنسب إلى قائل معين، واستشهد سيبويه بشعر شعراء ينتمون إلى ست وعشرين قبيلة من قبائل العرب، ويبلغ عدد هؤلاء الشعراء (مائتين وستة وثلاثين) شاعراً فضلاً عن شاعرين آخرين لم تعرف قبيلتهم واثنين آخرين مولدين "وهؤلاء الشعراء يمثلون مجموعة كبيرة من القبائل التي احتج اللغويون العرب بلغتها، وهم شعراء عصور الاحتجاج، وجميع الشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم ينتمون إلى العصر الجاهلي أو الإسلامي، ولا نجد بينهم شاعراً واحداً ممن ذهب العرب إلى إدراجهم تحت قائمة المولدين الذين لا يستشهد بشعرهم، ويستثنى من ذلك شاعران اثنان، هما: أبان بن عبد الحميد اللاحقي الذي يقال انه واضع البيت المشهور لسيبويه[1]:

حذرٌ أموراً لا تُخافُ وآمنٌ ... ما ليس منجيَه من الأقدار

وخلف الأحمر الذي يقال انه واضع الشاهد[2]:

ومنهلٍ ليس له حوازقُ ... ولضفادي جمّهِ نقانقُ"[3]

فلم يكتف سيبويه بالاستشهاد بشعر قبائل قليلة بل استشهد بأشعار شعراء ينتمون إلى قبائل كثيرة "ولا نجده أسقط من قبائل العرب إلا القبائل التي لم يعرف لها شاعر معروف مثل: بهراء وجذام وبلّى وأشعر وخولان وحمير ومهرة"[4] كما أنه استشهد بشعر قبائل لم تكن في قائمة الفارابي فثقيف وقضاعة لم تدخل في تلك القبائل إلا أننا نجد سيبويه قد استشهد بشعر تسع شعراء من قضاعة وشعراء من ثقيف، ولا يعني ذلك نفي الفصاحة عن هذه القبائل فقد كانت عند سيبويه من القبائل التي عُدّت في حينها فصيحة، إلا ان نسبة الأبيات التي استشهد فيها سيبويه من شعر هؤلاء كانت قليلة، إذ إن المنبع الرئيس لشواهد سيبويه كان في قبائل قيس وتميم وأسد، وهو موافق لما صنفه الفارابي في تثبيت القبائل التي نقلت عنهم العربية وبهم

([1]) الكتاب: 113/1، و=: خزانة الأدب: 169/8، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 404/1.

([2]) الكتاب: 273/2، و=: خزانة الأدب: 438/4، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1214/3.

([3]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 295- 296.

([4]) م.ن: 300.

اقتدي، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه[1].

إن اهتمام النحويين بهذه القبائل يعود إلى قرب وبعد هذه القبائل عنهم ولقد كان لذلك العمل أثره في الأخذ عنهم، فهم أقرب إلى البصرة والكوفة اللتين كانتا مكاناً لوجود الرواة واللغويين، ومن المعقول أن يكون اهتمامهم بلغات تلك القبائل من باب القرب والبعد عنها. فضلا عن أن العرب كانت تجتمع عند قريش في كل عام وتسمع منهم وتروي عنهم، فضلا عن ان النبي (ﷺ) منهم وبلغتهم نزل القرآن الكريم فكان محط اهتمام بالغ لدى النحويين.

لقد سجل النحاة أطواراً لم تكن مستعملة عند العرب كلهم بل كانت تختص بها قبيلة معينة دون غيرها ويتمثل ذلك باللهجات الخاصة التي لا تمثل اللغة المشتركة، إلا أنها لغات تعامل معها النحاة بشكل إيجابي فكانت "مركباً للتأويل والتسويغ الذي يقتعده النحويون في خلافهم الداخلي، ويتكئ عليه الشعراء والكتاب في خلافهم مع النحويين الذين أولعوا بتتبع سقطاتهم ولحونهم"[2]، وإن هذا الاختلاف بين القبائل قد يرجع إلى أن "لكل قبيلة موطناً وحدوداً إقليمية خاصة بها وان كل شيء من نظام البداوة وما يقتضيه من الترحل والانتقال قد كان معروفا، ولعل من أسباب الفوارق اللغوية قد تشتد فتؤلف لهجات متباينة وجود تلك المجتمعات في مواطن منفصل بعضها عن بعض، ومن غير شك أن هذه الحال من الانفصال بين جماعة وأخرى تدعو إلى الفوارق اللغوية - كما سنرى - وهذا يعني ان الفوارق اللغوية تضعف بل تقرب من الاستخفاء كلما زاد الاتصال واقتربت الشقة بين المجتمعات"[3]، ومن الأطوار الخاصة التي سجلها النحاة على أنها تختص بقبائل معينة دون أخرى هي:

1. إجراء القول مجرى الظن:

إجراء القول مجرى الظن دون شرط في لغة (سُليم) وهي من قبائل قيس بن عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، وسُليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن[4]، فقد ذكر سيبويه حكاية عن أبي الخطاب وهو الأخفش

([1])شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 300.

([2]) في تاريخ العربية: 186- 187.

([3]) العربية بين أمسها وحاضرها – د. إبراهيم السامرائي: 51.

([4]) التصريح بمضمون التوضيح – خالد الأزهري: 202/2.

الأكبر "إن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت"[1] فيجرون القول مجرى الظن بنصبه مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر حملاً على الظن، ومذهب عامة العرب فيه هو أن يجري القول مجرى الظن بشروط يجب أن تتوافر فيه لا يمكن الإخلال بأيٍّ منها ويشترط فيه عند عامة العرب أن يكون فعل القول (مضارعاً) فخرج بذلك الماضي والأمر والمصدر والوصف فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لأنها لم تقوَ قوة المضارع في هذا الباب، ويشترط إسناده (للمخاطب) فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ياء المتكلم أو الغائب، كما يشترط في الفعل المضارع المسند إلى ضمير المخاطب كونه واقعاً بعد استفهام، ويشترط في الفعل المضارع للاستفهام كونهما متصلين، أي أن لا يفصل بينهما بفاصل غير الظرف أو الجار والمجرور أو معمول الفعل[2].

وشبهت (تقول) هنا في الاستفهام بـ (تظن) للمخاطب لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظَنِّ غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظَنِّه، وانما لم يجعل (قلت) كظننت لأنه إنما أَصلها أن يكون ما بعدها محكياً، فهو يقين متحقق ليس له في الظن شيء[3].

ففي بيت عمر بن ربيعة[4]:

أمـــا الرحيـــلُ فـــدونَ بعــد غـــدٍ	فمتـــى تقـــول الـــدارَ تجمعنـــا

حمل هنا (القول) على الظن فنصبت مفعولين كما عملت (تظن) فيهما، لتوافر شروط الإعمال في القول عمل الظن، ويجوز الرفع فيهما على الحكاية، فإن شئت رفعت وإن شئت نصبت.

أما سُليم فإنهم يعملون (القول) في المبتدأ والخبر فينصبونهما دون قيد أو شرط سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً كونه للمخاطب أم للمتكلم أم للحاضر، سُبِق باستفهام أم لم يُسبق كما أنهم لا يشترطون أن لا يفصل بين القول أو الاستفهام إن كان مسبوقاً به بفاصل فيجرونه دون قيد أو شرط[5]. وعلى اللغة السليمية جاء قول

---

(1) الكتاب: 124/1.

(2) شرح جمل الزجاجي: 462/1، و=: التصريح بمضمون التوضيح: 204/2- 207.

(3) الكتاب: 122/1.

(4) الكتاب: 124/1، و=: ديوانه: 402.

(5) التصريح بمضمون التوضيح: 202/2.

امرئ القيس[1]:

إذا مـا جـرى شـأوين وابتـلّ عِطفُـهُ تقـولُ هزيـزَ الـريح مـرّت بأثـأب

في رواية من رواه بنصب هزيز[2]. فالبيت يروى بالنصب ويروى بالرفع على رواية النصب أجرى القول مجرى الظن من دون أن يسبق باستفهام، ويكون القول مجرداً من الظن غير محتمل له إذ لم تتوافر فيه تلك الشروط عند عامة العرب إلا سُليم، "فإن قيل لأي شيء لم يجز أن يجري مجرى الظن غير بني سليم إلا بالشروط الأربعة المتقدمة، فالجواب: إن هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها، ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع لا يكون في الغالب إلا مظنوناً، وليس كذلك الماضي، وكذلك الاستفهام يناسب الظن، لان المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق، وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك"[3] فلغة سليم هذه يمكن أن يتداولها أفراد القبيلة بينهم لأنها لا تتسق مع ما وضعه النحاة وما تعارف عليه عامة العرب في إجراء القول مجرى الظن، كما أن العلة التي جعلت عامة العرب يجعلون ذلك لا تتوافر في الفهم، لذا لا يمكن أن تكون هذه الظاهرة في إطار الاستعمال إلا في حدود ضيقة لا تتجاوز حدود القبيلة فضلا عن كونها لا تتسق مع القاعدة النحوية، فهو إن دل على شيء فانه يدل على أن هذه ظاهرة تخص لهجة معينة لا تمثل اللغة الموحدة.

2. التطابق بين الفعل والفاعل في العدد:

يتحدد بناء الجملة في العربية بنظام معين في الترتيب يكون فيه لكل لفظ رتبةً، وهذا الترتيب يتكون من فعل وفاعل، وإن اقتضى مفعولاً أو ثانياً حسب تعدي الفعل أو لزومه، وقد يتشكل ويتفرع من ذلك أشكال أخرى تقتضيها قواعد بلاغية ودلالية، إذ يقدم الأهم، أو قد يفترض النظام في هذه الجملة أن يتقدم عنصراً على آخر، كأن يتقدم المفعول المضمر وجوباً على الفاعل الظاهر، ومع ذلك تحتفظ الجملة بعناصرها التركيبية كل حسب رتبته، والأصل أن يتقدم الفعل على الفاعل، فإن تقدم

---

(1) ديوان امرئ القيس: 49.

(2) شرح جمل الزجاجي: 462/1.

(3) م.ن: 463/1.

الفاعل المعنوي صار مبتدأً على مذهب البصريين، وهو الراجح ولزم الفعل أن يتصل بضمير موافق للاسم المتقدم عدداً وجنساً، نحو: الطالب درس، والطالبة درست، والطالبان درسا، والطلاب درسوا، أما إذا تقدم الفعل فلا يجوز أن يتصل الفعل بضمير فلا يقال: درسا الطالبان، ودرسوا الطلاب، لأن الأصل المقيس عليه المسموع عن العرب أن يقال: درس الطالبان، ودرس الطلاب، بصرف النظر عن عدد فاعله ولكننا نرد على لهجة مسموعة ومقيسة جاءت على غير الفصيحة[1]، ويكون ذلك في لهجة تنسب إلى طيء وأزد شنوءة، وقد أدرك سيبويه هذه الحقيقة أي التطابق في الجمع والتثنية بين الفعل والفاعل فنص على أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في نحو: قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث[2].

من ذلك قول عمرو بن ملقط[3]:

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه

فالحق الألف بالفعل للدلالة على المثنى، وقد خرّج ذلك على أن يكون الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلو بها على التثنية والجمع، كما دلّ الجميع بـ (التاء) على التأنيث في نحو: قالت، أو تكون الضمائر مرفوعة على الفاعلية، وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير، أو تابع على الإبدال من الضمير، وهذه اللغة هي لغة قوم معينين، وصفها سيبويه بانها قليلة و"على الرغم من ذلك أجاز النحاة في القواعد التي وضعوها لتقنين ظاهرة التطابق العددي في اللغة الفصحى هذا النوع من التطابق بين الفعل وفاعله، مستندين إلى عدد من النصوص اللهجية المعبرة عن هذا التطابق المثلة له"[4] وهو مستوى من مستويات الخلط بين ما هو فصيح دال على اللغة المشتركة، وما هو دال على لغة معينة وعلة المنع أو الضعف هو أن الفعل له فاعلان، هذان الفاعلان أحدهما ضمير والآخر ظاهر، وربما تكون هذه القبيلة تستخدم هذه الظاهرة في مواقف معينة

---

(1) التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية – د. وليد العنات: 220- 221.

(2) الكتاب: 20/1، و=: تقويم الفكر النحوي- د. علي أبو المكارم: 185.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- ابن هشام: 83/2، و=: خزانة الأدب: 21/9.

(4) تقويم الفكر النحوي: 186.

تستدعي طلب ذلك وذلك بأن يكون الكلام متركباً من جملتين، الأولى هي أكلوني: وهي مكتملة من فعل وفاعل ومفعول ثم يستأنف الكلام بالابتداء الذي حذف خبره لدلالة ما قبله عليه والتقدير: البراغيث أكلوني، أي أن هناك وقفة مؤقتة بين قولهم أكلوني وبين قولهم البراغيث[1]، وقد عزى بعض الباحثين ذلك إلى أنها، أي هذه اللغة طور سابق كان يستخدم في زمن مبكر، وهذا الطور كان يستخدم المطابقة بين الفعل والفاعل، فلعله طور سابق من أطوار المطابقة بين الفعل والفاعل[2] إلا أن سيبويه في تعليله لهذه الظاهرة جعل الضمير اللاحق لها هو علامة حالها كحال التاء في ضربَتْ وقالت[3] "والصحيح أن اللاحق علامة، إذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه ولتكلم به جميع العرب"[4]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[5] وقد وجه الفراء ذلك على الإتباع فعدّ الاسم الظاهر تابعاً على البدلية من الضمير[6] أو يكون الظاهر مبتدأ على التقديم والتأخير وهو ضعيف لاحتمال كونها جملة فعلية لا إسمية.

([1]) =: أسلوب الإستفهام في شعر السياب، هاني صبري علي، رسالة ماجستير بإشراف د. طالب عبد الرحمن، الموصل، 1980م، وفيها "أن التحليل الصوتي للغة (أكلوني البراغيث) لا يدعو مجالاً لأي تأويل يمكن للنحاة أن يلجؤوا إليه خدمة لآرائهم المنطقية، لأن المنحى الأدائي لهذه الظاهرة يحتم وقوع فصل أو وقفة (Juncture) أو انتقال تنغيمي بين جملة أكلوني وصيغة الفاعل الثاني البراغيث": 67.

([2]) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 150.

([3]) الكتاب: 210/3.

([4]) شرح جمل الزجاجي: 168/1.

([5]) سورة الانبياء: 3.

([6]) معاني القرآن: 316/1.

التخفيف والسهولة:

من سمات اللغة العربية الميل إلى التخفيف والسهولة، ومن ذلك الميل إلى الإيجاز في الكلام "وأول ما نلاحظه أن الجملة العربية ثنائية الأركان، وبخاصة في الجمل الاسمية، بدل أن تكون ثلاثية كما هو الشأن في بقية اللغات، فتقول: (محمد عاقل)، وفي غيرها من اللغات: محمد – هو أو يكون – عاقل، وذلك يفيد الإيجاز دون شك، ويقصد ذلك أن العرب حاولوا أن يحذفوا من الجمل كل لفظ يمكن حذفه دون إخلال بالمعنى"[1] والحذف مظهر يأخذ حيزاً واسعاً في أبواب النحو، ولا يكاد يخلو باب منه وإنما يكون ذلك إذا دلّ عليه دليل. فلا يتوجب فيها أن يُذكر بل يتوجب في مواضع منها الحذف فالحذف يبدأ من الكلمة المفردة ليشمل بعض حروفها أو حرف واحد، وقد حذف العرب الكلمة في المستوى التركيبي من ذلك قول الكميت الشاعر[2]:

بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سُنةٍ ترى حبَّهم عاراً عليَّ وتحسبُ

فحذف من البيت مفعولي (تحسب) لدلالة ما قبله عليه، ويجب أن نذكر في هذا المجال أيضا ما قاله ابن عبد ربه الأندلسي[3] حين ذكر أن العرب تحب التخفيف والحذف لهربها من التثقيل والتطويل، فكان قصر المحدود أحب إليهم من مد المقصور، وتسكين المتحرك أخف عليهم من تحريك الساكن.

ويتعلق مفهوم السهولة والتسيير بالأداء الصوتي، إذ "تميل اللغة في تطورها نحو السهولة والتيسير فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتاً أخرى لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً"[4] "ومن ذلك قلبهم الحروف عن جهاتها، ليكون الثاني أخف من الأول، نحو قولهم: (ميعاد)، ولم يقولوا: (مِوْعاد) وهما من الوعد، إلا أن اللفظ الثاني أخف"[5] ولا يظهر ذلك في اللغة المكتوبة، بل يكون ذلك بالأداء الصوتي

([1]) مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 9، 1961م، أصول نفسية واجتماعية في اللغة والنحو – كامل مصطفى الشيبي: 304.

([2]) التصريح بمضمون التوضيح: 194/2، و=: خزانة الأدب: 137/9، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 67/1.

([3]) العقد الفريد: 156/4.

([4]) التطور اللغوي- مظاهره وعلله وقوانينه- د. رمضان عبد التواب: 47.

([5]) الصاحبي: 20.

لها، والتخفف إنما يكون لأجل السهولة، وقد يظهر ذلك في لهجات القبائل التي تنتمي إلى اللغة المشتركة فتبقي على تلك الصفات في لغتها "وما استطاعت لغة القرآن والحديث أن تأتي على اللهجات الدارجة المحلية، أو قل على العربية المستعملة السهلة، والتي تخفف من قيود الضوابط الإعرابية الثقيلة، ومن هنا فالعربية شفعية التعبير منذ أن كانت، ذلك بأن فيها لغة فصيحة يتوخاها الكاتب في كتابته، وهي ملتزمة بضوابط الإعراب ولغة أخرى يقولها الناس ويستعملونها دون أن يلزموا أنفسهم بعناء هذه الضوابط وربما تعدى الأمر مسألة الإعراب إلى مسألة الألفاظ نفسها، فقد يكون في ألفاظ الثانية ما هو بعيد عن العربية وانه قد دخل فيها نتيجة اتصال العرب أنفسهم بغيرهم من الأقوام"[1] وإنما يتمثل بذلك بتيسير النطق بأصوات تصعب على المتكلم وهو اتجاه شامل يضعه علم الأصوات اللغوية في خدمة النقد الأدبي، وهو ما يسميه النحاة العرب (طلب الخفة) ويسميه علم اللغة الحديث "Economy of Effort"[2].

إن من مظاهر طلب الخفة التي تكلم عليها النحاة في البنية التركيبية هو حذف التنوين أو النون في باب الإضافة اللفظية غير المحضة فـ "العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً التنوين، فجرى مجرى: غلام عبد الله في اللفظ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل. وليس يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة"[3] وتسمى الإضافة في هذا النوع وهي إضافة الوصف لمعموله فيكون المضاف في هذا النوع من الإضافة وصفاً من فاعل أو مفعول أو مصدراً وصفة تشبه الفعل المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال، إضافة لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً وهو حذف التنوين من المفرد والنون من المثنى والجمع، لأجل التخفيف ورفع القبح وإن ذلك مرجعه إلى اللفظ لا إلى المعنى[4] أما قول الشاعر[5]:

([1]) التطور اللغوي التاريخي: 68.

([2]) مقالات في اللغة والأدب: 349.

([3]) الكتاب: 165/1.

([4]) التصريح بمضمون التوضيح: 117/1.

([5]) ديوان قيس بن الخطيم: 115، وفي الخزانة لعمرو بن امرئ القيس: 272/4.

الحـــافظو عـــورة العشـــيرة لا يـــأتيهم مـــن ورائنـــا نَطَـــفُ

فقد حذف فيه النون من (الحافظين) استخفافاً لطول الاسم[1] فهو لم يحذفه "للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها من اللذينِ والذين، حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر، وقال الأخطل[2]:

أبَـــني كُليـــبٍ إنّ عَمَّـــيَّ اللّـــذَا سَـــلَبَا المُلـــوكَ وفكّكَـــا الأغْـــلالاَ

فحذف منه النون من (اللذين) تخفيفاً لطول الاسم بالصفة[3].

ومن مظاهر الخفة والتسهيل في لغات العرب، التزام المثنى للألف في جميع الأحوال وهي لغة بني الحارث بن كعب، وهي عند هؤلاء قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً فيقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان، ونسبت هذه اللغة إلى قومٍ آخرين غير بني الحارث بن كعب[4]، وأنكرها المبرد، وهو مجموع بنقل الأئمة، قال الشاعر[5]:

فـــأطْرَقَ إطْـــراقَ الشُّـــجاعِ ولـــو رأى مَسَـــاغاً لِنابَـــاهُ الشُّـــجَاعُ لَصَـــمَّمَا

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾[6] ولا وتران في ليلة[7]. ومنهم من يلزم المثنى الالف ويعربه بالحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح، فيقول: جاء الزيدانُ بضم النون، ورأيتُ الزيدانَ، بفتحها، ومررت بالزيدانِ بكسرها، وهي لغة قليلة جداً[8]. إن التزام المثنى في هذه اللغة التي نسبت إلى بني الحارث بن كعب، وعزيت لبني العنبر وبني الجهم بطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان

([1]) تحصيل عين الذهب: 150.

([2]) الكتاب: 186/1، ولم أعثر عليه في الديوان، =: خزانة الأدب: 185/3.

([3]) تحصيل عين الذهب: 151- 152.

([4]) التطور اللغوي التاريخي: 69- 70.

([5]) ديوان المتلمس: 24، و=: خزانة الأدب: 487/7، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 834/2.

([6]) سورة طه: 63.

([7]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان: 143/1- 144، و=: سنن الترمذي: 292/1.

([8]) حاشية الصبان: 143/1.

ومزدادة وعذرة[1] بالألف في حالة الرفع والنصب والجر أو إعرابه بالحركات الظاهرة على النون هو ضرب من التسهيل الذي دفع أولئك إلى إلزامه حالة واحدة بدل التبدل والتحول والتغير تأثراً بالعوامل الإعرابية وأخذه هذه الصورة الموحدة في كل أحواله، هو طلباً للخفة والسهولة في الكلام، لأن الألف أخف بنات المد واللين[2].

ومن هذا القبيل أيضا ما يقال في ظاهرة تسهيل الهمز ومحاولة بعض القبائل العربية التخلص منه، وعلى الأخص قبائل الحجاز، وهي سمة تتميز بها لهجة قريش من بين تلك القبائل[3]. ويعود ذلك إلى أن "صوت الهمز عسير النطق لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه العملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير"[4] وهذا الجهد الذي يحتاجه المتكلم في صوت الهمز دفع بعض تلك القبائل إلى تسهيل النطق بها عبر تحويلها إلى أصوات هوائية.

وللهمزة في العربية أحكام مختلفة تتمثل في تحقيقها أو تخفيفها أو تبديلها، والتحقيق يكون بإظهارها في النطق، أما التخفيف فيكون بجعل الهمزة بين بين، أي بين الهمزة والألف أو بين الهمزة والواو، أو بين الهمزة والياء[5]، أما التبديل فهو أن تبدل الهمزة بحسب ما قبلها فنقول في (رأس) (راس) وفي (ذئب) ذيب) وفي: (سؤل) (سول)، وتحقيق الهمز من لهجات تميم وقيس وأسد، والتسهيل من خصائص لغة الحجازيين[6].

وإنما يكون ذلك على مستوى اللفظة الواحدة بابدالها ألفاً أو واواً أو ياءً على حسب الحركة التي تسبق الهمزة، أما إذا التقت همزتان فإن العرب جروا على تخفيف إحداهما طلباً للخفة واستثقال تحقيقهما معاً، خلافاً للحجازيين الذين خففوا كلا الهمزتين، قال سيبويه: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منها كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف

---

(1) التطور اللغوي التاريخي: 70.

(2) التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية: 233.

(3) تقويم الفكر النحوي: 165.

(4) التطور اللغوي- مظاهره وعلله وقوانينه: 48.

(5) الكتاب: 542/3، و=: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 401.

(6) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 402.

الأولى، وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك قولك: ﴿ فَقَدْ جَآ أَشْرَاطُهَا ﴾[1]، و ﴿ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾[2] ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: (فقد جاء اشراطها) (يا زكرياء انّا)، وقال[3]:

كــل غــراء اذا مــا بــرزت ترهــب العــين عليهــا والحَسَــدْ

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لِمَه ؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جائٍ وآدم، ورأيتُ أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل: ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴾[4] وحقق الأولى وكلٌّ عربي، وقياس من خفف الأولى أن يقول: ياويلتا ألد ...

أما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين، لأنه لو لم تكن الا واحدة لخففت"[5] فكانت عن الحجازيين سمة بارزة تميزت بها هذه اللغة في هذه القبائل، وقد ينتهي إغفال السمات اللهجية الخاصة التي يذكرها النحويون لمن يقرأ الشعر إلى عكس الحقيقة التاريخية، وذلك مثلاً أن لغة قبيلة (غنيّ) كانت ممن يحققون الهمز، فإذا ورد علينا في شعرهم[6]:

رددنــا حصــيناً مــن عــدي ورهطــه وتــيم تلــبي بــالعروج وتحلــبُ

فقالوا: أن (تلبي) أصله (تلبئ) بالهمز فتسهله، فجعل هذا البيت صفة من لغة (غنيّ)، والهمز هو لغتهم وليس التسهيل[7]، إلا أن تسهيل الهمزة في هذا البيت هنا يسلمنا إلى تسكين آخر الفعل لكي يستقيم الوزن، وهذا ينافي إجراء الإعراب على مقتضاه، ومقتضى الإعراب يوجب رفع الفعل بالضمة لا تسكينه، إلا أن هناك تخريجاً

([1]) سورة محمد: 18.

([2]) سورة مريم: 7.

([3]) الكتاب: 549/3، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 188/1.

([4]) سورة هود: 72.

([5]) الكتاب: 548/3- 550.

([6]) البيت لطفيل الغنوي في خزانة الأدب: 97/2.

([7]) الصورة والصيرورة: 109.

لهذا إذا أجريناه على تحقيق الهمز إقامة الوزن وذلك بتسكين (تلبئْ)، فإنه يظهر بقدر من الاستقصاء أن هناك تعميماً في كتب النحو يجوز فيه حذف بحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة مطلقاً، وهذا التسكين في الاتجاه محكي عن تميم، حكاه عنهم أبو عمرو[1]، وهو يشير إلى بوادر عن الاتجاه إلى التسكين، تسكين مواضع يقتضي لها أن تكون غير ساكنة، وقد بدأت تظهر في اللهجات العربية، ولكن حرص النحويين على إقامة نظام الإعراب وطرد الإحكام جعلهم يضيقون بهذه البوادر التي تمثل عندهم شذوذاً يشغب على اتساق قواعد الإعراب، ويظهر أن التسهيل هنا هو جارٍ على الهروب من تسكين الفعل وانه من عمل الرواة فراراً من التسكين الظاهر على الفعل حين يكون مهموزاً، وهو تسكين مستكره على الرغم من إجازته[2]، وقد سماه ابن فارس (اختلاس الحركات)[3] وذكر ابن جني أن هذا الذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة[4] من ذلك ما قاله سيبويه في بيت امرئ القيس[5]:

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ

بان التسكين هنا على الإشمام، وليس حذف الحركة حذفاً تاماً[6]، وقد احتج المبرد على رواية سيبويه إذ وقف منه موقف النحوي المتحكم، يضيق بالتسكين على غير منهاج النحو، وقال ابن قتيبة "لو لا إن كثيراً من الرواة يروونه هكذا لظننتُ فاليوم أسقى"[7] لذلك يجعل المبرد البيت (فاليوم أسقى) أو يجعله (فاليوم فاشربْ) لحل الإشكال"[8].

([1]) همع الهوامع – السيوطي: 183/1.

([2]) الصورة والصيرورة: 109- 110.

([3]) الصاحبي: 20.

([4]) الخصائص: 73/1.

([5]) ديوانه: 122.

([6]) الكتاب: 204/4.

([7]) الشعر والشعراء: 45/1.

([8]) الصورة والصيرورة: 110- 111، و=: المحتسب- ابن جني: 110/1، وهمع الهوامع: 184/1.

أثر اختلاف الرواية في تشكيل القاعدة النحوية:

إن لشواهد سيبويه التي وردت في الكتاب أثرها في تشكيل القواعد النحوية التي كونت فيما بعد النحو العربي، ومعظم هذه الشواهد اعتمد عليها النحاة فيما بعد، فلا نكاد نجد كتاباً من كتب النحو المتقدمة أو المتأخرة يخلو من تلك الشواهد، وبعض هذه الشواهد اختلفت فيه الرواية، فلم يُنقل بالصورة التي وردت عن سيبويه، فكان ذلك مثار جدال ونقاش بين النحاة.

إن لسيبويه من الموثوقية ما يدفع عنه كل ما يُظن من أنه لم يكن ناقلاً ثقة، وشواهده التي وردت في الكتاب من أصح الشواهد ويكفي أن يقال أن هذا من شواهد سيبويه أو من شواهد الكتاب ليكون موضع ثقة لدى النحاة، لذا عُدّت "شواهده قديماً وحديثاً أصح الشواهد، ولا التفات لما يقوله الحاسدون – كما تقول خديجة الحديثي – أو المبغضون فيها، ويكفي أن يقال في البيت الشعري قديماً أو حديثاً أنه من شواهد الكتاب أو من شواهد سيبويه ليعتبر ثقة ويؤخذ به في مختلف علوم العربية"[1] ولم تكن شواهد مجهولة النسبة، وقد أحصى علماء النحو المتقدمون أو المتأخرون تلك الشواهد وعدّوها خمسين شاهداً، إذ كان صاحب الخزانة يردد هذه المقولة: وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، وهذه الشواهد كما أحصاها رمضان عبد التواب بلغت (342) موضعاً، منها (43) موضعاً سميت فيه قبيلة الشاعر ولم ينص على اسمه ؛ مثل (رجل من قشير) أو (رجل من بني دارم) أو غير ذلك، وقد نسب الأعلم الشنتمري في كتابه تحصيل عين الذهب معظم تلك الأبيات[2].

لقد كانت مصادر سيبويه في أخذ الشواهد واضحة، وهو يشير إليها في كثير من المواضع وقد أخذ سيبويه عن الفصحاء الأعراب بطريقين: أحدهما النقل عن الشيوخ كأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، فضلا عن أولئك الذين لم يصرح بأسمائهم، والثاني مشافهة الأعراب والسماع منهم مباشرة فقد ساعدته البصرة أن يلتقيهم ويشافههم في سوق المربد ويسمع منهم

([1]) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 110.

([2]) =: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مج49، ج1، 1974م، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه: د. رمضان عبد التواب: إذ أحصى الأبيات ونسبها إلى قائليها في كثير من المواضع.

قصائد وأبياتاً ليجعل منها شواهد في استنباط قاعدة أو ترسيخ أصل[1]. لذا كانت مصادره معروفة، فقد ترددت في الكتاب آراء شيخه الخليل الذي لم يكن يروي إلا الصحيح الموثوق به. وتتضح الثقة بما رواه الخليل من الاحترام الذي نالته شواهد سيبويه نفسه. ومما قيل في التعبير عن هذا الاحترام مثلاً قولهم: وسيبويه أوثق من أن يتهم فيمن نقله ورواه[2]. وأشار إلى هذا البغدادي بقوله: "كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونُظر فيه وفُتش فما طعن أحد من المتقدمين ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر"[3].

ومع هذه الثقة والوصف الذي اتصف به سيبويه ورواياته التي اتسمت بدقتها فإن ذلك لم يمنع النحويين من ردّ تلك الروايات والتعليق عليها فالبغدادي بعد أن صرّح بموثوقية شواهد سيبويه نجده يرد بعض الروايات في مواضع عديدة من كتابه، فهل أن اختلاف الرواية في هذا الشاهد أو ذاك تسقط الاحتجاج به ؟، إن "مما لا شك فيه أن الرواة كما كانوا يختلفون في نسبة القصائد إلى أصحابها وفي زيادة بيت أو نقصان آخر، كانوا يختلفون أيضا في رواية بعض الألفاظ عند روايتهم للأشعار ولهذا كثرت الروايات في بعض شواهد الشعر، وعدّ اللغويون الروايات المتعددة للشاهد الواحد روايات صحيحة، ولم يتخذوا من اختلاف الروايات في بيت من الشعر دليلاً على عدم جواز الاستشهاد بهذا أو على عدم صحة الرواية فيه، ولم نرَ أحداً يدّعي الصنعة أو الوضع في بيت من الشعر لأنه يروى بأوجه متعددة"[4] وهذا لا ينطبق على بعض الشواهد التي كانت مرفوضة ولا يصح الاستشهاد بها في كتب النحو لا سيما تلك التي كانت من "ابتداع النحاة العرب لشيء من القواعد بناءً على رواية مُغيّرة لهذا الشاهد أو ذاك من شواهد الشعر"[5] أي تلك التي كانت قد قيلت من أجل موافقة القواعد.

لذا سنتناول بعض تلك الشواهد التي اختلفت رواياتها ناقلين ما قيل عنها في كتب النحو، من ذلك:

---

(1) القياس في النحو العربي: 107.

(2) تحصيل عين الذهب: 88، و=: مكانة الخليل في النحو العربي: 55.

(3) خزانة الأدب: 16/1- 17.

(4) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 308.

(5) بحوث ومقالات في اللغة: 157.

مجيء اسم (إنّ) وخبرها نكرة:

روى سيبويه في كتابه بيتاً لامرئ القيس قال فيه[1]:

وإنّ شفاءً عبرةٌ مهراقة فهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعوّل

استشهد سيبويه بهذا البيت على مجيء (شفاء) وهو اسم إنّ نكرة غير مقرّبة ومجيء الخبر نكرة مقربة "وكان وجه الكلام أن يجعله خبراً وينصب (العبرة) بـ (إنّ) لأنها موصوفة مقربة من المعرفة"[2].

إذا كان اسم إن نكرة وخبرها نكرة الأولى نصب الأول ورفع الثاني على أن يكون الأول اسماً لها والثاني خبراً، أما إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فالأولى أن يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة ففي قولهم:"إن قريباً منك زيدٌ، الوجه أن أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريبٌ منك، لأنه اجتمع معرفة ونكرة وقال امرؤ القيس:

وإن شفاءً عبرةٌ مهراقةٌ فهل عند رسم دارس من مُعَولِ

فهذا أحسن لأنهما نكرة"[3] ويفهم من كلامه أنه إذا اجتمعت في اسم إن وخبرها نكرة ومعرفة فالأحسن أن تكون المعرفة هي الاسم وتكون النكرة هي الخبر، كما أنه لا يجوّز مجيء اسم (إنّ) نكرة وخبرها معرفة فإذا ما ورد مثل هذا الأسلوب: إن قريباً منك زيد، فالوجه فيه أن نقول: إن زيداً قريبٌ منك[4]. أما إذا اجتمع في اسمها وخبرها نكرتان الأحسن أن ينصب الأول ويرفع الثاني، لذا جاز عند سيبويه في هذا الشاهد الإخبار في باب (إنّ) عن النكرة فإن (شفاء) وقع اسم إنّ منكراً وأخبر عنه بعبرة[5].

لقد أقام سيبويه على هذا الشاهد قضية نحوية واحتج عليها بهذا الشاهد الذي تفرّد بروايته بهذه الصيغة، وهي مجيء اسم إن نكرة وخبرها نكرة، فكل الروايات تشير إلى أن (شفاء) في معلقة امرئ القيس رويت بـ (شفائي) مضافة إلى ياء المتكلم التي تضفي عليها صفة التعريف وترفع منها إبهام النكرة[6]. ولو فرضنا أن الرواية التي

---

[1] الكتاب: 141/2، و=: ديوانه: 9.

[2] تحصيل عين الذهب: 284- 285.

[3] الكتاب: 142/2- 143.

[4] شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد- د. عبد العال سالم مكرم: 72.

[5] خزانة الأدب: 277/9.

[6] شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 356.

ذكرها سيبويه رواية صحيحة ألم يكن الأولى أن تكون (عبرة مهراقة) هي اسم إنّ و(شفاء) خبرها لأن الخبر هنا أعرف من الاسم فهو نكرة موصوفة أقرب إلى المعرفة لتخصصها بالوصف.

ونعود إلى رواية البيت التي اوردها سيبويه وانفرد بها، ونعرض ما قيل فيها في كتب النحو وشرّاح المعلقات، فقد قال البغدادي:"والبيت من أول معلقة امرئ القيس، ولم يذكر شرّاحها تلك الرواية إلا أن الخطيب التبريزي قال: روى سيبويه هذا البيت وإن شفاءً عبرة، واحتج بها بأن النكرة تخبر عنها بالنكرة. ويروى: وان شفائي عبرة لو سفحتها"[1].

وقد علق الدكتور عبد العال سالم مكرم على نص الخزانة الذي أورده البغدادي بقوله: "واضح من هذا النص أن سيبويه وحده هو الذي ذكر هذه الرواية، وواضح أيضاً أن هذه الرواية صنعها سيبويه وغيّر الرواية المشهورة من أجل هذه القضية الخاسرة قضية النكرة يخبر بها عن النكرة في باب (إنّ)، وإن ما يدعو إلى الدهشة أن كتاب سيبويه الذي ظل عمدة النحو إلى يومنا هذا لم يتبعه أي كتاب نحوي مجارياً في هذه الرواية، فالمغني والهمع، والأشموني، والصبان، والأزهية، والجنى الداني، ورسالة الملائكة لأبي العلاء، كل هذه الكتب لم تذكر رواية سيبويه، ويترتب حينئذ على الرواية المشهورة أن (شفائي) اسم إن معرفة لإضافته إلى الضمير و(عبرة) خبر عنه، والنكرة تقع خبراً عن المعرفة، وهذه المسألة لم يختلف فيها أحد من النحاة، لذلك فان الدعوى التي أقامها سيبويه للاحتجاج لها بهذا البيت دعوة باطلة لا تؤيدها رواية ولا يسندها قياس"[2].

إن انفراد سيبويه بهذه الرواية لا يعني صنعه لها، فلو كان صنعها لوجدنا في كتب النحو من بعده من أشار إلى ذلك، فالبيت من معلقة معروفة مشهورة، لا يمكن لسيبويه أن يصطنع لنفسه منها رواية تناسبه، وسيبويه أوثق من أن يغيّر في بيت شاعر معروف وقصيدة معروفة فلو أراد ذلك لاتكأ على بيت لشاعر آخر غير معروف وغيّر منه ما شاء، فهذه الرواية قد يكون سمعها من أحد الرواة، فلا يمكن أن يسقط البيت من الاحتجاج لأن الشاعر حجة والراوي حجة أيضا.

([1]) خزانة الأدب: 277/9، و=: شرح المعلقات – الخطيب التبريزي: 28.

([2]) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد: 73.

إلغاء (ليت) لدخول (ما) الكافة عليها:

استدل سيبويه برواية بيت الذبياني[1]:

قالــت ألا ليتمــا هــذا الحمــام لنــا إلى حمامَتِــا أو نصــفُه فقَــدِ

برفع (الحمام) على إلغاء (ليت) بعد دخول (ما) عليها ورفع ما بعدها على الابتداء، فقد ذكر سيبويه أن الإلغاء في: ليتما زيداً منطلق، حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد البيت برواية الرفع، وقد وجه الرفع في (الحمام) على وجهين: احدهما أن يكون بمنزلة من قال: ﴿ **مَثَلاً مَّابَعُوضَة** ﴾[2] بالرفع والقراءة المشهورة بالنصب، والآخر أن يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ[3].

فرواية الرفع تحتمل وجهين: الأول: أن يكون الاسم محذوفاً، والثاني: أن تكون (ليت) مهملة غير عاملة لدخول (ما) عليها كما دخلت على إنّ فأبطلتها عن العمل.

نستدل مما قاله سيبويه أن الرواية المشهورة للبيت هي النصب بإعمال (ليت) مع دخول (ما) عليها التي لم تبطلها عن العمل وتكون حينئذٍ زائدة غير عاملة و(اسم الإشارة) في محل النصب اسم ليت و(الحمام) نعت لاسم الإشارة أو بدل منه أو عطف بيان عليه، فالرفع يكون على الإهمال والنصب على الإعمال، وليس فيه ردّ على القائل بوجوب الإعمال، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع ان تكون (ما) اسم ليت و(هذا) خبر مبتدأ محذوف و(الحمام) نعت هذا و(لنا) خبر ليت، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت[4] وهذا الحذف: "ضعيف بحذف الضمير المرفوع في صلة غير (أي) مع عدم الطول وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال"[5].

إن دخول (ما) الحرفية على الأحرف المشبهة بالفعل يبطل عملها لأنها تزيل

([1]) ديوانه: 14.

([2]) البقرة: 26. قراءة الضحاك، إبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج بالرفع، =: الجامع لأحكام القرآن - القرطبي: 207/1.

([3]) الكتاب: 137/2- 138.

([4]) التصريح بمضمون التوضيح: 61/2.

([5]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام: 590/1.

اختصاصها بالأسماء[1]. ما عدا ليت فيبقى اختصاصها بالجمل الاسمية- على الأصح – خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فإنهما أجازا: (ليتما قامَ زيد) ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل حتى قيل بوجوبه ويجوز إهمالها حملاً على أخواتها[2].

إن السبب في إعمال (ليت) مع دخول (ما) الحرفية عليها أنها لا تزيلها عن الاختصاص بالجملة الاسمية فيجوز إعمالها في البيت على عدم زوال الاختصاص. أما الاحتمال الذي ذكره سيبويه في وجه الرفع على أن (ما) موصولة، وأن الإشارة خبر لـ (هو) محذوف مرجوح[3] وكون (ما) هنا موصولة ضعّفه ابن هاشم وقال بأنه مرجوح.

والبيت قاله النابغة الذبياني من قصيدة يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعاتبه ويعتذر إليه مما اتهم به عنده[4] والضمير في (قالت) يرجع إلى الزرقاء، امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل في حدة النظر[5].

إن رواية النصب تسقط الاستشهاد في هذا البيت وتجعل ليت عاملة مع دخول (ما) عليها وهو المذهب العام لدى النحاة في بقاء (ليت) على ما كان لها من عمل مع دخول (ما) عليها خلافاً لبقية الأحرف وأضاف الفراء لها (لعل) وقال بوجوب إعمالها[6]. وقد استدل سيبويه على جواز ذلك لسماعه رواية الرفع من رؤبة، ورواية النصب لا شاهد فيها، إن ذكر سيبويه لهذه الرواية جعل من ليت عاملة ومهملة بدخول (ما) عليها حتى قيل أنه "لولا أن سيبويه ذكر الإهمال لمنع"[7] فتركت هذه الرواية أثرها على تشكيل قاعدة نحوية مضافة بناءً على رواية سمعها من أحد الرواة.

هناك مسألة أخرى في هذا الشاهد متعلقة برواية البيت فضلاً عن رواية الرفع والنصب في (الحمام)، فقد اختلفت رواية الشطر الثاني من البيت، إذ قال الشاعر:

إلى حمامتنـــــا ونصـــــفه فقـــــد

([1]) حاشية الصبان: 443/1.

([2]) التصريح بمضمون التوضيح: 59/2- 60.

([3]) مغني اللبيب: 548/1.

([4]) خزانة الأدب: 253/10.

([5]) شرح شواهد العيني: هامش حاشية الصبان: 444/1.

([6]) خزانة الأدب: 252/10.

([7]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 356.

روي بالواو وروي بـ (أو)، فقد رواه سيبويه بالواو وكذلك رواه الأعلم في تحصيل عين الذهب[1]، وقد وراه البغدادي بـ (أو)[2] كما رواه العيني أيضا بـ (أو) وذكر أنه روي بالواو أيضا[3].

لقد فسر بعض النحاة (أو) التي جاءت في هذه الرواية أنها بمعنى الواو[4]، والسؤال هنا هل أن (أو) من معانيها الجمع المطلق ؟، لقد ذكر ابن هشام بأنها تأتي بهذا المعنى، وقال بأن هذا هو مذهب الكوفيين والجرمي، واحتجوا بقول توبة[5]:

قد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

وقيل (أو) فيه للإبهام، ثم ساق بعد ذلك شواهد استدل بها على مجيء (أو) بمعنى الواو، ثم أورد بيت النابغة ودعّم ذلك بورود روايته بالواو. وهي رواية سيبويه فقال: ويقويه أنه روي ونصفه[6].

لو رجعنا إلى الأصل الذي وضعت فيه (أو) لوجدنا أن "أصل وضعها أن تكون لأحد شيئين أين كانت وكيف تصرفت"[7] ونقل عنها أنها تأتي بمعنى بل وذلك إذا وقعت في كلام لا يراد به أحد وان صلحت جعلوها على جهة بل وأنشد بيت ذي الرمة[8]:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

وقال: بل أنت في العين أملح[9].

---

(1) 282.

(2) خزانة الأدب: 251/10.

(3) شرح شواهد العيني – بحاشية الصبان: 444/1، و=: شرح الأشعار الستة الجاهلية – عاصم بن أيوب البطليوسي: 350.

(4) حاشية الصبان: 444/1.

(5) خزانة الأدب: 68/1.

(6) مغني اللبيب: 132/1.

(7) الخصائص: 459/2.

(8) لم أعثر عليه في الديوان، =: خزانة الأدب: 65/11، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 173/1.

(9) الخصائص: 460/2، و=: معاني القرآن: 72/1.

و(أو) لا تكون بمعنى (بل) فحسب فقد نُقل عن قطرب قوله إنها تأتي بمعنى (الواو) وانشد بيت النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقال: معناه، ونصفه[1].

وفي جواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) خلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تأتي بمعنى (الواو) وتأتي بمعنى (بل)، فقد ذهب الفراء إلى جواز مجيئها بمعنى (بل)، وذهب قطرب إلى جواز مجيئها بمعنى (الواو)، وقد احتج الكوفيون بان قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[2]، أي: بل يزيدون، واحتجوا على مجيئها بمعنى الواو، يقول النابغة: إلى حمامتنا أو نصفه فقد، أي ونصفه، وذكروا بان الشواهد على ذلك في كتاب الله وكلام العرب لا تُحصى.

اما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين، على الإبهام بخلاف (الواو) و(بل) معناهما الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو) والأصل في كل حرف أن يدل على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرفٍ آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل: ومن عَدَل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل[3].

وقد ذهب ابن جني إلى رأي آخر فقال:"لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه، من كون الشك فيه، وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو هو ونصف فحذف المعطوف عليه وحرف العطف"[4] فلم تأت هنا (أو) بمعنى الواو بل حذفت الواو مع المعطوف عليه وبقيت (أو).

إن هذا الاختلاف في هذه الرواية لم يمنع النحاة من الاستشهاد بهذا البيت وورود هذه الرواية في كتب النحو كما رواه سيبويه[5].

([1]) الخصائص: 452/2.

([2]) الصافات: 147.

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 17/2- 18.

([4]) الخصائص: 462/2.

([5]) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد: 97.

حمل المعطوف على موضع الباء:

استشهد سيبويه بقول عقيبة الأسدي في باب الإجراء على الموضع[1]:

"معـــاويَ إننـــا بَشَـــرٌ فاســـجح   فلســـنا بالجبـــال ولا الحديـــدا

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلّ بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً"[2] فموطن الشاهد عند سيبويه هو نصب (الحديد) بجواز حمل المعطوف على موضع الباء وهو النصب على أنه (خبر ليس) لأن الباء زائدة فيه[3] وقد خالف سيبويه في هذه الرواية بعض أهل اللغة فقالوا بأن الرواية: ولا الحديد بالجر عطفاً على اللفظ. وهذا البيت يروى مع أبيات سواه على الجر منها:

أكلـــتم أرضـــنا فجزرتموهـــا   فهـــل مـــن قـــائم أو مـــن حصـــيد

وقد رأى أبو نصر المجريطي أن هذا البيت الذي رواه سيبويه فيه (إقواء) وحمل ذلك على أن للشاعر أن يختار العطف على الفعل فاحتمل الإقواء لذلك، وكان عنده أسهل من العطف على الباء. فالإقواء هنا كان باختيار الشاعر لا ضرورة كما زعم بعضهم أن سيبويه قد غلط في هذا البيت، ولم يحتج به سيبويه الا وقد ثبت عنده، فأي غلط يلزمه في هذا مع أن توجيهه على ما ذكره لك صحيح[4]. وكذلك دافع الأعلم عن سيبويه في رواية هذا البيت ونفى عنه التهمة فيما نقله فقال: "وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب، فيجوز ان يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا لغة الشاعر"[5] ومن الذين ردّوا رواية النصب التي رواها سيبويه المبرد وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف قال: "ومما غلط فيه النحويون من الشعر وردوه موافقاً لما أرادوه ما روي عن سيبويه عندما احتج في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت

([1]) الكتاب: 67/1، و=: خزانة الأدب: 260/2.

([2]) الكتاب: 67/1.

([3]) خزانة الأدب: 260/2.

([4]) شرح عيون كتاب سيبويه: 59- 60.

([5]) تحصيل عين الذهب: 88.

أولها، وبعده:

فهبنـــا أمـــة ذهبـــت ضـــياعاً   يزيـــدُ أميرهـــا وأبـــو يزيـــد

أكلـــتم أرضـــنا فَجَزَرْتُمُوهـــا   فهـل مـن قـائمٍ أو مـن حَصـيدِ"[1]

لقـد اختلـف في روايـة هـذا الشـاهد فمـن رواه بـالجر روى معـه تلـك الأبيـات المخفوضة ومن رواه بالنصب روى معه:

أديرُوهـــا بـــني حـــربٍ علـــيكم   ولا تَرْمُـــوا بهـــا الغَـــرَضَ البَعِيـــدَا

"والروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة"[2].

وقالوا ان هذا الشعر ليس لعقيبة الأسدي انما هو "لعبد الله بن الزبير الأسدي، قالوا: وليس ينكر أن يكون بيت شعر من شعرين معاً، لأن الشعراء قد يستعير بعضهم من كلام بعض وربما أخذ البيت بعينه ولم يغيره"[3] فكما سبق ذكره بأن القصيدة لا تروى بالنصب والجر معاً لأن الإقواء إنما يكون غالباً بين المرفوع والمجرور لما بينهما من المناسبة[4].

حذف الباء مع مراعاة الجر على التوهم:

وذلك في قول زهير بن أبي سلمى[5]:

بـدا لِـيَ أنـي لسـتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَـى   ولا سـابقٍ شـيئاً إذا كـان جائيـا

"بجر سابق على توهم أنه قال: لست بمدرك ما مضى"[6] فروعي هنا افتراض وجود الباء وافتراض عملها، فهو من باب مراعاتها مع عدمها[7] وقد ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه في معرض حديثه على إعمال (اسم الفاعل) ونصبه مفعولاً تشبيهاً له بالفعل المضارع، كقولنا في: هذا ضاربٌ زيداً غداً، لكن يقول: هذا يضرب زيداً غداً، وإن

([1]) خزانة الأدب: 260/2.

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 308/1.

([3]) خزانة الأدب: 262/2، و=: الإنصاف في مسائل الخلاف: 308/1- 309.

([4]) م ن: 263/2.

([5]) الكتاب: 29/3، و=: شرح ديوان زهير: 287.

([6]) خزانة الأدب: 120/1.

([7]) الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي: 54/3.

حذف التنوين في مثل هذا هو ضرب من التخفيف، فيجر المفعول لكن التنوين من الاسم[1] لذا قيل إن البيت مروي (ولا سابقي شيء) ولا شاهد على الوجه الذي أراده سيبويه[2].

وعُدّ ذلك من باب مراعاة الأصول، وهي كقوله: مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ وعمراً، فنصب (عمراً) هنا على أنه معطوف على زيد، وزيد محله النصب لأنه مفعول لاسم الفاعل، وإنما جرّ هنا بالإضافة للتخفيف لا لتغيير المعنى فنصب ذلك مراعاة للأصل[3] ومثله ما قيل في شاهد سيبويه لأن هذا الموضع يحسن فيه (لست بمدرك). وقد علّق السيوطي على هذا الشاهد وشاهد آخر روي أيضا بجر المعطوف مراعاة لتوهم وجود الباء في بيت الأخوص الرياحي[4]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غرابُها

بقوله: "جر ناعب على تقدير: ليسوا بمصلحين، ففي هذا بدع من الاعتبار ان يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه"[5] كما حدث في نصب ولا الحديدا إذ لم يتم اعتبار الباء بل روعي الموضع وعكسه هذا الشاهد اعتبرت الباء مع عدمها.

التعليق في باب (علم) على نية القسم:

التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له الصدارة في الكلام بعده[6] وسمي تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل في المحل وتقدير إعماله، والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام[7]، ومن الموانع التي ذكرها النحاة (لام القسم).

من هذا الباب ما ذكره سيبويه في قول لبيد[8]:

ولقد علمتُ لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

([1]) الكتاب: 2/164- 165، و=: تحصيل عين الذهب: 131.

([2]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 373، و=: خزانة الأدب: 4/136.

([3]) الخصائص: 2/255.

([4]) الكتاب: 3/29.

([5]) الاشباه والنظائر: 3/54.

([6]) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك- ابن هشام: 2/52.

([7]) التصريح بمضمون التوضيح: 2/159.

([8]) شرح ديوان لبيد: 308.

"كأنه قال: والله لتأتين، قد علمتُ لعبدُ الله خير منك، قال أظن لتسبقنّي، وأظن ليقومنّ، لأنه بمنزلة علمت"[1]، فالشاهد فيه تعليق (لتأتين) بـ (علمت) على نية القسم، والمعنى علمتُ والله لتأتين منيتي[2] وفي رأي سيبويه: علم نزل بمنزلة القسم، فتكون جملة لتأتين جواب القسم الذي هو علمت وحينئذ تخرج عما نحن فيه فلا تقتضي معمولاً ولا تتصف بعمل ولا تعليق ولا إلغاء[3] فاللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العيني، وجملة المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل[4]. اذن (اللام) في (لتأتين) "لام القسم وتسمى لام جواب القسم، والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم، لا جملة الجواب فقط.

فسقط ما قيل إن جملة جواب القسم لا محل لها، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان، ولهذا قال أبو حيان: وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات، وفي الغرة [كتاب لابن الدهان] ولام القسم لا تعلق، كقوله:

لقد علِمَتْ أسدٌ أننا — لهم يوم نصرٍ لنعم النصير"[5]

وهذا البيت الذي استشهد به سيبويه في الكتاب على أنه للبيد والبيت في معلقة لبيد لا يروى بهذه الصورة التي نقلها إذ جاء صدر البيت على نحو لم يثبت في معلقة لبيد لا في الديوان ولا في كتب المعلقات، وإنما الثابت ما اثبته البغدادي حين قال:"والبيت نسبه سيبويه في كتابه للبيد والموجود في معلقته إنما هو المصراع الثاني وصدره:

صادفن منها غرّةً فأصبنها[6]

والثابت في هذا الشاهد ما اثبته البغدادي في الخزانة وشرح الديوان[7] وفي شرح المعلقات لابن النحاس[8].

---

(1) الكتاب: 109/1.

(2) تحصيل عين الذهب: 421.

(3) خزانة الأدب: 159/9.

(4) شواهد العين بحاشية الصبان: 42/2.

(5) التصريح بمضمون التوضيح: 180/2.

(6) خزانة الأدب: 161/9.

(7) شرح ديوان لبيد: 308.

(8) 151/1.

وفي هذه الرواية يسقط الاستشهاد بهذا البيت لان صدر البيت الذي أثبت في الديوان وفي الخزانة وفي شروح المعلقات لا حجة فيه لعدم وجود الفعل (علم) الذي يختص بالتعليق والإلغاء، كما أنه لا وجود للقسم ولا لامه في هذه الرواية، ومع نفي هذه النسبة فقد ظل هذا الشاهد يدور في كتب النحويين على أنه للبيد ويستدلون به على أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، والرواية التي أثبتها سيبويه هي رواية النحويين الذين أخذوا ذلك عن سيبويه كما أورده[1].

في الحمل على المعنى:

قال أوس بن حجر[2]:

تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قَتَبٌ خلف الحقيبة رادفُ[3]

وكان وجه الكلام أن يقول الشاعر: تواهق رجلاها يديها[4]، فالشاهد فيه رفع (اليدين) حملاً على المعنى لأن الرجلين لما لا بستهما بالمواهقة وهي الملاحقة والمداركة لابستهما اليدان بالمواصلة للسير والمسابقة[5] كذلك تفعل اليدان فهما مشتركتان في التواهق[6] وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين، وأن اليدين مواهِقتان، كما أنهما مواهقتان، أي يصح أن يقعا في موضع الفاعل، وفي موضع المفعول حملاً على المعنى، فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأول فكأنه قال: (تواهق يداها رجليها) ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول فصار على ما نرى: (تواهق رجلاها يداها)، فعلى هذه الصفة لنا أن نقول: ضاربَ زيدٌ عمرو، على أن نرفع عمرو بفعل مضمر غير هذا الظاهر ولا يجوز أن يرتفع كلاهما به[7]، فرفع (زيد)

([1]) مغني اللبيب: 48/2، و=: شواهد سيبويه من المعلقات: 76- 77.

([2]) ديوانه: 73.

([3]) الكتاب: 287/1.

([4]) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 353/1.

([5]) تحصيل عين الذهب: 190.

([6]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 319.

([7]) الخصائص: 427/2- 428.

و(عمرٌ) لأن كل واحد منهما يصح أن يقع فاعلاً، ومن ذلك قولهم: (خاكم زيدٌ عمرٌ) برفع الاثنين جميعاً[1].

فحمل رفع (اليدين) في الشاهد على ان العامل فيه فعل مضمر دل عليه الفعل السابق فكأنه قال: تواهق رجلاها يديها، ويداها رجليها، فحذف المفعول في الأول والثاني، ويكون (يداها) مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه السابق كما حذف منه المفعول حذف من الأول[2].

إن رواية الرفع التي استشهد بها سيبويه في هذا البيت لم تكن الرواية المشهورة والذي يبدو من كلامه أن رواية الرفع هي رواية أنشدها بعضهم كما نص على ذلك سيبويه بقوله: "ومثل هذا انشاد بعضهم لأوس بن حجر"[3] أي أن الرواية الأكثر وروداً هي بنصب (اليدين)، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على أن الأشهر في رواية البيت هي النصب[4]، أما رواية الرفع فقد كانت مسموعة عن بعض ممن أنشده[5].

وكان المبرد قد ردّ رواية الرفع وخطّأ من رواها فقال: "فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ، لأن الكلام لم يستغن، ولو جاز لجاز: ضاربَ عبدُ الله زيدٌ لان مثل كل واحد منهما ضرباً"[6] فالمبرد في رده هنا على سيبويه في رواية الرفع احتج بان الكلام لم يتم، فالفعل لم يستغن، فلا يجوز أن يقال: ضارب زيدٌ عمرو، لأن الضرب هنا يحتاج إلى من يقع عليه الفعل وكلاهما يصح أن يكون فاعلاً وأن يكون مفعولاً، ولكن العرب تشبه الشيء بالشيء وتحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه[7]. وجاز ذلك في شاهد سيبويه لأنه فيه من التشابه والاقتراب في حمله على أن المواهقة بمعنى الملاحقة والمداركة ولا تكون للرجلين دون اليدين فهما اللاحقتان لهما التابعتان لهما.

([1]) الاشباه والنظائر: 187/3.

([2]) الخصائص: 427/2- 428.

([3]) الكتاب: 287/1.

([4]) رواية الديوان: 73،

تواهق رجلاها يديه ورأسه   لها قتبٌ فوق الحقيبة رادف

([5]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 320.

([6]) المقتضب: 285/3.

([7]) الأشباه والنظائر: 187/3.

وروى في هذا الباب بيت القطامي[1]:

فكـــــرّت تبتغيــــــه فوافَقَتْــــــهُ   علـــى دمِـــهِ ومصـــرعه السّـــباعا

استشهد به على جواز حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر[2] فنصب (السباع) على إضمار الموافقة لما جرى من ذكرها في صدر البيت، والتقدير: فكرّت تبتغيه فوافقته على دمه ومصرعه[3] وقد دخلت السباع هنا في الموافقة والمصادفة[4] وقد وجه ابن جني ذلك على حذف المضاف وتقديره: "أي وافقت آثار السباع، قال ابو علي، لانها لو وافقت السباع هناك لأكلتهما معه، فهذه منصوبة بالفعل المحذوف الذي نصب السباع في التقدير، ولو رفعت السباع لكانت هذه مرفوعة الموضع، لكونها خبراً عن السباع مقدماً، وكانت تكون متعلقة بالمحذوف، كقولنا في قولهم: في الدار زيد"[5].

وقد رُدّت هذه الرواية وغُلّط سيبويه في ما رواه وتأوله وأجازه "لأن الحمل على المعاني إنما يكون بعد تمام الكلام، كقولك: وافقت زيداً وعنده عمرو وبشراً، تريد: ووافقت بشراً عنده، لأن الكلام قد تم في قوله: وعنده عمرو، ولو قلت: وافقت زيداً وعنده عمراً لم يجز عند غير سيبويه في شعر ولا غيره، لنقصان الكلام دون الآخر المحمول على المعنى.

والحجة لسيبويه أن الشعر موضع يُحتمل منه ما لا يُحتمل في غيره. فإذا جاز الحمل في الكلام على المعنى مع التمام جاز في الشعر ضرورة مع النقصان مع أخذه هذا عن العرب وروايته له عنهم، وغير سيبويه يرويه:

فكـــــرت ذات يـــــوم تبتغيـــــه   فألفـــت فـــوق مصـــرعه الســـباعا"[6]

واذا ثبتت هذه الرواية وصحت فان البيت لا حاجة فيه التأويل أو الحمل على المعنى لانه حينئذ تكون (السباع) منصوبة بالفعل الظاهر دون الحاجة إلى تقدير عامل.

---

(1) الكتاب: 284/1، و=: ديوانه: 41.

(2) الكتاب: 283/1.

(3) تحصيل عين الذهب: 187.

(4) الاشباه والنظائر: 187/3.

(5) الخصائص: 428/2- 429.

(6) تحصيل عين الذهب: 187- 188.

إن هذه الرواية التي ليس فيها حمل على المعنى لا تلغي القاعدة التي ذكرها سيبويه لأن هذا الشاهد لا يمثل القاعدة في الكتاب بل هو جزء منها[1] والحمل على المعنى باب واسع في العربية ليس لأحدٍ أن ينكره وفيه من الشواهد من كتاب الله أو غيره ما يمكننا من الاستغناء عن هذا الشاهد في روايته الثانية، ولابن جني في كتاب الخصائص في باب شجاعة العربية فصل في الحمل على المعنى.

رفع الفعل المضارع بعد حذف ناصبه:

قال طرفة[2]:

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلدي

رفع فيه (أحضر) لحذف الناصب وتعريه منه والمعنى لأن أحضرُ[3] بالرفع وكان الوجه ان يقال أن أحضرَ بدلالة (أن أشهدَ) التي عطفت عليها. وقد اختلف في رواية البيت وثار حوله جدل أروي برفع (أحضر) أم بنصبه، وقد استدل سيبويه فيه برواية الرفع على أن العامل فيه مطروح وأزيل عمله، "تقول: مره يحفرْها، وقل له يقل ذاك، وقال الله عز وجل: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[4] ولو قلت: مرهُ يحفرُها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل، هو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به، وإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلاً ثم وضع يقول في موضعه"[5] فقوله: (مره يحفرها) يجوز فيه وجهان، الأول الرفع على الابتداء، كما انه قال: مُرهُ فانه يحفرها، ولا يخالف البتة، والوجه الثاني أن يكون تقديره: مره أن يحفرها، ثم

([1]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 319.

([2]) ديوانه: 32.

([3]) تحصيل عين الذهب: 419.

([4]) سورة إبراهيم: 30.

([5]) الكتاب: 99/3.

حذف النون وأسقط النصب ورفع[1]. ويكون الرفع على أن الكلام كان في الأصل: (وأن أحضر) بالنصب فلما حذفت (أنْ) رفع الفعل وإن كانت أن في المعنى موجودة.

لقد اختلف النحويون البصريون والكوفيون في جواز عمل (أن) محذوفة بلا بدل فقد "ذهب الكوفيون إلى أنّ (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل"[2] واستدل الكوفيون على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُوٓا إِلَّا

ٱللَّهَ ﴾[3] بنصب (لا تعبدوا) بـ (أنْ) مقدرة، وكذلك احتجوا برواية بيت طرفة سالف الذكر برواية (النصب)، لأن التقدير فيه (أن أحضَر) فحذفها وأعملها مع الحذف، والدليل على صحة التقدير أنه عطف عليه بقوله: (وأن أشهد اللذات) على أنها تنصب مع الحذف[4].

وينصب الفعل المضارع بـ (أنْ)، وهي تعمل ظاهرة ولا ينصب بها مضمرة إلا في عشرة مواضع، خمسة منها يجب ان تضمر فيها (أن) ولا يمكن إظهارها وإنما يكون ذلك بعد (لام الجحود)، و(أو) إذا صحّ في موضعها حتى وإلاّ و(حتى)، و(فاء السببية)، و(واو المعية)[5] وخمسة مواضع يجوز فيها إضمارها ويجوز إظهارها وهي، بعد (لام كي) وبعد (أو)، و(الواو)، و(الفاء) و(ثم) إذا كان العطف بهذه الأسماء على اسم خالص[6].

وهذه المواضع التي ذكرت هي التي ينصب فيها الفعل المضارع بأن المحذوفة وجوباً أو جوازاً، وما جاء بغير ذلك فانه محمول على الشذوذ، ومن ذلك شاهد سيبويه برواية النصب بـ (أن) المحذوفة، والذي سوّغ ذلك هو وجود فعلها في الكلام كقول

([1]) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 748/2.

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 91/2.

([3]) سورة البقرة: 83، قراءة أبي وابن مسعود، =: معجم القراءات القرآنية: 78/1.

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 92/2.

([5]) التصريح بمضمون التوضيح: 312/4.

([6]) من: 345/4.

بعضهم: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)[1] فنصب (تسمع) بـ(أن) مضمرة والذي حسن حذفها ذكرها في (أن تراه)، ومثله بيت طرفة إذ جاء في شطره الثاني (وأن اشهدَ)[2].

يظهر من ذلك ان رواية البيت كانت منقسمة بين رواية الرفع وبين رواية النصب فمن رفع أخذ بالظاهر وهو عدم وجود (أنْ) مع ان المعنى يستدعيها، ومن نصب جعل (أنْ) هنا عاملة وهي مضمرة لدلالة السياق على ذلك ولذكرها في عجز بيت، ومن توثيق البيت، ظهر أن البيت اختلف الرواة وجامعوا الشعر في روايته، فابن الأنباري في القصائد السبع الجاهلية رواه[3]:

ألا أيهــذا اللائمــي أشــهد الــوغى

ورواه أبو زيد في الجمهرة[4] ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى. وهي رواية الزوزني، وفي ديوان طرفة جاء على رواية سيبويه[5]، ومحققوا الديوان والمعلقات ضبطوا كلمة (أحضر) او (أشهد) في صدر البيت بالرفع والنصب[6] وحمل المبرد رواية (الرفع) على أن (أن اشهد) في عجز البيت معطوف على المعنى لأن كما قال أحضر، دل على الحضور، كما تقول: من كذب كان شراً له، أي كان الكذب "ولئن صحت رواية النصب فهو محمول على أنه توهم أتى بـ (أن) فنصب كقوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

بجر سابق على توهم انه قال: لست بمدرك ما مضى، وهذا لا يجوز القياس عليه"[7].

والناظر لهذا البيت يرى ان هذه التأويلات والاختلافات قد قامت على اساس أن هذا البيت روي مرة بالرفع ومرة بالنصب، ولم نتبين أيهما أصح وأيهما أوثق، والذي يبدو ان رواية الرفع اقرب إلى الصحة من النصب، إذ لا مسوغ لتقدير العامل هنا ولأن

---

(1) مجمع الأمثال- الميداني: 227/1.

(2) التصريح بمضمون التوضيح: 353/4- 354.

(3) 192.

(4) جمهرة أشعار العرب: 204.

(5) ديوان طرفة: 32.

(6) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد: 87- 88.

(7) خزانة الأدب: 120/1، و=: الإنصاف في مسائل الخلاف: 95/2، وشواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد: 89.

هذا ليس مما تعمل فيه أن مضمرة لا وجوباً ولا جوازاً ولأن حروف النصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال من العوامل الضعيفة التي لا تعمل مع الحذف، فالأولى أن يرفع الفعل المضارع[1] "وأكبر الظن أن البيت رويت فيه (أحضر) أو (أشهد) برواية واحدة فجاء النحويون سيبويه وغيره فبدّلوا في الحركة ليقوم هذا التبديل على أساس ما وضعوا من قواعد وما أسسوا من أصول، ولكن ألا يجوز أن يكون للشاهد رواية أخرى تقضي على هذا الجدل وتحسم هذا الخلاف ..."[2] ثم ذكر فيما بعد بأنه وجد رواية تهدم ما بناه النحويون على هذا الشاهد من أصول ومقاييس فقال:"وجدت هذه الرواية عند ابن الأنباري شارح القصائد السبع الطوال الجاهليات، قال ابن الأنباري[3]: وروى التوزي:

الا أيهـــا اللاّحــــيّ أن أحضـــر الـــوغى

وبرواية التوزي قطعت جهيزة قول كل خطيب، ولو وقف عليها النحويون لأراحونا من هذا الجدل وكفونا مؤونة النقاش"[4].

إن الرواية التي وجدها هنا ونسبت إلى التوزي حالها كحال الروايات الأخرى وإن كان في روايتها ما يدفع عن البيت كل تلك الإشكالات والتقديرات، لأن الفعل منصوب بان ظاهرة، ومن نقل تلك الروايات لم يكن أقل ثقة من التوزي، فربما تكون رواية الرفع أو رواية النصب أو رواية التوزي هي الصحيحة وربما روي بهذه الوجوه الثلاثة.

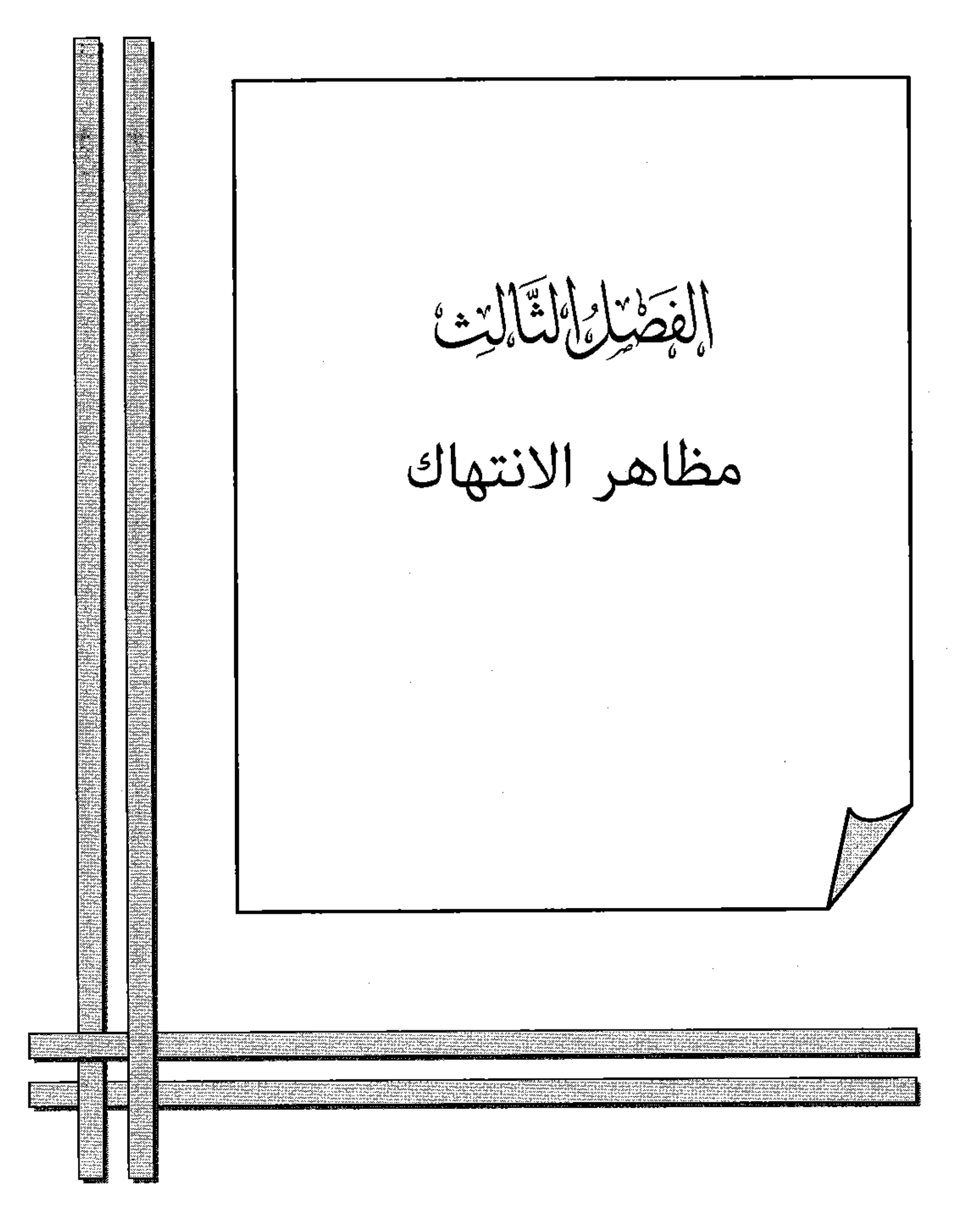
([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 95/2.

([2]) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد: 89.

([3]) =: شرح القصائد السبع الطوال: 192.

([4]) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد: 89- 90.





الفصل الثالث

مظاهر الانتهاك



توطئة:

بعد أن استكمل النحاة وضع القوانين الخاصة بقبول النصوص التي يحتج بها على وفق التحديدات الزمانية والمكانية فضلاً عن نوع العمل والجنس الذي ينتمي إليه، ظهرت العناية بالشعر واضحة عن غيرها من أجناس، وبعد استقصاء النصوص وجمع المادة المروية التي أفادوا منها في استنباط القواعد، وجدوا أن هناك نصوصاً منتهكة، يبدو أنها خارجة عن أقيسة النحاة. وهذا الخروج دفع النحاة إلى اللجوء إلى أساليب عديدة لإعادة هذه النصوص إلى سبيل قواعدهم في محاولةٍ للتخلص من التناقض بين ما وضعوه من قواعد وهذه النصوص، ومن ثم ظهر ما يسمى بـ (التأويل)، كانت الغاية منه تأويل النصوص المنتهكة، ومحاولة إعادتها إلى النظام النحوي، فالنحو العربي "تاريخي ثبوتي قد لابست وضعه الأول عوامل خارجية (غير لغوية) وواكبت حياته في تاريخ اللغة اعتبارات حضارية ايجابية أبدت صفة المعيارية المطلقة فيه، فقواعد النحو في كتب النحويين على مدى تاريخ العربية، لا تكاد تختلف وأجيال الناطقين بالعربية من أبناء العربية والمنشئين لها تدرس هذا النحو وتنسج على منواله، والنحويون يتخذونه في صورته تلك مقياساً للصواب والخطأ، وقد نظر النحويون إلى كل ظاهرة نحوية مغايرة وجدوها تجري في النصوص العربية التي تلت أزمان الاحتجاج من هذه الجهة، جهة الحكم بالخطأ ابتداءً، فإذا توقف إليها بعضهم فبالتأويل إذا وجدوا إلى تأويلها أحد السبل، أما قبول هذه الظواهر على أنها أوضاع لغوية واقعية ورصدها وتناولها بالتفسير الموضوعي فقد استبعد، بل رفض البتة"[1] والذي يبدو أن رفض هذه النصوص وعدم قبولها واقعاً لغوياً كان متوقفاً على انتمائها إلى أزمان الاحتجاج التي قيّد النحاة ذلك في قبولها، فأما ما وقع في زمن الاحتجاج، فلقد توضحت مواقف النحاة من قبوله أو رفضه، في أن عليهم أن يقبلوا النصوص المنتهكة التي تنسب إلى عصر الاستشهاد، ورفض كل نص مخالف لا ينتمي إلى ذلك العصر، ومن ثم فقد ألجأتهم الضرورة في قبول هذه النصوص إلى "التوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها المنسوبة - في الوقت نفسه – إلى عصر الاستشهاد، أما ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد من هذ النصوص فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه، وكان التعبير عن هذا الموقف

([1]) الصورة والصيرورة: 15.

– في أكثر الاحيان – يتخذ اصطلاح الشذوذ"[1].

لأن اللغة نظام دقيق له ضوابط وأصول تحكمه وتجري أساليب التعامل معه على قواعد العرب التي قعدّوها ووضعوا أصولها وأبانوا أحكامها بعد الاستقراء والتتبع لكلام العرب، فقد كانت فكرة (الأصل) هي التي بني على أساسها الانتهاك عند النحاة، لأن (أصل الوضع) هي الفكرة الأساسية التي انطلق منها النحاة في تأويل النصوص التي خرجت على قواعد النحو "وهكذا يصبح أصل الوضع أمراً ثابتاً من عناصره الإظهار والذكر والاتصال والرتبة على عكس ما يجري في الجمل الحقيقية في معمعة الاستعمال من إضمار أو حذف أو فصل أو تقديم وتأخير إلى غير ذلك من مظاهر (التغيير) وهذا الثبات الذي نسبه النحاة إلى أصل الوضع مكنهم من أن يبنوا قواعد مطردة صارمة بمعزل عن تطور اللغة من عصر جاهلي إلى آخر إسلامي وعن اختلاف القبائل في استعمال اللغة من الحجاز إلى نجد، فلما تم لهم ما أرادوا من بناء القواعد عمدوا إلى قواعدهم المبنية بتجريد الأصول فسلطوها على المسموع من الفصحاء، وهو مبني على السليقة دون التجريد، فحين اختلف المسموع عن القاعدة كان بعض النحاة يطعن العرب ويغلطهم، وكان بعضهم الآخر يسلم بما قاله الفرزدق لابن أبي إسحاق: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"[2]، فكان على النحاة أن يجدوا مسوغات لخروج هذه النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد وانتهاكها لقواعد أقيسة اللغة، وقد كان لهم ذلك في التأويل، ويمكن "تحديد أهداف التأويل عند النحاة في البحث النحوي، بهدفين أساسيين:

أولهما: صحة القواعد.

ثانيهما: سلامة النصوص.

والتحليل الدقيق لهذين الهدفين في ضوء أبعاد التأويل النحوي وأساليبه المختلفة يحمل على الاعتقاد بأن الغاية الحقيقية التي توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد، بتسويغ ما يختلف معها من نصوص تنسب إلى عصر الاستشهاد، وذلك بواسطة التأويل، وهذا الموقف في اعتبار النحاة ضرورة يفرضها منهجهم في قبول كل النصوص المأثورة

([1]) أصول التفكير النحوي: 261.

([2]) مقالات في اللغة والأدب: 242- 243.

عن ذلك العصر، والتزامهم بها في تقنين القواعد ومراعاتهم لها في طرد الأحكام"[1] لذا فقد كان التأويل منعاً للاضطراب والانتهاك الذي يؤدي إلى سوء التركيب في الجملة العربية، وعدم اتساق القواعد فيها، ومن ثم عقادة معناه وأسلوبه، وهو ليس مطرداً لأننا إذا سحبنا ذلك إلى الشعر وجدنا أن الشعر لا يخضع لقوانين النحاة خضوعاً كاملاً، فلقد أتيح للشاعر ما لم يُتح لغيره، من ارتكابٍ للضرورات، وربما كان سلوك الطريق الأبعد بخروج الشاعر عن مجموعة العلاقات النحوية الخاصة التي تسهل بهما تأدية المعنى إلى أساليب التقديم والتأخير والفصل وارتكاب الضرورات وتعقيد شبكة عود الضمائر والإظهار، والإضمار ولا يكون هذا مذموماً على إطلاقه، لأنه قد يعطي سمات جمالية ومعاني جديدة مبتكرة تبعث على التأمل والتفكير[2]. وهذه السمات الانتهاكية الجمالية أتاحت للشاعر هذه الحرية في استخدام اللغة وتوظيفها لأداء تلك المعاني بهذا الشكل المحكوم بالوزن والقافية والمحكوم بعدد محدود من الألفاظ، حتى نجد ابن جني ينعت ذلك بأنه: (من شجاعة العربية)، وقد سعى إلى ضبط مفرداتها بقوله: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"[3].

إن الكلام يتكون من أجزاء صغيرة تأتلف فيما بينها لتشكيل الكلام ابتداءً من الحرف مروراً بالكلمة انتهاءً بالجملة، وهذه المكونات تتعاضد فيما بينها لتشكيل الكلام، ولكل جزء (أصل) وضع له أولاً، فإذا جاء المستعمل معه على أصله مطابقاً لما وضع له فهو كذلك، وقد يكون الانتهاك بالعدول عن ذلك الأصل على مستوى الحرف أو الكلمة أو الجملة "فاذا كان المعدول به عن الأصل حرفاً سمي العدول: (إدغاماً)، أو (إقلاباً)، أو (إخفاءً) ... الخ، وإن كان كلمة سمي العدول: (إعلالاً) أو (إبدالاً)، أو (نقلاً)، أو (حذفاً)، أو (زيادة)، أو (تقديماً وتأخيراً)، وكل ذلك عندهم يتطلب الرد إلى الأصل، وهذا الرد إلى الأصل يتم في ضوء قواعد صوتية أو صرفية أو نحوية يسمى التأويل"[4]، أو (التبئير)[5]، وبه يتم سبر هذه الحروف أو الكلمات أو الجمل وإعادتها

([1]) أصول التفكير النحوي: 263.

([2]) =: آثار الدارسين لمشكل المتنبي- رسالة ماجستير: 122.

([3]) الخصائص: 267/2.

([4]) مقالات في اللغة والأدب: 243.

([5]) =: اللسانيات واللغة العربية: 114.

إلى أصولها لتصبح موافقة لتلك القواعد. وفي ضوء ذلك سنتناول في هذا الفصل ما يتعلق بذلك من انتهاك على مستوى الجملة وما يعتريها من حذف وتقدير أو تقديم وتأخير أو حمل على المعنى بوصفها مولدات مهمة لمظاهر انتهاك التركيب في بناء الجملة العربية.

الحذف:

تقدير المحذوف من الأساليب التي اعتمد عليها النحاة في تأويل النصوص المنتهكة والخارجة على القواعد، والحذف في كلام العرب ضرب من الإيجاز، وكان محط عنايتهم[1]، والكلام العربي وان جرى على الإيجاز والاختصار والحذف واستعمال المجازات المختلفة في التعبير عن أغراضهم، إلا إن ذلك لا يجري بشكل سائب غير خاضع لقوانين، فيختار المتكلم متى يشاء ويحذف متى يشاء[2]، لذا فإن العرب قد حاولوا حذف كل ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بالمعنى، وأن لا يؤدي ذلك إلى تغيير في الدلالة، لتحقيق الإيجاز من دون شك، وذاك طبع في العربي، لأن "من سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: (والله أفعل ذاك)، يريد: والله لا أفعل، و: (أتانا عند مغيب الشمس، أو حين أرادت الشمس، أو حين كادت تغرب، قال ذو الرمة[3]:

فلما لَبِسْنَ الليلَ أو حين نَصَّبَتْ　　　له من خَذًا آذانها وهو جَانِحُ"[4]

فحذفوا كل ما يمكن لهم أن يحذفوه، "حذفوا فعل الاختصاص، فقولنا: نحن الموقعين نقر بكذا، بدل نعني، أو نخص الموقعين، وحذفوا متعلق الجار والمجرور في الجملة الاسمية فقلنا: محمد في الحديقة، بدل: محمد يوجد أو موجود، وليس هذا بل حذفوا المفعول المطلق عند نيابة العدد أو الآلة أو الصفة عنه، فقولنا: زرته أربعاً، وضربته عصاً، وسرتُ سريعاً، بدل: زرته زيارات أربعاً، وضربته ضرباً بعضاً، وسرت سيراً سريعاً، حذفوا كل ذلك اختصاراً للجملة وتخلصاً من زائدٍ يستطيع الذهن

([1]) =: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ابن الأثير: 122.

([2]) التوسع في كتاب سيبويه: 15.

([3]) ديوانه: 149.

([4]) الصاحبي: 337.

إدراكه واستنتاجه"[1].

والحذف من السمات التي تتسم بها اللغة العربية، وهو موجود في كتاب الله عز وجل وفي كلام العرب، شعرهم، ونثرهم، ووجوده بالشعر كثير، ويكون إما لحب الاستخفاف، أو للضرورة[2] وهذه السمة أعطت اللغة بُعداً بلاغياً جمالياً يدعو إلى التأمل والتفكير حتى أنه "قيل لبعضهم: ما البلاغة ؟ فقال: الإيجاز، قيل: وما الإيجاز ؟ قال: حذف الفضول وتقريب البعيد"[3] وذلك بالحذف أو بالقصر الذي يتسع بقدرة المبدع لتقليل الألفاظ وتكثير المعاني"[4].

إن الحذف في الكلام العربي ينبني على افتراضات لا تكون موجودة بلفظها، إنما تقدر في الكلام على وفق سياقات علمية "بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها"[5]، لقد أولى النحاة القدامى هذه الظاهرة عناية كبيرة، فلا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من حذف، ولم يكن تصورهم لهذه الظاهرة غير خاضع لمعايير، لأن دراستهم تتسم في كثير من الأحيان بأنها دراسة علمية تهدف إلى وضع قوانين تنتظم جزئيات هذه الظاهرة بعد استقرائها استقراءً دقيقاً، وقد وفق النحاة بالفعل في كثير من القوانين القياسية التي خضعت لها الظاهرة في كثير من المواضع[6]. وأما ما كان خارجاً عن تلك القوانين الخاصة به فقد كان من قبيل الانتهاك والمخالفة، ومن ثم فان ذلك يحتاج إلى تسويغ لبعده عن تلك المعايير والدلائل الخاصة بالحذف.

لقد اشتمل الحذف في الكلام العربي على أجزاء مهمة منه، فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، "ولا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء

---

(1) مجلة المجمع العلمي العراقي، مج (9)، 1961، أصول نفسية واجتماعية في اللغة والنحو: 304.

(2) العمدة: 254/1.

(3) الصناعتين- أبو هلال العسكري: 193.

(4) آثار الدارسين لمشكل المتنبي- رسالة ماجستير: 121.

(5) أصول التفكير النحوي: 281.

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي- د.ظاهر سليمان حمودة: 266.

كان الحذف جائزاً أو واجباً"[1] وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في إدراكه ومعرفته[2]، وإنما يكون الحذف سائغاً إذا دلّ عليه دليل "من بنية معهودة أو نمط معروف أو قرينة قائمة أو معنى في السياق لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف"[3].

ويلتقي الحذف بمصطلح آخر استعمله النحاة في كثير من المواضع وهو مصطلح (التوسع)[4] أو (الاتساع). إذ يرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي، فإذا تغير الحكم الإعرابي بعد الحذف دلّ عليه بمصطلح (الاتساع)، فقال:"الاتساع هو ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل وتدع ما عمل فيه على حاله من الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم"[5] وعليه فالاتساع هو ضربٌ من الحذف، يقام فيه المتوسع فيه مقام ما حذف آخذاً حكمه الإعرابي، كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[6].

وقد قسم المحذوف في الكلام على ثلاثة أقسام:

الأول: محذوف بعلم المخاطب به ولا يتم الكلام إلا به، ومسوّغ حذفه علم المخاطب، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً، أي: إعطِ زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن ظهر تم الكلام به، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ** ﴾[7].

الثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، ولا يجوز ظهوره، وإن ظهر كان عيباً، كقولك: أزيداً ضربته، قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربتَ زيداً.

([1]) شرح كافية ابن الحاجب- رضي الدين الاستراباذي: 197/1.

([2]) الخصائص: 362/2.

([3]) البيان في روائع القرآن: 91/1.

([4]) =: التوسع في كتاب سيبويه: 9.

([5]) الأصول- ابن السراج: 265/2، و=: الأشباه والنظائر في النحو: 21/1- 22، وأصول التفكير النحوي: 282.

([6]) التوسع في كتاب سيبويه: 27، و =: المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع: 205.

([7]) سورة النحل: 30.

الثالث: محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: يا عبد الله، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي، وهذا إذا ظهر تغير المعنى وتحول الكلام من الإنشاء إلى الخبر[1].

وقد اشترط النحاة لحدوث الحذف شروطاً[2]، أهمها "وجود قرينة دالة، والدليل إما أن يكون (حالياً)، كقولك لمن رفع سوطاً: (زيداً) بإضمار اضرب ومنه قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا سَلَامًا** ﴾[3]، أي سلمنا سلاماً، أو (مقالياً) كقولك لمن قال: من أضرب؟، زيداً، ويكون ذلك إذا كان المحذوف من الجملة أحد ركنيها، أما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، لكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي"[4]، وهذا الذي ذكر هنا من قبيل ما أسماه ابن هشام بأدلة الحذف غير الصناعية، وعدّها من ذلك، ثم ذكر أن هناك أدلة حذف صناعية ؛ أي يعلم بها أهل الصناعة بالنحو، إذ قال:"إن دليل الحذف نوعان: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي، والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفة النحويين، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿ **لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ** ﴾[5] أن التقدير: لأنا أقسم، وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وهي، (قمتُ وأصك عينه)، إن التقدير: وأنا أصك، لأن (واو) الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد)، وفي: (إنها لأبلٌ أم شاء)، إن التقدير: أم هي شاء، لأن (أم) المنقطة لا تعطف إلا الجمل"[6].

التقدير:

يتلازم مع الحذف مصطلح آخر هو (التقدير)، فمتى ما ذكر الحذف في

([1]) الرد على النحاة- ابن مضاء القرطبي: 88- 90.

([2]) =: مغني اللبيب: 2/360- 371.

([3]) سورة هود: 69، سورة الفرقان: 63.

([4]) مغني اللبيب: 2/360.

([5]) سورة القيامة: 1.

([6]) مغني اللبيب: 2/362.

الكلام ذكر معه التقدير، لأنهما يكملان أحدهما الآخر، فلا حذف بلا تقدير، والتقدير باصطلاح النحاة، حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه، وقيل: هو الحذف على نية الإبقاء[1]، وقد عرّف النحاة الكلام بأنه:"اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً"[2] أو "وجوداً أو نية"[3]، فالكلام يتكون من عناصر موجودة بلفظها وأخرى مُفترضة، تقدر في الكلام، وهي غير موجودة، وما الحذف إلا تقدير ما لا وجود له باللفظ، فالحذف بهذا المفهوم يلتقي بالتقدير بمواضع عديدة، التقدير في النحو العربي يختص بحالات ثلاث، تتعلق الأولى بتقدير الحركة الإعرابية، أما الثانية: فتختص بتقدير الجملة وما فوقها، والثالثة: تقدير بعض أجزائها، والتقدير والحذف يتفقان في الحالتين الأخيرتين، ويختلفان في بعض جزئيات الأولى، إذ إن تقدير الحركة الإعرابية يمتد من المفردات إلى الجملة، ومن المعربات إلى المبنيات، ومعنى هذا أن بين الحذف والتقدير اختلافاً واضحاً في المضمون وان اتفقا في بعض المسائل، إذ التقدير يصدق على حالاتٍ لا حذف فيها[4]. فالتقدير هو وسيلة إجرائية يحتاجها النحوي لتسويغ ما يصيب الجملة من اختلال في التركيب بعدم وجود بعض عناصرها، والوسيلة إلى ذلك إنما تكون بالتقدير، وينبغي "أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله"[5] وعليه فالتقدير يجب أن يكون مقبولاً وموافقاً لما يقتضيه السياق، لأن الغاية منه تفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط اللغة، فقد لجأ النحاة إلى التقدير لإعمال الأصول التي ارتضوها في الاستعمالات اللغوية الصحيحة التي ندّت عنها.

فالتقدير - كما أسلفنا - وسيلة لا غاية هدفها الاطمئنان على صحة الأصول ووثاقتها، ولصحة الاستعمالات اللغوية المباينة لتلك الأصول، لأن العرب أرادت بهذه المباينة وجهاً، لذا فان "جانباً من تقديرات النحاة للمحذوفات يتصل بقوانين الصناعة النحوية ومقرراتها ويصدر عنها، وقد لا يتطلبه الوقوف على المعنى، لذلك

([1]) الكليات- الكفوي: 384، و=: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 115.

([2]) المقرب- ابن عصفور: 45/1.

([3]) التوطئة- الشلوبين: 112، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 204.

([4]) أصول التفكير النحوي: 282- 283.

([5]) مغني اللبيب: 250/1.

نلحظ الخلاف فيه بين القدماء، وقد نبه إليه ابن جني فيما سماه الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، كما وجد فيه ابن مضاء هدفاً سهلاً في نقده للنحويين، وهو يعكس نوعاً من القصور أو الخلل في بعض الأقيسة النحوية ويكشف عن الحاجة إلى تعديلها"[1] لذا فان الأصل في هذه النصوص التي يتوجب التقدير فيها هي نوع من الانتهاك الذي يصيب الجملة، وأن التقدير في أوضح صوره هو محاولة لرد تلك النصوص إلى أصولها التي يبدو ظاهرها أنها خرجت عن تلك الأصول وانتهكتها بافتراض أشياء لا وجود لها في ظاهر الكلام، إنما تكون موجودة في ذهن المتكلم، وعلى السامع أن يستعين بالقرائن لتقدير تلك المحذوفات "وتدل القرائن - بصرف النظر عن اختلاف المواقف ظاهرياً- على قيام المستوى العادي في الاستخدام اللغوي، وهو ما قام على رعايته النحاة واللغويون، قيامهم على مراعاة هذه المثالية، أو بعبارة أدق، مراعاة الأصل المثالي المفترض وهو الأصل الذي لا يتحقق في ظاهر الكلام في جميع الأحوال"[2].

لقد شغلت المحافظة على مستوى اللغة المثالي النحاة واللغويين، وقد تأتى لهم ذلك بوسائل عديدة حاولوا من خلالها تسويغ تلك الخروقات التي لا تتسق مع القواعد، والتقدير هو وسيلة اعتمدها النحاة في المحافظة على مثالية القواعد "والدليل على ذلك أن اللجوء إلى التقدير لا يكون إلا حيث يتأبى ظاهر العبارة على الخضوع للقواعد المقررة، كأن يجيء الفعل بصيغة الماضي، بعقب أداة جرت القواعد فيها بالدخول على الفعل في صيغة المضارع الدال على الاستقبال، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾[3]، فقد ذهب كل من الخليل وسيبويه إلى أن معناه (ليظلنّ) لأن الماضي هنا في موضع المستقبل،وحَسُنَ هذا لأن الكلام بمعنى المجازاة، والمجازاة لا تكون الا بمستقبل"[4].

([1]) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 266.

([2]) نظرية اللغة في النقد العربي: 192.

([3]) سورة الروم: 51.

([4]) نظرية اللغة في النقد العربي: 193، و=: الكتاب: 108/3.

حذف المضاف والمضاف إليه:

حذف المضاف واسع في العربية، وهو الأسهل فيها[1]، خلافاً لحذف المضاف إليه، فحذف المضاف "مجازٌ واسع كثير، ومهيع لاحب، اللغة طافحة به، وكثرته خارجة عن الإحصاء"[2]، وفي حذف المضاف هناك حالتان، أن يقام المضاف إليه مقامه آخذاً حكمه ووضعه في الكلام، وهو الغالب الواسع وإنما يكون ذلك على "اتساع الكلام والاختصار، كقوله تعالى جده: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[3] وإنما يريد (أهل القرية)، فاختصر وعمل فيها الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا ... ومثل ذلك في كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، يريد: يطؤهم أهل الطريق، ومنه قول النابغة الجعدي[4]:

كأنَّ عَذيرهم بجنوبِ سِلّى ... نَعامٌ قاقَ في بَلَدٍ قِفارِ

وإنما أراد: عذيرُ نعامٍ[5] فحذف المضاف (عذير) وأقام (نعام) وهو المضاف إليه مقامه، فأخذ حكمة في الكلام، ومثل ذلك قول الحطيئة[6]:

وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بين أهله ... كَهُلْكِ الفتى قد أسْلَمَ الحَيَّ حاضره

يريد: منية ميت[7]، فـ (ميت) خبر عن قوله (شر المنايا) ثم حذف هذا المضاف الذي وقع خبراً، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (ميت) فارتفع ارتفاعه وهذا أيضا قياسي لعدم صلاحية (ميت) لأن تكون خبراً عن شر المنايا، ويشترط في حذف المضاف شرطان، أحدهما: أن يقوم دليل يدل على المحذوف لئلا يقع اللبس، فلو قلت مثلاً: (جلست زيداً) تريد: جلستُ جلوسَ زيد لم يصح ذلك، لأنه ليس في الكلام ما يدل على الجلوس المقدّر، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده، ويحتمل أن يكون التقدير: جلست إلى زيد، فحذف حرف الجر، فانتصب الاسم الذي كان مجروراً، والشرط الثاني: أن

---

[1] الخصائص: 364/2.

[2] المنزع البديع: 205.

[3] سورة يوسف: 82.

[4] شعره: 242.

[5] الكتاب: 214/1.

[6] ديوانه: 325.

[7] الكتاب: 215/1.

يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة، لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف[1].

وأما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حكم الجرّ فإنه لا يكون للاتساع، بل هو قليل لأن الغالب إقامة المضاف إليه مقامه، من ذلك قول أبي داود الأيادي[2]:

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبينَ امْرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارَا

فاستغنى عن ذكر (كل) في البيت وتثنيته إياه لأنه ذكره في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب[3]، وأراد (وكل نارٍ) فحذف لما جرى من ذكر (كل) مع تقديمه المجرورين وحصول الرتبة في آخر الكلام[4]. فالمضاف إليه هنا لم يخلف المضاف في إعرابه –كما مر- بل بقي على جره "وشرط ذلك –في الغالب- أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك، فأبقوا (أخيه) على جره مع أنه مضاف اليه (مثل) محذوف، و(مثل) المحذوف معطوف على (مثل) المذكور، أي: ولا مثل أخيه، بدليل قولهم: (يقولان) بالتثنية نظراً إلى المذكور والمحذوف"[5]، فأبقى المضاف على جره وهو (نار)، وبقي ما كان عليه من حكم قبل الحذف، والتقدير (وكل نارٍ) وإنما جاز ذلك عند سيبويه لأمن اللبس، لذكره أول مرة فلم يُكرر للاستغناء، ونقل ابن عصفور رواية اخرى لهذا البيت بنصب (النار)، فقال:

أكل امرئٍ تحسبين امرأً ونـاراً توقّد بالليل نارا

"فعطف (ناراً) على قوله: توقد بالليل ناراً، لا على عطف قوله ونار على امرىءٍ، وناراً على قوله امرأً، كما في ذلك من العطف على عاملين"[6].

أما حذف المضاف إليه فقد قال فيه ابن يعيش: "اعلم أنه قد جاء عنهم حذف

([1]) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك- محمد محيي الدين عبد الحميد: 142/3.

([2]) ديوانه: 353، و=: خزانة الأدب: 592/9، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 309/1.

([3]) الكتاب: 66/1.

([4]) تحصيل عين الذهب: 87.

([5]) التصريح بمضمون التوضيح: 214/3.

([6]) شرح جمل الزجاجي: 257/1، و=: التصريح بمضمون التوضيح: 215/3.

المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً، وذلك لأن الغرض من المضاف إليه، التعريف والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقصاً وتراجعاً عن المقصود" [1]، والنحويون في جواز حذفه قياساً إذا كان مفرداً، وكان المضاف إليه ياء المتكلم [2]، والمضاف إليه إذا حذف فان فيه ثلاثة أقسام، لأنه تارة يزول من المضاف إليه ما يستحقه من إعراب ومن تنوين ويبنى على الضم نحو: ليس غيرُ، ونحو ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [3]، وتارةً يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما في الإضافة، وشرط ذلك أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، كقولهم: (خذ ربع ونصف ما حصل) [4]، ومن ذلك ما قيل فيما قاله الأعشى [5]:

ولا نقاتــــــــل بالعصــــــــــيّ	**ولا نرامــــــي بالحجـــــاره**
إلا علالـــــــــةَ أو بُـــــــــدا	**هـــــة قـــارحٍ نهــد الجـــزاره**

"والشاهد فيه إضافة (العلالة) إلى (القارح) مع الفصل بالبداهة ضرورة، وسوّغ ذلك أنهما يقتضيان الإضافة إلى القارح اقتضاءً واحداً، فانزلا منزلة اسمٍ واحد مضاف إلى القارح كما قالوا، وتقدير هذا قبل الفصل: إلا علالة قارحٍ أو بداهته، فلما اضطر إلى الاختصار والتقدير حذف الضمير، وقدم البداهة وضمّها إلى العلالة" [6] وهذا على تقدير سيبويه من أن في هذا البيت فصلاً بين المضاف والمضاف اليه، وهناك في قولهم: (خذ ربع ونصف ما حصل)، مذهبان، المذهب الأول: مذهب أبي العباس المبرد الذي جعل ذلك من باب الحذف، حذف المضاف اليه الأول لدلالة الثاني عليه [7]، واختاره ابن مالك وجعله جائزاً قياساً وسماعاً [8]، ويكون تقديره على هذا المذهب: خذ ربع ونصف ما حصل، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم

([1]) شرح المفصل: 29/3.

([2]) الحذف في المثل العربي- د. عبد الفتاح الحموز: 117.

([3]) سورة الروم: 4.

([4]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 145/3.

([5]) الكتاب: 179/1، و=: ديوانه: 86.

([6]) تحصيل عين الذهب: 143.

([7]) المقتضب: 228/4- 229.

([8]) التصريح بمضمون التوضيح: 220/3.

الموصول الأول، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه، وأبقوا المضاف على إعرابه، وترك تنوينه، لأن المضاف إليه المحذوف منوي الثبوت[1].

ويكون تقدير بيت الأعشى، إلا غلالة قارحٍ أو بُداهة قارح، فحذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه، لأن الاسم الأول يقتضي الإضافة، لذا وجب التقدير فيه خلافا لمن ذهب إلى توجيهه بالفصل بين المتضايفين، وهو ما ذهب إليه سيبويه.

حذف الصفة وحذف الموصوف:

تأتي الصفة في الكلام لتخصيص الموصوف، أو للمدح، أو للذم، وحذفها من الجملة إنما يخلق إخلالاً لأنها متممة للمعنى، وإنما جاز ذلك إذا ظهر في الكلام ما يجعلنا نستغني عنها، وحق الصفة أن تتبع الموصوف في إعرابه وتصحبه في الكلام، "والصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا أن اللفظ المجرور به إنسان دون رمح، أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه، وشهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق"[2] لذا جعل النحاة ذلك مما يختص به الشعر دون غيره ولا يجوز في الكلام[3] وعلى وفق التصور الذي تأتي به الصفة لتوضيح الكلام وإتمامه فقد عَدَّ النحاة حذف الصفة من قبيل القليل لتقاطع الحذف مع ما وضعت له، ومع ذلك فقد حذفت الصفة ودل عليها دليل "وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وكأن هذا إنما حذفت منه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل بذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل، أو نحو ذلك، وأنت تحس ذلك من نفسك إذا تأملته"[4]، فنلاحظ في حذف

([1]) عدة السالك: 145/3.

([2]) الخصائص: 368/2.

([3]) شرح جمل الزجاجي: 558/2.

([4]) الخصائص: 372/2، و=: الكتاب: 266/1.

الصفة هنا أنه لم يكن معتمداً على دليل مقالي، بل كان الدليل حالياً يتعلق بالجانب الأدائي في الكلام، وانما يكون ذلك بتنغيم أجزاء من الجملة من خلال إطالة الصوت أو مده، وقد عبر عن ذلك ابن جني بقوله: (التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم)، فأقام ذلك دليلاً على الصفة المحذوفة، أما إذا عريت من الدلالة فان الحذف غير جائز "وأكثر ذلك في الشعر، وإنما ذلك لكثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره"[1]، وقد تحذف الصفة إذا كانت معلومة، كقوله تعالى: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾[2]، والتقدير: كل سفينة صالحة[3].

وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وقد استغني عن ذكره كما في قوله تعالى: ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾[4] أي: دروعاً سابغات، ونحو: نحن فريقان منا ظَعَن ومنا أقام، وكقوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾[5]، وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره[6]، وقد جاء في الكتاب ما حذف فيه الموصوف وأقيمت الصفة مقامه في قول الشاعر حكيم بن معية الربعي[7]:

لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم

فأقيمت الصفة (الجملة) مقام الموصوف المبتدأ، أي: ما في قومها أحد يفضلها[8]. "فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا، وقولهم: ليس أحد، أي ليس هنا أحد، فكل ذلك حذف تخفيفاً واستغناءً بعلم

([1])الخصائص: 368/2.

([2]) سورة الكهف: 79.

([3]) جامع الدروس العربية- مصطفى الغلاييني: 602.

([4]) سورة سبأ: 11.

([5]) الصافات: 48.

([6]) التصريح بمضمون التوضيح: 398/3.

([7]) الكتاب: 345/2، و=: خزانة الأدب: 62/5، ومعاني القرآن: 271/1.

([8]) الخصائص: 372/2.

المخاطب بما يُعنى، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو ابن مقبل[1]:

ومـــا الـــدهر إلا تارتـــانِ فَمنهـــا أمـوتُ وأُخـرى أبتغـي العـيشَ أكْـدَحُ

إنما يريد: فمنها تارة أموت وأخرى"[2]، فحذف الاسم لدلالة الصفة عليه[3].

أما قول الشاعر: (لو قلت ما في قومها لم تيثم ...)، ففيه حذف، وتغيير وتقديم وتأخير، وأصله: (لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) في مقالتك، فحذف (الموصوف) بجملة (يفضلها)، وهو (أحد)، وهو بعض اسم متقدم بمجرور بـ (في) وهو (قومها)[4].

أما قول الشاعر[5]:

مِـنَ اجْلِـكِ يـا الـتي تَيَّمْـتِ قلـبي وأنـــتِ بَخيلـــةٌ بـــالوُدِّ عنِّـــي

شبهه بـ (يا الله)، وزعم الخليل أن الالف واللام إنما منعتا أن تدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ فمعناه يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت مقصده[6] فحذف صفة المنادى، لأن الأصل فيه: يا أيتها التي، ولا يجوز أن يقال: يا الرجل، وقد حمل ذلك على الضرورة الشعرية كما في البيت السابق[7]، وقد قبح ذلك ولا يستعمل إلا في الشعر لما فيه من مباشرة ما فيه الألف واللام حرف النداء، وذلك لا يجوز في الكلام[8] لذا فقد قال النحاة بأن حذف الصفة في العربية ضعيف، وقد تنبه لذلك ابن جني وعدّ ذلك مما يوقع اللبس والإبهام، لأن الصفة إنما هي تأتي لرفع اللبس والإيضاح وذلك منافٍ لما وضعت من أجله[9].

---

(1) ديوانه: 24.

(2) الكتاب: 346/2.

(3) تحصيل عين الذهب: 367.

(4) التصريح بمضمون التوضيح: 500/3.

(5) بلا نسبة في الكتاب: 197/1، وخزانة الأدب: 193/2، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 132/2.

(6) الكتاب: 197/2.

(7) شرح جمل الزجاجي: 588/2.

(8) ضرائر الشعر: 134.

(9) =: الخصائص: 373/2.

حذف الفعل:

وحذف الفعل على ضربين، أحدهما أن يحذف معه الفاعل، فاذا وقع ذلك فهو حذف جملة، والثاني: أن يحذف وحده، وذلك ان يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً به[1] وقد حذفت (كان) وهي من الأفعال الناقصة وقُدّر معها اسمها في قول النعمان بن المنذر[2]:

قد قيل ذلك إنْ حقاً وإنْ كذباً   فما اعتذارك من شيءٍ إذا قيلا

استشهد به سيبويه على نصب (حق وكذب) بإضمار فعل يقتضيه حرف الشرط لأنه لا يكون إلا بفعل، والتقدير: إن كان ذلك حقاً، وإن كان كذباً[3]، فتقدير المحذوف هنا اشتمل على (كان) واسمها وبقي الخبر، "فالنصب فيه على التفسير الأول، والرفع يجوز على قوله: إن كان فيه حق، وإن كان فيه باطل، كما جاز ذلك في: إن كان في إعمالهم خير، ويجوز أيضا على قوله: إن وقع حق وإن وقع كذب"[4]، وانما يكون ذلك كثيرا بعد (إن) فتحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها، ومثله أيضا بعد (لو)، كقولهم: إئتني بدابة ولو حماراً، أي: ولو كان المأتي به حماراً[5]، وقد شذّ حذفها بعد لدن كقوله[6]:

من لدُ شولاً فإلى إتلائها

حيث حذف كان مع اسمها وابقى خبرها بعد (لد) وهو شاذ، لانه إنما حذف بعد (إن، لو)، وفي الكلام توجيه آخر، وهو ان يكون قولهم (شولاً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير: من لد شالت الناقة شولا، وبعض النحويين يذكر فيه إعراباً ثالثاً، وهو أن يكون نصب (شولا) على التمييز أو التشبيه بالمفعول به[7] وقد قدره سيبويه: من

---

(1) الخصائص: 2/381- 382.
(2) الكتاب: 1/260، و=: خزانة الأدب: 4/10، والأغاني: 14/93.
(3) تحصيل عين الذهب: 177.
(4) الكتاب: 1/260.
(5) شرح ابن عقيل: 1/293.
(6) الكتاب: 1/264، و=: خزانة الأدب: 4/24، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 3/1103.
(7) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد: 1/293.

لدُ أن كانت شولا، ولم يقدره: من لد كانت، لأنه لا يرى إضافة (لدن) إلى الجمل[1]، وقد حذف كان مع اسمها في قول أبي همّام السلولي[2]:

واحضـرت عُـذري، عليـه الشـهود إن عـاذراً لـي وإن تاركـا

"فنصبه لأنه عنى الأمير المخاطب، ولو قال: إن عاذرٌ لي وإن تارك، يريد: إن كان في الناس عاذرٌ أو غير عاذر، جاز"[3].

أما قول الشاعر عباس بن مرداس[4]:

أبـا خُراشـة أمـا أنـت ذا نَفَـر فـإن قـومي لم تـأكلهُمُ الضّـبُعُ

فقد استدل به على حذف (كان) وجُعلت (ما) لازمة لـ(أن) عوضاً من حذف الفعل بعدها، ومعنى الكلام الشرط، ولذلك دخلت الفاء جواباً لـ (أما)[5]، وإن (أما) في البيت "هي (أنْ) ضُمت إليها (ما) للتأكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل"[6]، وذكر أن كان "تحذف بعد (أن) المصدرية ويعوض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها، نحو: (أما أنت براً فاقترب، والأصل: إن كنت براً فاقترب، فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها وهو (التاء) فصار (إن انت براً)، ثم اتى بـ(ما) عوضاً عن (كان) فصار: إن ما أنت براً، ثم أدغمت النون في الميم فصار: إما انت براً"[7] ولا يجوز الجمع بين (كان) و(ما)، لكون (ما) عوضاً عنها فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[8]، ولأنه كرهت مباشرة (أن) الاسم فزيدت (ما) فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة للفظ لتزول مباشرة (أن) الاسم[9]، وقد نصب الاسم بعد الواو في قول

([1]) التصريح بمضمون التوضيح: 632/1.

([2]) ديوانه: 87.

([3]) الكتاب: 262/1.

([4]) م.ن: 293/1، و=: ديوانه: 128.

([5]) تحصيل عين الذهب: 192.

([6]) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 356.

([7]) شرح ابن عقيل: 292/1.

([8]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 375/1، و=: شرح جمل الزجاجي: 419/1.

([9]) الخصائص: 383/2.

الشاعر[1]:

فمـــــا أنا والســـــيرَ في متلــــفٍ   يُـــبرِّحُ بالـــــذكر الضــــابط

فقد "نصب (السير) بإضمار الملابسة، لأن المعنى، ما أنا والسير مالي ألابس السير واتثبت به، فكأنه قال: ما أنا وملابستي السير، وقدره سيبويه: ما كنت السير، وكيف وأكون والسيرَ، ليسهل نصبه بذكر الفعل"[2]، وإنما قدّر سيبويه هنا ليحمل وجه النصب في السير على وجود فعل محذوف فقدّر (كان) محذوفة لأنه لا يجوز النصب بعد الواو على المعية الا اذا كان مسبوقا بفعل، والواو في البيت لم تسبق بفعل، لذا لو كان السير مرفوعاً لعطف على (أنا) ولكان ذلك أجود[3].

وحذف الفعل وقدّر بدلالة ما بعده في قول الشاعر[4]:

أثعلبـــــةَ الفـــــوارسَ أم رياحـــــاً   عـــدلت بهـــم طُهيّـــةَ والخشـــابا

فكأنه قال: أظلمت ثعلبةَ عدلت بهم طهيّة[5]، فاستدل على الفعل المحذوف بقوله: (عدلت)، وقد ينتصب الاسم في الاستفهام على المصدرية بتقدير عامل محذوف، فقدر من المصدر المنتصب، كقول العجاج[6]:

أطربـــــاً وأنـــــت قِنّســـــريّ

وانما أراد: أتطرب طرباً، ومثله قول الشاعر[7]:

أعبـــداً حـــلّ في شـــعبى غريبـــاً   ألؤمـــاً لا أبالـــك واغترابـــا

يقول: أتلؤم لؤماً، وأتغترب اغتراباً، وحذف الفعلين في هذا الباب، أما عبداً فيحتمل فيه أن يكون منصوباً على النداء، أو بفعل محذوف تقديره: اتفتخر عبداً.

([1]) الكتاب: 303/1، البيت لأسامة بن حبيب الهذلي في ديوان الهذليين: 195/2.

([2]) تحصيل عين الذهب: 197.

([3]) تحصيل عين الذهب: 197.

([4]) الكتاب: 102/1، و=: ديوان جرير: 814، وخزانة الأدب: 69/11، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 32/1.

([5]) تحصيل عين الذهب: 105.

([6]) الكتاب: 338/1، و=: ديوانه: 310.

([7]) من: 339/1، و=: ديوان جرير: 650/2.

أما حذف الفعل لكثرة الاستعمال فمنه قول ذي الرمة[1]:

ديـــــار ميَّـــــة إذ مــــــيٌّ مســـــاعفةٌ   ولا يـــرى مثلـــها عُجْـــمٌ ولا عَـــرَبُ

أنشده سيبويه بنصب (ديار)[2]، "وكأنه قال: أذكر ديار ميّة، ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه"[3].

التقديم والتأخير:

ترتبط الجملة العربية اسمية كانت أم فعلية أم ظرفية[4] فيما بينها بعلاقات تقتضي نظماً سليماً لا تفسد فيه المعاني ولا ترتبك وإن طرأت عليها طوارئ التقديم والتأخير وتمام الفائدة هو المعيار الوظيفي الذي به يعرف الانتهاك، وتقدر سلامة بناء أية جملة في العربية من أصغر صورها وهو –كما قال ابن يعيش- لا يتحصل إلا من "اسمين، نحو: زيد أخوك، والله إلهنا، لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه، فقد يكون خبراً، أو من فعل واسم، نحو: قام زيد، وانطلق بكر، فيكون الفعل خبراً، والاسم المخبر عنه، ولا يتأتى ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، وهو لا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه، ولا يتأتى من فعل وحرف ولا من حرف واسم لأن الحرف جاء لمعنىً في الاسم والفعل، وهو كالجزء منها"[5]، وقد أفرغ أحد النحاة المعاصرين الأداء التطبيقي لأصغر الجملة العربية فيما يأتي:

- اسمان، نحو: أولاء أبطال، / أقائم الزيدان، / أمنصور الجيشان، هيهات اللقاء.
- فعل واسم، نحو: انتصر المجاهدون، / تكسر الزجاج.
- فعل واسمان، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، / كان المطر غزيراً.
- فعل وثلاثة أسماء، نحو: يحسب الجاهل المجد تمراً.
- فعل وأربعة أسماء، نحو: أعلمتُ زيداً عمراً ناجحاً.

([1]) الكتاب: 280/1، و=: ديوانه: 7، وفيه (ديار) بالرفع.

([2]) دلائل الاعجاز: 147.

([3]) الكتاب: 280/1.

([4]) =: مغني اللبيب: 2/ .

([5]) شرح المفصل: 20/1، و=: آثار الدارسين لمشكل المتنبي- رسالة ماجستير: 102.

- جملتا الشرط والجزاء، نحو: إن تخلص تُكافأ.
- جملتا القسم والجواب، نحو: أقسم بالله لأحرّرن وطني.
- اسم وجملة، نحو: بكر أبوه مخلص، / علي فاز بالجائزة.
- حرف واسم، نحو قول العطشان: ألا ماء، / وقول المظلوم، ألا إحسان[1].

وهذه التركيبات العامة للجملة العربية (= النواة) تتفرع منها مجموعة متعلقات أو تراكيب ترتبط بها وتؤدي وظائف معينة في مدلولها، كالمفعول، والحال، والصفة، والتوكيد، والبدل برتابات سياقية معروفة يخرقها ما نحن بصدده من أحوال التقديم والتأخير وهو –كما ذكر الدكتور علي ابو المكارم– من أكثر أساليب النحاة شيوعاً وانتشاراً في تمكين القواعد النحوية المقننة للتركيب، وتخريج النصوص بالدعوة المذكورة تخريجاً ينفي عنها التناقص ويبعد الاضطراب، ودعوى التقديم والتأخير بالغة اليسر لديهم، يكشف عن ذلك وجودها بكثرة هائلة في جزئيات البحث اللغوي بعامة والنحوي بخاصة[2].

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أن التقديم يكون على وجهين:"تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: (منطلق عمرو)، و(ضرب عمراً زيدٌ) ومعلوم أن (منطلق) و(عمراً) لم يخرجا في التقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله، كما يكون إذا أخرت، وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذلك على هذا، ومثال ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيدٌ، فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون

---

(1) في علم النحو– د. أمين علي السيد: 22/1، و=: مجلة آداب الرافدين، ع 52، 1992، مفهوم الكلام المقيد بين النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين، د. طالب عبد الرحمن: 57.

(2) أصول التفكير النحوي: 335، و=: آثار الدارسين لمشكل المتنبي– رسالة ماجستير: 103.

خبراً لمبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ"[1].

أما ابن جني فقد قسم التقديم والتأخير على قسمين أيضا، ولكنه لم يقصد النوع الثاني الذي ذكره الجرجاني، وهو تقديم لا على نية التأخير، إنما جعل ذلك في النوع الأول الذي هو تقديم على نية التأخير، فجعله:"تقديم يقبله القياس وآخر يسهله الاضطرار"[2]، وجعل من الأول ما هو شائعٌ ومقبول لدى النحاة، كتقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل الناصبة الأخرى، وكذلك الظرف، وجعل الآخر من قبيل الضرورات.

وجوه الانتهاك

العلامة الإعرابية:

تتمتع اللغة العربية بمرونة كافية للتغيير في رتابات الجملة، ما لم يكن لذلك تأثير في صحة المعنى وسلامته، ولا يكون هذا التغيير غير محكوم بقواعد وقوانين تنظمه بل تحكمه معايير وسياقات يتم فيها تقديم ذلك أو تأخير هذا، وقد أتاحت ظاهرة الإعراب لهذه اللغة هذه الحرية، والمرونة في التغيير والتحريك في مكونات الجملة العربية "وقد تنبه البعض من القدماء والمحدثين إلى الإمكانية التي تتيحها ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، من المقدرة على حرية الحركة وتعدد الأماكن التي يمكن أن يحتلها كل جزء من أجزاء الجملة، فصرّح الزجاجي بأن السبب في لجوئهم إلى الإعراب هو أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: (ضرب زيدٌ عمراً)، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وكذلك سائر المعاني ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[3] لقد أبدى النحاة اهتماماً كبيراً بالعلامة الإعرابية وجعلوها من القرائن المهمة في الانتهاك، وجعلوها علامة مهمة دالة على الباب

([1]) دلائل الاعجاز: 106- 107.

([2]) الخصائص: 284/2.

([3]) =: الإيضاح في علل النحو: 69، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 212.

النحوي في سياق الجملة الواحدة، وما اتصل بها مما سمي بـ (العامل)، إذ "بنى النحاة نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي، وهي (العلامة الإعرابية) وأقاموا عليها نموذجاً متكاملاً سموه (العمل النحوي) أو (العوامل النحوية) وقسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية، وقسموا الإعراب إلى ظاهر وتقديري ومحلي، وأخضعوا الظاهرة كلها لفكرة أصل الوضع"[1] فأكثر النحاة من الحديث عن هذه الظاهرة "باعتبارها تفسيراً للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط (التعليق) وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألفوا كثيراً من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظياً أم معنوياً"[2]، فالعلامة الإعرابية هي المعبر عن العلاقة التي تربط أجزاء الجملة فيما بينها، وهي جزء من قرائن كثيرة تتعاضد فيما بينها لتفسير تلك العلاقة التي تقوم بين أجزائها[3].

لقد أعطت ميزة الإعراب ووجودها في اللغة العربية حرية كاملة لدى الشعراء على وجه الخصوص مما أتاح لهم حرية التنقل بين أجزائها مراعاة لاعتبارات موسيقية وهي فكرة قديمة وجدت لها أصداءً في العصر الحديث فصرّح العقاد بأن لحركات الإعراب وعلاماته مزية جعل اللغة قابلة للتقديم والتأخير في كل وزن من أوزان البحور ولا يتأتى ذلك لشاعر ينطق بلغة غير اللغة العربية لأن الترتيب الآلي يقيده ولا يجعله حرّ التصرف في تأخير هذا أو تقديم ذاك، وهذا هو القيد الذي أفلتت منه العربية بفضل ميزة الإعراب فيها، الأمر الذي دعّم موقف البلاغيين في تصديهم لفكرة الرتب المحفوظة وإقامة مبحث التقديم والتأخير فوق أنقاضها[4].

لقد حظيت العلامات الإعرابية بمكانة مهمة في الانتهاك عند النحاة، لأنها من القرائن المهمة فضلا عن غيرها من القرائن "وعلى الرغم من هذه المكانة لم تسلم علامات الإعراب من عمليات كثيرة من الانتهاك، أما النحاة فقد راحوا يعللونها غالباً بإغناء القرائن عن العلامات في توضيح المعنى، أما البلاغيون فقد كان لهم مسلك آخر في تخريج هذه الانتهاكات، أشهرها نصب الكلمة في سياق يستدعي خلاف النصب

([1]) مقالات في اللغة والأدب: 245.

([2]) اللغة العربية معناها ومبناها- د. تمام حسان: 184.

([3]) م.ن: 186.

([4]) اللغة الشاعرة: 23- 24، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 221- 222.

والعكس برفعها في سياق يستدعي خلاف الرفع"[1]، ويكون ذلك في نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، برفع الثوب وهو المفعول ونصب المسمار، وهو الفاعل لأمن اللبس[2] "وكسر الزجاجُ الحجرَ برفع أولهما ونصب ثانيهما، وجعله (ابن الطراوة) قياساً مفرداً، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمَ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٌ ﴾[3] بنصب (آدم) ورفع (كلمات) وفيه نظر، لإمكان حمله على الأصل، لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر"[4]. ومن ذلك قول عبد بني الحسحاس[5]:

قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَما الافعُوانَ والشُّجاعَ الشُّجْعَمَا

وذاتَ قَرنَيْنِ ضَمُوزا ضِرزما

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسالمة كما أنها مسالمة فحمل الكلام على أنها مُسالَمة، وإنما استغنى عن الحركة الإعرابية لأن القدم والأفعوان مما يصح وقوعهما فاعلا ومفعولاً فنصب الأفعوان والشجاع، حملاً على المعنى، لأن ما سالم شيئاً فقد سالمه الآخر كأنه قال: سالمت القدم الأفعوان[6].

الرتبة:

ينبغي لنا ونحن نسوق ما نحن بصدده من مباحث تخص التقديم والتأخير الواقع في تركيب الجملة العربية، أن نتعرض لمفهوم متصل بها، هو (الرتبة) وما يتعلق بها من قوانين ومعايير تحكم تحركات الكلمة في إطار الجملة العربية.

والمقصود بالرتبة: "الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية، فهو وصف لمواقع الكلمات في التركيب"[7] فعلى الرغم من ميل اللغة العربية وإمكانياتها في اتجاه حرية الترتيب

([1]) نظرية اللغة في النقد العربي: 222.

([2]) مقالات في اللغة والأدب: 263.

([3]) البقرة: 37، وهي قراءة ابي عمرو ويعقوب والأعمش، =: معجم القراءات القرآنية: 48/1.

([4]) التصريح بمضمون التوضيح: 241/2.

([5]) الكتاب: 287/1، والرجز للعجاج في ملحق ديوانه: 333/2.، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1255/3.

([6]) تحصيل عين الذهب: 189.

([7]) دور الرتبة في الظاهرة النحوية –المنزلة والموقع- د. عزام محمد ذيب إشريدة: 13.

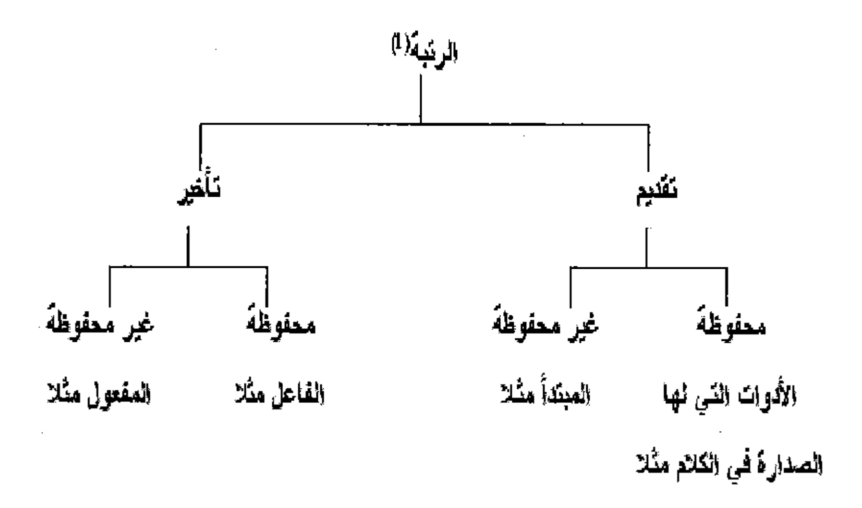
للكلمات داخل الجملة وهو ما يؤيده واقع استخدام اللغة، فإننا نلاحظ صدور النقاد في دراستهم لهذه الظاهرة انطلاقاً من مقولة صورية في الغالب هي مقولة (الرتبة) بمعنى مواقع الأبواب النحوية بعضها بالنسبة إلى بعض بهدف تحطيم أو انتهاك أو تحدي مقررات النحو النظرية في هذا المجال والذي يتعلق بنا في هذا المعنى هو الرتبة النحوية التي قسمت على نوعين: محفوظة، وغير محفوظة، "وقد يقول قائل قد فهمنا أن نسمي المحفوظة منها رتبة، لأنها يتحتم بها أن تأتي إحدى الكلمتين أولاً، والأخرى ثانياً، ولا عكس، فما بالنا بكلمات يمكن لإحداهما أن تتقدم حيناً وتتأخر حيناً آخر ندعي أن فيها رتبة غير محفوظة، والجواب أن الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها، كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو: (حياك الله)، أو بالمحافظة عليها، نحو: (هذا أخي)، وإنما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس، أو اتقاء مخالفة القاعدة، أو الأصل أو اختلاف المعنى"[1] فالرتبة المحفوظة تكون محفوظة دائماً في النظام وفي الاستعمال معاً، فيعرف بها معاني الأبواب النحوية كرتبة الفاعل، أو المضاف إليه أو الصفة، فمما لا يجوز أن يتقدم على الفعل، أو على المضاف، أو على الموصوف، لكونها رتباً محفوظة، أما غير المحفوظة إذ يقررها النظام مبدأ ويتحتم بها الاستعمال أسلوباً، وهذا النوع من الرتب هو مجال ما يسميه البلاغيون التقديم والتأخير، أما النوع الأول فلا يحتمل تقديماً ولا تأخيراً"[2]، إن ما يحصل ما يحصل من ذلك في الرتب المحفوظة فهو من قبيل انتهاك القوانين التي تخضع لها قوانين الترتيب في الجملة من رتب محفوظة لا يمكن تحريك أجزائها بحرية مطلقة.

فتشير الرتب المحفوظة إلى "احتفاظ بعض الأبواب النحوية بمواقعها في الترتيب العام للجملة بالنسبة لأبواب أخرى، وعلى سبيل المثال فان مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه الفعل بنفسه قبل ما يصل إليه بحرف الجر، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني"[3]، ويمكن توضيح الرتبة على وفق المخطط الآتي:

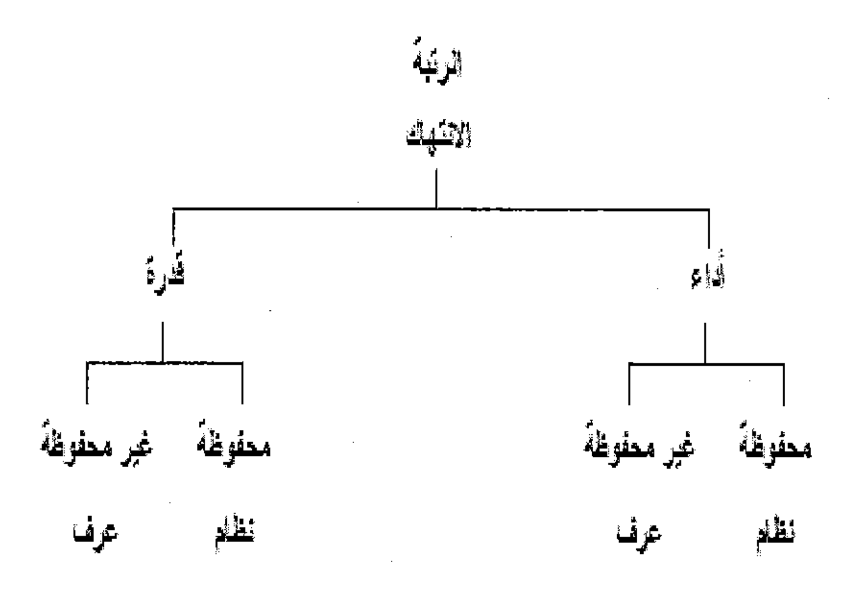
([1]) البيان في روائع القرآن: 67/1.

([2]) مقالات في اللغة والأدب: 257.

([3]) نظرية اللغة في النقد العربي: 214.



ويمكن أن يكون الانتهاك في الرتبة على وفق المخطط الآتي:



فالكلمات التي تتشكل منها الجملة تقع في هذه الأقسام الأربعة، فمنها ما حقه التقديم رتبة محفوظة، (كالأدوات التي لها الصدارة في الكلام)، ومنها ما حقه التأخير، رتبة محفوظة (كالفاعل) مثلا، ومنها ما له أن يتقدم ويتأخر على أنه رتبة غير

([1]) اللغة العربية –معناها ومبناها: 208.

محفوظة (كالمبتدأ والمفعول)، فالتزام الترتيب يكون محكوماً بهذه القوانين، فلا يجوز أن يتأخر ما حقه التقديم أو العكس أي "وضع العلامات المنطوقة والمكتوبة في سياقها ألاستعمالي حسب رتبة خاصة يظهر الانتهاك بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظاً وغير محفوظ"[1]، لقد تحدث النحاة كثيراً عن ما أطلق عليه (الرتب المحفوظة)، فقالوا بعدم جواز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل، على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا عطف النسق على المعطوف عليه إلا في الواو وحدها[2]. وقد أجمل ابن السراج المواضع التي لا يجوز فيها التقديم بثلاثة عشر موضعاً، إذ قال: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر: 1- الصلة على الموصول، 2- المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير، 3- والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الأسماء، 4- والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، 5- وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل، فنصب ورفع، فلا يقدم مرفوعهما على منصوبهما، 6- والفاعل لا يقدم على الفعل، 7- والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، 8- والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، 9- والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، 10- وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، 11- ولا يقدم التمييز وما بعد (إلا)، 12- وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، 13- ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات"[3].

ففي الأشياء التي منع النحاة فيها التقديم والتأخير المعطوف والمعطوف عليه "ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس، إنك إذا قلت: قام وزيد عمرو، فقد جمعت بين عاملين، أحدهما (قام) والآخر(الواو) ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا

([1]) اللغة العربية –معناها ومبناها: 188.

([2]) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: 114.

([3]) الأشباه والنظائر في النحو: 1/148- 149.

كإعمال الأول والثاني في نحو: قام وقعد زيد، لأنك في هذا مخيّر إن شئت أعملت الأول وان شئت أعملت الثاني وليس ذلك في نحو: قام زيد وعمرو، لأنك لا ترفع عمراً في هذا إلا بالاول"[1]، ومن ذلك ايضا عدم جواز تقديم الصفة على الموصوف أو ما تعلق بها، ومن هذا الضرب قولهم[2]:

فقد والشك بين لي عناءٌ   بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

أراد: فقد بيّن لي صردٌ يصيح بوشك فراقهم، والشك عناءٌ[3].

فانه قدم بوشك فراقهم وهو معمول (يصيح)، ويصيح صفة لـ(صرد) جارية على صرد وذلك قبيح، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: (هذا اليوم رجلٌ ورد من موضع كذا)، وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها[4]. وهذا التقديم الذي يؤدي إلى اضطراب المعاني وفسادها يعد خروجاً على ما هو معروف ومتداول في اللغة، ويعد ذلك من الأساليب القبيحة التي أكثر من استعمالها بعض الشعراء، فالفرزدق كان يكثر من تقديم الصفة الثانية على الأولى كما في قولنا: مررت برجل يكلمها مارٍ بهندٍ، أي: مارٍ بهند يكلمها، فقد استعمله كثيراً في شعره، فانه كان يقصد ذلك ويتعمده، ولو ترك نفسه تجري على سجيتها لما وجد هذا الاسلوب في شعره من غير تكليف أو تعقيد، وهو مفضٍ إلى الإبهام[5]. فهذه القوانين الخاصة بما حقه أن يتقدم أو يتأخر، أي (الرتب المحفوظة) لم تسلم من خروقات وانتهاكات إذ لم تحكمها معايير صارمة لورود ما هو مخالف لذلك في التراث اللغوي العربي، "ولا عجب أن نرى القرآن يشوش (ينتهك) بعض الرتب المحفوظة كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ﴾[6]، أي: كلما مروا وهو يصنع الفلك سخروا منه لأنه كان يصنعها على أرض جافة قبل نزول الطوفان ولم يكن

([1]) الخصائص: 389/2.

([2]) خزانة الأدب: 965/1 بلا نسبة.

([3]) م.ن: 393/2.

([4]) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: 12، و=: الخصائص: 392/2.

([5]) م.ن: 114.

([6]) سورة هود: 38.

حوله بحر ولا نهر تجري فيه الفلك، فكان هذا السبب مثار سخريتهم، وذلك قوله: ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ ﴾[1]، أي: ناداه وهي تجري، ففي الحالتين تقدمت جملة الحال على عاملها وهو ما لم تعترف به قواعد النحاة، ويشبه هذا قول الفرزدق[2]:

وأطلس عسال وما كان صاحبا دعوتُ لناري موهنا فأتاني

أي: أتاني ولم يكن صاحباً، أو: دعوت ولم يكن لي صاحبا"[3].

فإن حصل ما يغير بمواقع الكلمات في الجملة وكان ذلك على مستوى المحفوظة التي لا يجوز أن تتحرك بحرية في إطار الجملة، فان ذلك سيضفي عليها بعداً وظيفياً نحوياً آخر يختلف عما كانت عليه في الحالة الأولى ويظهر ذلك جلياً عندما تكون الرتبة هي القرينة على الباب النحوي، الذي تنتمي إليه هذه الكلمة "وتمثل الرتبة بعداً أساسياً من أبواب حد الوظيفة النحوية، ويتظافر هذا البُعد مع المعنى النحوي، والشرط الصوتي، والبعد الدلالي في تشكيل الحد الوظيفي، ومن ذلك المبتدأ، وهو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد أن تجعله لثانٍ يبتدأ به دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، أما الفاعل، فهو الاسم الذي يرتفع بانه فاعل، وهو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، وتجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلاً بالحقيقة أو لم يكن، والمفعول معه: اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كـ: سرتُ والطريق و: أنا سائر والنيل"[4].

فالواضح أن الرتبة بوصفها قرينة انتهاك تكون أوضح في الرتبة المحفوظة من غير المحفوظة، وسواء أكان حفظ الرتبة هنا من أصلها أم أنها لعارض يؤدي إلى خوف اللبس، أم لرعاية القاعدة، ويتمثل ذلك في الاستدلال على الفرق بين الفاعل، والمبتدأ

([1]) سورة هود: 42.

([2]) ديوانه: 293/2، و=: خزانة الأدب: 578/7.

([3]) البيان في روائع القرآن: 234/1.

([4]) دور الرتبة في الظاهرة النحوية: 19، في تعريف المبتدأ والفاعل =: الأصول لابن السراج: 52/1، والمفعول معه، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 201/2.

الذي خبره جملة فعلية ذات ضمير يعود على المبتدأ، والدليل هنا (الرتبة)، إن كان متقدماً فهو مبتدأ أما إذا تأخر تعين كون ذلك فاعلاً، فالتقديم والتأخير في الاسم هنا هو الفارق الوحيد الذي يعد دليلاً على المعنى النحوي[1]. وقد تعين كون ذلك مبتدأ أو فاعلاً، لأن الجملة العربية تبدأ بفعل أو مبتدأ ولا تبدأ بالفاعل لأن رتبته التأخير على فعله، كما أن الفعل رتبته التقدم على فعله برتبة الطبع، وما تقدم بالطبع رتبته محفوظة[2]، وهذه المراتب في التقديم أو التأخير، تكون "إما بالتفاضل أو بالاستحقاق بالطبع على حسب ما يوجبه المعقول"[3].

فالمعنى النحوي (الوظيفة) هو الذي يقوم على أساسه تركيب الكلام وبناء الجمل لتتخذ بذلك المعاني النحوية، "فالنظم عند الجرجاني قائم على مراعاة المعاني النحوية وقواعد تركيبها، إذ لا وجود لمعانٍ تظهر من خلال الترتيب والنظم إلا في داخل السياق، فالمعاني التي ترتب هي المعاني الوظيفية، إلا أنها قائمة على وجود علاقات نحوية تربطها بعضها ببعضها وترتبها حسب قواعد معلومة"[4].

تقديم الفاعل على الفعل:

تبدو حالات وجوب التقديم أو التأخير في نحو اللغة العربية قيوداً قنّن بها النحاة حركة عناصر الجملة في العربية، كل باب على حدة بما يحفظ للباب النحوي استقلاله الذاتي ضمن أبواب النحو العربي، فلا يحدث تقاطع متناقض في الأحكام النحوية، لأن أحكام حالات وجوب التقديم والتأخير مستندة إلى شواهد ثابتة من الاستعمال في العربية، قام النحاة بفرزها حسب الباب النحوي، فذكروا في باب المبتدأ والخبر حالات وجوب التقديم والتأخير، وكذلك في باب المفعول به، والحال، وغيرهما، وتجاوزوا الأبواب النحوية، إلى الأساليب التركيبية، كأسلوب الاستفهام، والشرط، والنفي، وغيرهما، فقننوا حركة تنقل العنصر الأول فيها بقانون الصدارة مهما كان الباب النحوي الذي يرجع إليه هذا العنصر.

([1]) البيان في روائع القرآن: 67/1.

([2]) دور الرتبة في الظاهرة النحوية: 30.

([3]) الأشباه والنظائر في النحو: 83/1.

([4]) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها – لطيفة النجار: 46، نقلا عن دور الرتبة في الظاهرة النحوية: 22.

والتقديم والتأخير من الظواهر التي تطبع الجملة العربية في تركيبها النحوي[1] وإن تقنين هذه الظاهرة قد ضبط بقوانين لخلق حالة من التوازن بين مقتضيات المعنى وقيود القاعدة، وقد تقدم الفاعل على الفعل في الجملة، وجعل سيبويه قول الشاعر[2]:

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

من باب وضع الشيء في غير موضعه، أي تقديم الفاعل على الفعل، لأن أصل الكلام: وقلّ ما يدومُ وصال، وقد حَمل ذلك على الضرورة الشعرية، "فقدّم وأخرّ مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير: فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام الا أن يبتدأ به، وهو من باب وضع الشيء في غير موضعه، ونظير ذلك قول الزباء[3]:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملنَ أم حديدا

وأصل الكلام: (وئيداً مشيها)، فقدّم وأخر كذلك لإقامة الوزن"[4] وقد حاول النحاة في هذا الشاهد أن يجدوا تأويلاً مناسباً يخرجون به من مسألة تقديم الفاعل على الفعل فقدروا للفاعل (وصال) فعلاً محذوفاً، تقديره: قلّما يدوم وصال على طول الصدود يدوم، وهذا أسهل في الضرورة، لأن الحذف مع وجود الدليل في التأويل أسهل عند النحاة من تقديم الفعل على الفعل، وقد قدر أيضا بأن (ما) في (قلّما) زائدة مؤكدة، فيرتفع الفاعل بـ (قلّ) وهو ضعيف لأن (ما) إنما تزاد في (رُبَّ) و(قلّ) لتليها الأفعال وتصير من الحروف المخترعة لها[5]. "وقد حكى ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور أنهما قالا في:

.... وقلما وصالُ على طول الصدود يدوم

إن (وصال) فاعل بـ (يدوم) المذكور لا بالمحذوف، والذي سوّغ ذلك الضرورة"[6].

([1]) علم الجمال اللغوي، (المعاني – البيان – البديع) – د. محمود سليمان ياقوت: 75/1.

([2]) الكتاب: 31/1، نسبه الى عمر بن أبي ربيعة، والبيت لمرار الفقعسي في ديوانه: 480، =: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 876/2.

([3]) مجمع الأمثال: 236/1.

([4]) تحصيل عين الذهب: 62.

([5]) م.ن.

([6]) التصريح بمضمون التوضيح: 239/2- 240.

إن مـن الأحكـام القطعيـة للفاعـل وقوعـه بعـد المسـند، فيشـترط في الفاعـل التأخر، فلا يقال في: قام زيدٌ، زيدٌ قام، مع إرادة إسناد الفعل إلى زيد ويتوجب في هذا أن يكون (زيد) مبتدأ، ووجب تقدير (الفاعل) ضميراً مستتراً، ففي (قام) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد، وزيد مبتدأ، وقام وفاعله خبر لـ (زيد)، "وإما فاعلاً حال كونه محذوف الفعل، في نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[1]، فأحد فاعـل لفعـل محـذوف يفسـره المذكور والتقـدير: إن اسـتجارك أحـد مـن المشـركين استجارك، وانما لم يجعل (أحد) مبتدأ وجملة "استجارك خبره من غير حذف لأن أداة الشـرط موضوعة لتعليق فعل: يفعـل، فهـي مختصـة بالجملـة الفعليـة علـى الأصـح عنـد جمهـور البصـريين خلافـاً للاخفـش والكـوفيين"[2] لأن الكـوفيين أجـازوا أن يتقـدم الفاعل على الفعل العامل فيه، فمسألة تقديمـه علـى الفعـل فيها خـلاف، ومـا ذكـر مـن وجوب تأخير الفاعل عن المسند، وقد تمسك الكوفيون بقول الزبـاء: مـا للجمـال مشـيها وئيداً ...، ووجه التمسك أن (مشيها) روي بالرفع، ولا يجوز أن يكون مبتدأً إذ لا خبر له الا وئيدا، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلاً بـ (وئيداً)، فـاعلاً مقـدماً عليه، إذ تقدم الفاعل على المسند وهو المدّعى.

وهـو عنـد البصـريين ضـرورة، والضـرورة تبـيح ذلـك، أو (مشـيها) مبتـدأ حـذف خبره، لسد الحال مسده، أي: يظهر وئيدا.

أما الضرورة، فلا مبرر لهـا، إذا فهمنـا الضـرورة علـى أنهـا اضـطرار لا اختيـار، لـتمكن الشـاعر مـن النصـب علـى المصـدرية، أو الجـر علـى البدليـة، مـن الجمـال بـدل اشتمال[3]، وإلاّ يكون ذلك فهو من باب تقديم الفاعـل علـى الفعـل، ففـي جملـة: شـاهد زيدٌ خالداً، نسق ترتيبي متكون مـن الفعـل (شـاهد) والفاعـل (زيـد) والمفعـول بـه (خالـد) ويمكن تمثيله بما يأتي: فعل + فاعل + مفعول به

ويمكن إجراء تغيير في ترتيب الجملة على النحو الآتي:

- خالداً شاهد زيدٌ،

([1]) سورة التوبة: 6.

([2]) التصريح بمضمون التوضيح: 243/2.

([3]) م.ن: 246/2.

- زيدٌ شاهد خالداً،

ففي الجملة الأولى أصبح نسق القاعدة على الشكل: مفعول به + فعل + فاعل، أما في الجملة الثانية فقد أصبح نسق القاعدة على الشكل: مبتدأ + فعل + فاعل مستتر + مفعول به لأنه لا بد هنا بعد تقدم الاسم المرفوع على الفعل إضمار فاعل، ورفع الاسم المتقدم على الابتداء، لا على الفاعلية، لأن نمط الجملة تحول هنا من جملة فعلية إلى جملة إسمية فاسند الاسم المرفوع إلى جملة لا إلى فعل، ففقد الاسم المرفوع صفة الفاعلية، وأصبح مبتدأ، والعناصر الثلاثة المتبقية: فعل + فاعل مستتر + مفعول به، مساوية لعنصر واحد هو الخبر، فيصبح النسق النهائي لها بعد التقديم والتأخير: مبتدأ + خبر[1]، فجملة متكونة من (فعل + فاعل) عند النحاة هي من الأنساق الصلبة التي لا تقبل الحركة من تقديم وتأخير بهذين العنصرين، وسوّغ النحاة ذلك بفقد الوظيفة الإعرابية، ولا يمكن معه بقاء الوظيفة الإعرابية كما هي.

دور الرتبة في التمييز بين الوظائف النحوية:

سبقت الإشارة إلى أن الرتبة تكون قرينة دالة على الانتهاك، وهي تمثل بعداً أساسياً في تحديد الوظيفة النحوية أو (الباب النحوي)، فضلا عن قرائن أخرى، فقد وجه النحاة عناية خاصة لدور الرتبة وخاصة عند خوف اللبس، ويتجلى ذلك واضحاً عند خفاء العلامة الإعرابية التي تعد من الأركان المهمة التي تتكئ عليها الجملة في تحديد الأبواب النحوية، وانتماء مفردات الجملة إلى أي باب من أبواب النحو، وسبقت الإشارة إلى أن تحديد وظيفة زيد في قولنا: قام زيد، وزيد قام، يتوقف على مرتبة زيد فإذا تقدم تعين كونه مبتدأ خلافا للكوفيين الذين أجازوا تقديم الفاعل على فعله[2]، وتعين كونه فاعلاً في الجملة الثانية، لأن رتبته التأخر عن الفعل، وفي هذا السياق تحدث النحاة عن (الرتبة) في حال خفاء العلامة الإعرابية التي يتعذر ظهورها على الأسماء المقصورة، ففي قولهم: ضرب موسى عيسى، انتهاك، إذ لم تظهر على أي اسم علامة إعرابية دالة على تعيين الفاعل أو المفعول، ولأن المعنى هنا لا يعيننا على معرفة الضارب من المضروب تعين الاحتكام إلى الرتبة، فرتبة الفاعل التقدم على المفعول ورتبة المفعول

---

(1) مجلة عالم الفكر، ع4، مج31، 2003، الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية – د.حسين الملخ: 231.

(2) التصريح بمضمون التوضيح: 293/2.

التأخر، وعلى الرغم من أن رتبة المفعول غير محفوظة في النظام التركيبي للجملة، تعيّن هنا حفظها في هذا الاستعمال لخوف اللبس، ولأن أمن اللبس متوقف عليها فقد عوّل النحاة على الرتبة وجعلوها محفوظة، ومثل ذلك يقال في: (أخي صديقي)، فكما تعيّن أن يكون (موسى) فاعلاً، تعيّن أن يكون (أخي) مبتدأ و(صديقي) خبراً، فحافظ هنا على الرتبة، لأنها تزيل اللبس، وتعد القرينة الرئيسة الدالة على الباب النحوي[1].

أما إذا كان هناك "دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه في التقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى الكمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية، أو الجمع جاز لك التصرف: أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون، ... وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الاتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان، نحو: ضرب يحيى نفسه بشرى"[2]، أي إذا أمن اللبس جاز التقديم بين الفاعل والمفعول إذا كانت هناك دلالة معنوية أو لفظية لتعيين الفاعل والمفعول أما في "جملة: ضرب عيسى موسى، وضرب موسى عيسى، عيسى (فاعل) بالضرورة في الجملة الأولى، وموسى (فاعل) بالضرورة في الجملة الثانية وعيسى مفعول، مع أن الأمر خلاف ذلك في جملة: ضرب عيسى زيد، ومما يوحي بصدق هذه النمطية على العربية بعض القيود على الإضمار، فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظاً أو رتبة، فمما يتقدمه لفظاً: ﴿ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[3]، ومما يتقدمه رتبة: دخل مكتبه زيدٌ، فان صح قيد النحاة وجب أن تكون الرتبة الأصلية كما ذكرت"[4].

يظهر من ذلك أنه إذا كانت قرينة دالة على الوظيفة النحوية، جاز أن يتقدم المفعول أو يتأخر، أما إذا اختفت العلامة الإعرابية وصار الانتهاك (عرفاً ونظاماً) معياراً للتمييز وجب "الحكم بفاعلية المتقدم، ومفعولية المتأخر، وذلك لأن الفاعل يتقدم على

([1]) اللغة العربية –معناها ومبناها: 208.

([2]) الخصائص: 36/1.

([3]) سورة البقرة: 124.

([4]) اللسانيات واللغة العربية: 106/1- 107.

المفعول بالرتبة فهو أقرب إلى الفعل من المفعول"[1].

يتبين من هذا أن الانتهاك – يكون أحياناً – دليلاً هادياً – حتى إلى المعاني النحوية العريضة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وذلك عندما يتعذر ظهور العلامة الإعرابية تعذراً يفضي إلى الالتباس في المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة، وليس المقصد من هذا التقرير أن كل خفاء للعلامة يفرز اللبس والاحتمال، ذلك أننا نرد على كثير من الجمل التي لا تظهر فيها العلامة فتقتضِ المتعين منها، مسترفدين قرائن سياقية وأنظاراً خارجية[2] فإهدار قرينة معينة كالعلامة الإعرابية كما مثلنا، يؤدي إلى الاستعانة والاتكاء على قرينة أخرى كما مثلنا في ضرب عيسى موسى، إذ كانت قرينة الرتبة هي المعوّل عليها في تحديد المعنى الوظيفي لمفردات الجملة.

الفصل والاعتراض:

مع اهتمام النحاة بتوالي أجزاء الجملة من تقديم وتأخير، ظهرت قضية تتعلق بقواعد الترتيب في الجملة، وهي: الفصل والاعتراض، وهو أحد الأساليب التي أولها النحاة بوصفها انتهاكاً أو مخالفة لقواعد الترتيب في سياق الجملة الواحدة "وهذه الدعاوى ترتكز على قصور خاص للنصوص لا يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل أو تكشف عن هذه الخصائص من نظم محددة في العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي جميعاً، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد المنظمة لها في النحو"[3].

وثمة فرق مفهومي بين الفصل والاعتراض، فالفصل يكون جزءاً من الكلام وله محل من الإعراب، أما الاعتراض فلا يكون جزءاً من التركيب بل جملة مستقلة ليس لها محل من الإعراب بحسب مجيئه في السياق[4]، "ولفظ الفصل يستعمل بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس من النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده، أو

([1]) دور الرتبة في الظاهرة النحوية: 171.

([2]) ظاهرة اللبس في العربية – جدل التواصل والتفاصل – د. مهدي أسعد عرار: 130.

([3]) أصول التفكير النحوي: 285.

([4]) آثار الدارسين لمشكل المتنبي – رسالة ماجستير: 109.

كشف عن علامته باصطلاح الاعتراض ولكن تتبع سور الاستخدام المختلفة لهذا اللفظ تشير إلى هذا المضمون، فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزئي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزءي الجملة عملاً وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى"[1].

وأقبح الفصول ما كان بين جزأين يفتقر أحدهما إلى الآخر ويحتاجه، فـ "كلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما"[2]، وذلك إنما يكون في الموصول وصلته، أو المعطوف والمعطوف عليه، أو التابع والمتبوع، أو المضاف والمضاف إليه، وربما يصل ذلك إلى طرفي الإسناد لأن الأصل في طرفي الاسناد أن يتقاربا، ولكن وجود القرينة الدالة على المعنى يبرر التباعد بينهما، إما إلى درجة ضئيلة، كالفصل بينهما باحدى مفردات الجملة أو ملحوظة تتوسط الجملة المعترضة بينهما[3].

ومن الفصول ما كان بأجنبي، كما فصل بين (قد) و(الفعل) في قول الشاعر[4]:

فقد والشك بيّن لي عناء ... بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

"ففيه من الفصول ما اذكره، وهو الفصل بين (قد)، والفعل الذي هو (بيّن) وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال، ألا تراها تعد مع الفعل كالجزء منه، ولذلك دخلت (اللام) المراد بها توكيد الفعل على قد ... وفصل بين المبتدأ الذي هو (شك) وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله: (بيّن لي) وفصل بين الفعل الذي هو (بيّن) وبين فاعله الذي هو (صرد) بخبر المبتدأ الذي هو عناء"[5] ومما يتعلق بذلك مفهوم المسافة الذي تحدث عنه الدكتور تمام حسان في كتابه: البيان في روائع القرآن، فقسمها إلى: حسية، ومعنوية:

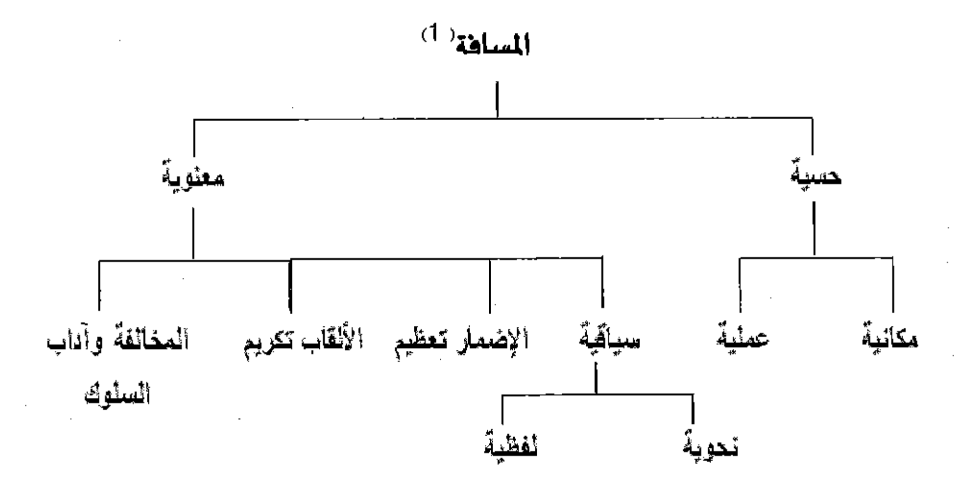
([1]) أصول التفكير النحوي: 338- 339.

([2]) الخصائص: 392/2.

([3]) نظرية اللغة في النقد العربي: 216.

([4]) =: خزانة الأدب: 965/1.

([5]) البيان في روائع القرآن: 31/2.



والذي يهمنا من هذا التقسيم ما يتعلق بالمسافة المعنوية السياقية النحوية، فهناك ثوابت في قواعد النحو العربي كانت معروفة لدى المتكلمين والمقعدين لهذه اللغة، من هذه الثوابت، أقسام الكلمة، اسم، وفعل، وحرف، ونوع الكلمة أو عددها، أو من ناحية الإعراب كونها مبنية أو معربة، وكونها معرفة أو نكرة، وهذه الثوابت كانت محط عناية من النحاة العرب "منذ انشغالهم بالنحو بتجريد هذه الثوابت والأصول التي تنضوي تحتها قواعد البناء النحوي للغة"[2] وهذه الثوابت تتقاطع فيما بينها ولا تجتمع في عنصر لغوي واحد، فالاسم والفعل والحرف أقسام، والعلاقة بين كل قسم وصاحبه علاقة تقابل وسلب تتقاطع مع الأقسام الأخرى عند الاستعمال، فلا تجتمع في عنصر واحد، كأن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، ومثله في ذلك، العدد والنوع والتعيين والذكر ...[3].

لقد حظي معظم هذه الثوابت بالعناية والاهتمام من النحاة، ما عدا ثابت المسافة بفرعيه، القرب والبعد، إذ إن عنايتهم بالمسافة كانت محدودة بالحدود الضيقة الآتية:

1. قد تكون (الإشارة) إلى قريب أو إلى بعيد.

([1])البيان في روائع القرآن: 33/2.

([2]) = : م.ن: 33/2.

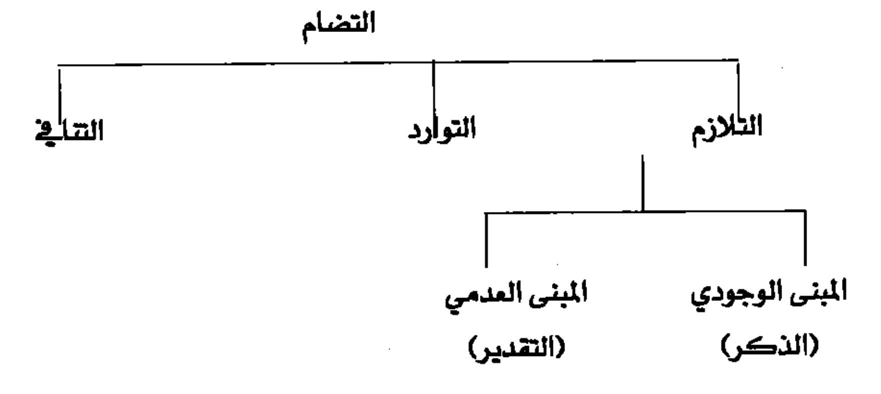
([3]) م.ن: 34/2- 35.

2. قد يكون المنادى قريباً أو بعيداً.

3. الضمير يعود إلى أقرب مذكور.

فمن الواضح أن أية علاقة نحوية بين عنصرين من عناصر السياق تكون سبباً من أسباب الانتهاك، فهي تكون أوثق سبكاً وأبعد عن اللبس إذا قرب أحد العنصرين من الآخر، وليس هذا الأمر محصوراً في المجالات الثلاث السالفة الذكر، فقرب أحد طرفي الإسناد من الآخر وقرب المتعدي من المفعول وقرب التابع من المتبوع، وقرب الشرط من الجواب، وعدم الفصل بين هذين المتلازمين كل أولئك يشهد على فضل التقارب بين العنصرين المترابطين، غير أن القرب لا يكون ضرورة إلا عند خوف اللبس بسبب قيام قرينة الانتهاك ودلالاتها على المعنى المقصود، لذلك كان من الممكن الترخص في القرب بواسطة المطل أو الفصل أو الاعتراض، أو غير ذلك[1].

فالفصل ظاهرة أخرى من ظواهر الانتهاك، وهي ثنائية قرينتها (التضام)، والتضام نوعان: فصل بالمعنى النحوي، وفصل بالمعنى البلاغي، والذي يهمنا هنا هو (الفصل) بالمعنى النحوي، فدلالة الاصطلاح هنا مختلفة عن دلالته بالمعنى البلاغي الذي يتعلق بمفهوم العطف بأحد حروف العطف، أو تركه، وهو ما يطلق عليه (الفصل والوصل)، والتضام هو من القرائن المعنوية، ويقسم على:



فالتلازم فرع عن قرينة (التضام) التي تعد من القرائن المعنوية المهمة، التي تضم

([1])البيان في روائع القرآن: 109/1.

إلى جانب ذلك، التوارد، والتنافي، والذي يفهم من مصطلح (التلازم)، وجود علاقة تلازمية تربط بين شيئين يقتضي وجود أحدهما وجود الآخر، فالمبنى الوجودي يتعلق بعناصر موجودة في التراكيب في الجملة الواحدة ينبغي لكليهما أن يتلازما، إلى درجة أنه لا يصح الفصل بينهما، فكما قال ابن جني:"كلما أزداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما"[1] وقد قع الفصل بين المتلازمين، ويكون ذلك من قرائن التضام، فالمضاف علاقته بالمضاف إليه علاقة تلازمية، ويقترن وجود أحدهما بالآخر ضمن المبنى الوجودي، "فمن الفصل مثلاً ما يحدث من:

1. الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وبين جزئي الجملة المنسوخة.
2. الفصل بكان الزائدة بين ما والتعجب.
3. الفصل بما الكافة بين إن واسمها.
4. الفصل بإن الزائدة بين (ما) النافية ومنفيها.
5. الفصل بما بين ليت ومدخولها.
6. الفصل بالقسم والظرف المجرور بين إذاً والمضارع.

والملاحظ أن الفواصل هنا معظمها من الأدوات، فلا يخرج عن ذلك إلا ضمير الفصل وجملة القسم وشبه الجملة وهو الظرف أو الجار والمجرور، أما عدم الفصل فيتضح من منعه في الحالات الآتية:

1. منع الفصل بين (لا) النافية للجنس ومدخولها.
2. منع الفصل بين الصفة والموصوف.
3. منع الفصل بين العاطف والمعطوف.
4. منع الفصل بين النواصب (إلا ، وإذا) والمضارع.
5. منع الفصل بين الموصول والصلة.
6. منع الفصل بين الجار والمجرور إلا ما شذ من الفصل بكان الزائدة[2].

لذا نلاحظ أن المجموعة الأولى ترد في التراث النحوي لأنها من الفصول التي يجيزها الاستخدام ويعزز ذلك وجودها في التراث العربي، أما النوع الثاني مع قلة وروده في التراث العربي، إلا أن النحاة لم يجيزوا ذلك، لأن التلازم بين (لا) النافية للجنس مثلا

([1]) الخصائص: 392/2.

([2]) اللغة العربية – معناها ومبناها: 223.

وبين اسمها تلازماً جعلها مبنية مع اسمها كتلازم جزئي (أحد عشر) وكذلك المضاف والمضاف إليه، أو الموصول وصلته، وهذا الارتباط بين الكلمات يكون بدرجات متفاوتة "وجعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلى الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلى الجملة أجنبياً عنها، لذا كرهوا أن يفصل بين المتلازمين بأجنبي، وان لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعترضة لما لها من استقلال في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام"[1]، وواضح مما قدم أن النحاة قد حاولوا المحافظة على مستوى المثالية في اللغة، والحرص على إظهار النصوص المخالفة بتأويلها على وفق الوسائل المعتمدة فيه، فظل مبدأ يرى إمكانية الانصراف عن ظاهر العبارة إلى تقديم صورة تقديرية تجعل تلك النصوص خاضعة لقواعد النحاة ومتسقة معها[2].

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

حين وضع النحاة للجملة في بنائها التركيبي نمطاً جعلوا للمفردات في البنية التركيبية في سياق الجملة درجات متفاوتة من الارتباط، وجعلوا الترابط بين أجزائها مهماً وعلى وجه الخصوص ما يوصف من تلك الألفاظ بالتلازم، فلقد تعرض النحاة في حديثهم عن الإضافة على مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه. قد زعم كثير من النحاة أنه لا يفصل بين المتضايفين، المضاف والمضاف إليه، إلا في الشعر خاصة، لان المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه، وواقع موقع تنوينه وعدّ ابن جني الفصل بين المضاف عندهم بمنزلة اللفظ الواحد[3].

وعدّ ابن جني الفصل بين المضاف والمضاف إليه من أقبح الفصول، وجعل الفصل بين الفعل والفاعل فأجنبي دون ذلك بالقبح. وكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الانفصال بينهما[4].

وقد "يؤدي هذا الفصل إلى القبح في النظم والصعوبة في التوصل إلى المعنى، وإن

(1) البيان في روائع القرآن: 109/1.

(2) نظرية اللغة في النقد العربي: 202.

(3) التصريح بمضمون التوضيح: 222/3.

(4) الخصائص: 392/2.

كان خُرّج على أنه ضرورة يجوز للشاعر دون الناشر"[1] وفي جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ويعود الخلاف إلى نوع الفاصل فقد "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى انه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"[2]، وإنما فصل بين المضاف والمضاف إليه بأشياء منها، الظرف، ومنها المجرور، ومن الفصل الذي جاء بالظرف قول الشاعر عمرو بن قميئة[3]:

لما رأت ساتيدما استعبرت ... لله در اليوم من لامَها

وقول أبو حية النميري[4]:

كما خطَّ الكتاب بكف يوماً ... يهودي يقارب أو يزيل

ففصل بين المضاف (درّ)، والمضاف إليه (من) في البيت الأول بـ (اليوم) وهو ظرف، ولا يمكن إضافة (درّ) إلى (يوم)، لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل[5]، وكذلك في بيت أبي حية النميري إذ فصل بين (كف) و(يهودي) بالظرف (يوما) أي أضاف كف إلى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبي عن المضاف لأنه ليس معمول له[6]، "وهذا لا يكون فيه إلا هذا، لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل"[7].

وكما فصلوا بينهما بالظرف في البيتين السابقين، فقد فصلوا أيضا بالجار والمجرور، كما في قول ذي الرمة[8]:

كأن أصوات من إيغالهن بنا ... أواخر الميس أصوات الفراريج

([1]) علم الجمال اللغوي: 80/1.

([2]) الانصاف في مسائل الخلاف: 382/1.

([3]) الكتاب: 178/1، ديوان: 182، و=: خزانة الأدب: 405/4، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 817/2.

([4]) م.ن: 179/1، و=: خزانة الأدب: 219/4.

([5]) تحصيل عين الذهب: 142.

([6]) التصريح بمضمون التوضيح: 233/3.

([7]) الكتاب: 179/1.

([8]) م.ن: 179/1، و=: ديوانه: 105.

أي: "كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج"[1]، ففصل بينهما ؛ بين المضاف (أصوات)، والمضاف إليه (أواخر) بالجار والمجرور (من ايغالهن) والجار والمجرور الآخر (بنا)، وربما يتحقق هنا في هذا الموضع كما ذكر سابقا بـ (المسافة النحوية) التي تعني قرب أو بعد العامل بالمعمول أو ما حصل هنا من بعد بين المضاف والمضاف إليه الذي ربما يؤدي إلى اللبس إذا لم يتضح المعنى وينكشف المقصود.

أما إذا كان المضاف والمضاف إليه على نية الانفصال، نحو قولهم:"يا سارق الليلة أهل الدار، فتقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهلَ الدار، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام، كما قيل: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاما، فاللفظ يجري على قوله، هذا معطي زيداً درهماً"[2]، فإن نونت فقلت، يا سارقاً الليلة أهل الدار، فإن الحد أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً، ويكون الليلة ظرفاً، لأن هذا موضع انفصال، وإن شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام، ولا يجوز: يا سارق الليلة أهلِ الدار، إلا في الشعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور، فاذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب، تكون الأسماء فيه منفصلة، قال الشاعر[3]:

ربّ ابن عم لسُليمى مشمعل   طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسل

هذا على: يا سارق الليلة أهلَ الدار، وقال الأخطل[4]:

وكرّار خلف المُحجَرين جوادَهُ   إذا لم يحامِ دون أنثى حليلُها

"فإن قلت: كرّار وطباخ، صار بمنزلة طبخت وكررت، وتجريهما مجرى السارق حيث نونت على سعة الكلام"[5]، فلم يفصل هنا في هذين الشاهدين بين المضاف والمضاف إليه، إذ أعمل المضاف (طباخ) في البيت الأول و(كرّار) في البيت الثاني بـ(زاد) و(جواد) حملاً على الفعل لأن كل واحد منهما جعله اسم فاعل عمل فنصب مفعولاً به، فأجراه مجرى الفعل (طبخ) والفعل (كرّ)، فلم يضفهما إلى هذين المفعولين بل جعل الإضافة إلى الظرف ونصب المضاف إليه، أما لو قال: (طباخ ساعات

([1]) الخصائص: 407/2، و=: ضرائر الشعر: 151.

([2]) الكتاب: 176/1.

([3]) م.ن: 177، و=: ديوان الشماخ: 307، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1227/3.

([4]) الكتاب: 177/1، شرح ديوانه: 620/2.

([5]) م.ن: 177/1.

الكرى زادِ الكسل) أو: (وكرّار خلف المجرين جوادِه)، لكان ذلك من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي أقتصر فيه على الشعر دون النثر، ولكان من قبيل قولهم: يا سارق الليلة أهلِ الدار، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنما لم يجز الفصل بينهما، لأن الإضافة إنما تدل على اتصال المضاف بالمضاف إليه، ولذا حذف التنوين لأن التنوين إنما يدل على الانفصال، والإضافة تدل على اتصال الاسم فتناقض معناها[1].

وقد وقف النحاة من الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور موقفاً متشدداً، إذ لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور، وهو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك وعدّوه من قبيل الضرورات في الشعر، فقد ورد ذلك عن العرب في الشعر كثير[2]، وقد فصل بينهما بالمفعول به في قول الشاعر[3]:

فزججتها بمزَجّة ... زجّ القلوص أبي مزادة

فالشاهد فيه أنه فصل بين (الزج) و(أبي مزادة) بـ (القلوص) وهي مفعولة، والتقدير: زج أبي مزادة القلوص، ومع هذا لا يجوز في شعر ولا غيره[4]، فأقحم المفعول بين المضاف والمضاف إليه مع قدرته أن يقول: زج القلوص أبو مزادة، ليكون من باب إضافة المصدر إلى مفعوله بدل إضافة المصدر إلى فاعله، وكلاهما جائز[5]. ولما كان لذاك تأثير على وزن البيت وأنه يستقيم دون حمل على الضرورة، ولحافظ الشاعر على اتساق القاعدة مع الاستعمال.

كما فصل بينهما بالمعطوف، كما في قول الشاعر[6]:

يا من رأى عارضاً أسرّ به ... بين ذراعَي وجبهةِ الأسد

([1]) شرح جمل الزجاجي: 75/1.

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 382/1.

([3]) الكتاب: 176/1، و=: خزانة الأدب: 415/4، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 190/1.

([4]) تحصيل عين الذهب: 140، و=: الإنصاف في مسائل الخلاف: 383/1.

([5]) الخصائص: 408/2.

([6]) الكتاب: 180/1، و=: خزانة الأدب: 319/2، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 257/1.

يريد: بين ذراعي الأسد وجبهته، فقدم المعطوف وحرف العطف، وفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وحذف الضمير لفهم المعنى، هذا ما ذهب إليه سيبويه في تأويل هذا البيت، أما المبرد فقد ذهب إلى ان ذلك من باب حذف المضاف من الأول لدلالة المضاف إليه الثاني عليه، أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد[1]، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه باسم آخر وحذف التنوين من الاسمين في قول الشاعر[2]:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكم   لا يُلقينكم في سوأةٍ عمر

فقد أقحم (تيم) الثاني "بين تيم الأول وما أضيف إليه، لأن الفائدة في تكرير الاسمين وإفرادهما سواء إذا كانا لشيء واحد، فكأنه قال إنما أضاف اسماً واحداً إلى عدي فحذف التنوين منهما للإضافة"[3] وحَمْلُه على حذف المضاف الأول لدلالة الثاني عليه أولى لأن التنوين حذف منهما على نية الإضافة.

الحمل على المعنى:

ويخص هذا المعنى القواعد المنظمة للمطابقة بين أجزاء الجملة، إذ أقر النحاة وجود تفرقة نوعية من المذكر والمؤنث، وتفرقة كمية بين المفرد والمثنى والجمع، والحمل على المعنى هو من الأساليب التي لاذ بها النحاة لتأويل النصوص المنتهكة المخالفة لمبدأ المطابقة ؛ سواء أكان ذلك فيما يخص المذكر والمؤنث أم كان ذلك مما يخص المفرد والمثنى والجمع، وقد وردت في هذا الصدد عن النحاة مصطلحات خاصة للتعبير عن هذا الخروج، بتأويله، منها الحمل على المعنى، أو رد الفرع إلى الأصل، أو حمل الأصل على الفرع، ورد الفرع إلى الأصل، أو حمل الأصول على الفروع هو في جوهره نوع من الحمل على المعنى، ومن ثم يمكن أن يُعبّر عن هذين الأسلوبين بأسلوب واحد، هو: (الحمل على المعنى)، ويُعضّد ذلك ما فعله ابن جني[4] حين عالج تلك الظواهر في (باب شجاعة العربية)، إذ لم يلجأ إلى الفصل بين الأسلوبين، وتحدث عن

([1]) المقتضب: 229/4، و=: علم الجمال اللغوي: 81/1.

([2]) الكتاب: 205/2، و=: ديوان جرير: 212/1.

([3]) تحصيل عين الذهب: 78.

([4]) الخصائص: 413/2.

ذلك كله تحت مسمى واحد أطلق عليه (الحمل على المعنى)[1]، وقد تناول ابن جني الشواهد المتعلقة في هذا الباب والتي تخص هذا الموضوع على أنها أساليب تتسم بالجرأة، والخروج على المقررات اللغوية المثالية[2] وهذا الخروج أو الخرق يعد انتهاكاً لتلك القوانين والقواعد الخاصة بضبط هذا المبدأ، من حيث المطابقة بين المذكر والمؤنث أو المفرد والمثنى والجمع، أو حمل الأصول على الفروع، وقد قال فيه: "اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً"[3]، وقد وصف هذا الأسلوب أيضا بأنه:"قسم من التأليف دقيق المسلك، بعيد المذهب، يحتاج إلى فضل معاودة وزيادة تأمل"[4].

وتأويلات النحاة مقروءة في معالجة هذه الظواهر، وقد عُدت من أهم أساليب تأويل النصوص المنتهكة الخارجة عن قواعد التطابق، لكثرة ورود ذلك – كما ذكر ابن جني – في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعره ونثره، وبوصفه خروجاً عن نظام مهم يحكم المتكلمين ويجعل كلامهم ونظمهم خاضعاً لقوانين تحتم عليهم التطابق بين المذكر والمؤنث، أو المفرد والمثنى والجمع، والحمل على المعنى: "يبدأ من الأحكام المأخوذة من القاعدة بمحاولة إسباغها على النص، ويعتمد ذلك على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها في مجال التطبيق"[5] من حيث مراعاة الفرق بين المفرد والمثنى والجمع، والفرق بين المذكر والمؤنث[6]، وقد ورد مبدأ المخالفة هذا في نصوص كثيرة ؛ إذ ورد في القرآن الكريم، وفصيح الكلام شعره ونثره، وقد أوّل ذلك وعُدّ من باب الحمل على المعنى، وهو واقعٌ كثيراً في اللغة، مثل قوله تعالى :

([1]) مجلة كلية التربية – الجامعة الليبية، ع2، 1971، التأويل في النحو العربي، أهدافه ووسائله – د. علي أبو المكارم: 45.

([2]) نظرية اللغة في النقد العربي: 258.

([3]) الخصائص: 413/2.

([4]) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: 106.

([5]) أصول التفكير النحوي: 286.

([6]) =: آثار الدارسين لمشكل المتنبي –رسالة ماجستير: 94.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾[1]، ثم قال: ﴿ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾[2] قيل فيه: إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك[3].

إذا اجتمع عندنا الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، أيهما أفضل أن يحمل على المعنى أم على اللفظ؟ يقول السيوطي في ذلك:"إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، بُدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفيٌّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، واللفظ مقدم على المعنى، لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحت المراد أولاً، ثم رجعت إلى غير المراد، لأن المعول على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين"[4]، ويفهم من كلام السيوطي إنه إذا اجتمع الحمل على المعنى والحمل على اللفظ بُدئ بالحمل على اللفظ لأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، أما المعنى فراجع إلى مراد المتكلم[5]، فكان الأولى أن يُبدأ بالظاهر ثم يأتي بعده ما خفي من معناه، فمن المعقول أن يحمل الشيء على ظاهره إذا طابق، ولا حاجة للتقدير، لأن التقدير يصار إليه عندما لا يوجد لفظ مطابق يُحمل عليه، وقد قال ابن حيان في ذلك:"والذي أقوله أنه متى أمكن حمل شيء على ظاهره أو قريب من ظاهره أولى من حمله على ما لا يشمله الفعل، أو يخالف الظاهر جملة"[6].

إذا حمل على المعنى فإنه لا يعاد إلى اللفظ، لأن "العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ"[7]، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف[8]، وقد "قال ابن

---

(1) سورة البقرة: 257.

(2) سورة البقرة: 258.

(3) الخصائص: 425/2.

(4) الأشباه والنظائر في النحو: 202/1.

(5) ظاهرة التغليب في العربية –د. عبد الفتاح الحموز: 156.

(6) البحر المحيط: 308/1.

(7) الخصائص: 422/2.

(8) الأشباه والنظائر في النحو: 202/1- 203.

الحاجب:إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، لأن المعنى أقوى فلا يتعدى المرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف.

واعترض عليه صاحب البسيط بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد، قال: وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل، كما ورد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قال تعالى ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا ﴾[1] فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحدٍ منهما بعد الآخر من غير ضعف"[2]، فجاز عنده أن يحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، ولا يكون ذلك على ضعف إنما يكون في القوة والجواز كحكم جواز الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ وإنهما متساويان في القوة والضعف.

تأنيث المذكر وتذكير المؤنث:

التذكير والتأنيث حالتان متضادتان، وهما يشكلان ثنائية مهمة في الانتهاك، لذلك لا يجتمعان في الشيء الواحد، و"كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرّة سواء كان حقيقي التأنيث أو لا يسمى تأنيثاً، فالحقيقي الظاهر العلامة، نحو: ضاربة، ونفساء، وحبلى، وغير الحقيقي، نحو: غرفة، وصحراء، وبشرى، والحقيقي المقدر العلامة، نحو: زينب، وسعاد، وغير الحقيقي، نحو: نار، ودار، ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء، لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقديراً"[3]، وثمة مذكر حقيقي في اللغة والواقع، وغير حقيقي أيضا، قال ابن يعيش:"فالمؤنث الحقيقي التأنيث والمذكر الحقيقي التذكير معلومان لأنهما محسوسان، وذلك ما كان للمذكر من فرجٍ خلاف الأنثى، كالرجل والمرأة ... وغير

([1]) سورة الطلاق: 11.

([2]) الأشباه والنظائر في النحو: 203/1.

([3]) شرح كافية ابن الحاجب –رضي الدين الاستراباذي: 321/3، و=: المذكر والمؤنث – المبرد: 83.

الحقيقي أمر راجع إلى اللفظ بأن تقترن به علامة التأنيث من غير أن يكون تحته معنى، نحو: البشرى، والذكرى، وصحراء، وعذراء، وغرفة، وظلمة، وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع" [1] وإنما يعود أكثر ذلك إلى (المباني الصرفية) التي تشمل فضلا عن ذلك دلالات متعددة منها، الشخص والعدد والتعيين إلى جانب النوع، فينطق الشخص بضمائر التكلم والخطاب والغيبة، والعدد بالإفراد أو التثنية أو الجمع، والتعيين بالتعريف أو التنكير، أو النوع مذكراً كان أم مؤنثاً [2].

لقد تركت هذه المقولات أثرها لدى النحاة، فضلا عن اهتمام البلاغيين الذين نجد أنهم استغلوا هذه المقولات من زاوية وجوب المطابقة بينها، وأطلقوا عليها تسميات عديدة مثل: الالتفات، والتوسع، وشجاعة العربية، والخروج على خلاف مقتضى الظاهر أو المجاز [3].

وقضية التذكير والتأنيث كانت من الأشياء التي خصها النحاة بعناية بالغة، فكان من أهم المحاور التي تناولها في هذه القضية هو (الأصل) في المذكر والمؤنث إذ "يكاد النحويون يُجمعون أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، لأن المذكر أصله مجرد من العلامة" [4] وهذا التجرد من العلامات ووجود علامات في المؤنث للدلالة عليه دفع النحاة إلى القول بأن المذكر هو الأصل، لأن الأصول تحمل معاني عامة، والفروع تحمل تلك المعاني وزيادة عليها فـ"الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد ذلك، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، والتذكير أول" [5]، وقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر وأسنده إلى ابن جني بأن "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنك تقول في المذكر: قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، ولم تأتِ للمذكر بعلامة" [6]، وقد سوّغ ابن يعيش ذلك، فقال: "التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بهما من دليل عليهما، ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً لم

([1]) شرح المفصل: 5/91- 92، و=: آثار الدارسين لمشكل المتنبي –رسالة ماجستير: 95.
([2]) اللغة العربية –معناها ومبناها: 133، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 248.
([3]) نظرية اللغة في النقد العربي: 248- 249.
([4]) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 2/123.
([5]) الكتاب: 2/22.
([6]) الأشباه والنظائر في النحو:

يحتج المذكر إلى علامة، لأنه يفهم عند الاطلاق إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن به علامة تدل عليه"[1]، فالعلامة هنا هي الفاصل لأن الفرع متضمن معنى الأصل وزيادة، يقول ابن الخشاب:"التذكير لا يحتاج إلى علامة، إذ كان هو الأصل، والأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق، وإنما ذلك أمر بابه الفروع"[2].

وفي معرض الحديث عن هذه الأصول فقد فصل النحاة فيها وتحدثوا عن أصل الأسماء، وأصل الأفعال، "الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لوجهين، أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو: شيء وحيوان، وإنسان، فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة، الثاني: أن المؤنث له علامة فكان فرعا"[3]، وكذلك تحدث النحاة عن أصل الفعل، فقد قال ابن القواس في شرح الدرة: "أصل الفعل التذكير، لأمرين، أحدهما: أن مدلوله المصدر وهو مذكر لأنه جنس، والثاني: إنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنوياً وإنما التأنيث للفاعل"[4].

وعوداً على ما سبق من إشارات إلى المذكر والمؤنث كونه حقيقياً أو غير حقيقي، فقد ميّز النحاة بين ما هو مؤنث لفظي حقيقي التذكير، وإنما يكون ذلك عندما لا يعلم ذلك أي: "إذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير، وليس يعلم، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أشير به إلى التذكير، نحو: عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن، قال طرفة[5]:

مؤللتان تعرف العتق فيهما ... كسامعتي شاة بحومل مفرد

ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير، نحو: غرفة حسنة، ولا يجوز: صاح دجاجة أنثى، على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء"[6].

---

(1) شرح المفصل: 88/5.
(2) المرتجل في شرح الجمل: 63، و=: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 86.
(3) الاشباه والنظائر في النحو: 123/2، و=: شرح المفصل: 46/4.
(4) م.ن: 126/2.
(5) ديوان طرفة: 28.
(6) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 339/3.

ومع هذا الاحتراز بين هذين النوعين وإمكان التفريق بينهما بوجود العلامات، نلاحظ أن النحاة جعلوا العلامة في المؤنث دالة على أن الأصل هو التذكير والتأنيث فرع عليه، وثمة أوضاع في الاستعمال وصيغ يستويان فيها، ومن استعمال لفظ المصدر في وضعهما، يقال: رجلٌ أو امرأة خصم وضيف[1]، ومن الصيغ التي يستويان فيها المذكر والمؤنث ما لا تلحقه التاء غالباً، مع كونه صفة لكل منهما، صيغة (مِفعال)، و(مِفعل)، و(مفعيل)، و(فَعال)، و(فِعال)، كمعطار، ومِحرَب، ومنطيق، وحَصان[2]، كما تجري صيغة (فعول) عليهما بلا تاء التأنيث، ولهذا قيل: رجلٌ أو امرأة (صبور)، وثمة خلاف بين البصريين والكوفيين في حذف التاء من نحو: (طالق)، و(طامث)، و(حائض)، و(حامل) بذريعة اختصاصها بالمؤنث عند الكوفيين، وذهب البصريون إلى حذفها بقصد النسب إليها دون الفعل، وذهب بعضهم إلى حمل اللفظ على المعنى قالوا: (شيء طالق)، أو: (شيء طامث)...[3].

وقد قيل في هذه الصيغ التي عوملت معاملة المذكر والمؤنث على وفق استعمال واحد بأن:"هذا النوع لم يعامل معاملة واحدة، أو لم يطرد فيه موقف محدد من حيث التذكير والتأنيث، فعلى حين استقرت معاملة العديد من كلماته معاملة الأسماء المذكرة وعدم إلحاق أية علامة من علامات التأنيث اللغوي، استقر من ناحية أخرى إلحاق بعض علامات التأليف بأنماط من كلماته"[4].

ومن المظاهر الأخرى التي تخص مسألة التذكير والتأنيث، مخاطبة جماعة الذكور والإناث بصيغ واحدة، فاذا جاء الخطاب بلغة المذكر، ولم ينص فيه على ذكر الرجال فإن ذلك الخطاب شامل للذكران والإناث، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[6]، لأن الخطاب هنا لم يوجه إلى جماعة الذكور دون غيرهم، بل هو موجه إلى المجموع الدال

([1]) الخصائص: 204/2.

([2]) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 223/2.

([3]) الانصاف في مسائل الخلاف: 758/2.

([4]) تقويم الفكر النحوي: 183.

([5]) سورة البقرة: 287.

([6]) سورة البقرة: 43.

على الذكور والإناث بقوله: (الذين آمنوا)، وهو موجه في ظاهره إلى جماعة الذكور دون الإناث، إلا أن الدلالة تشمل الذكور والإناث معاً[1].

إن صفة المطابقة في المذكر والمؤنث لم تسلم في قواعد النظام النحوي من انتهاكات سجلها النحاة، إذ عثروا على كثير من النصوص لم يلتزم العرب فيها بقوانين المطابقة فذكّروا المؤنث، وأنثوا المذكر، وقد ترتب على ذلك تأويل كل ما خالف ذلك، لمحاولة إسباغ القاعدة عليه، إلا أن تذكير المؤنث كان أكثر وروداً في كلام العرب، لأنه من باب رد الفروع إلى أصولها، أما تأنيث المذكر فهو قليل، لذا وصفه ابن جني بأنه أذهب في التناكر والإغراب[2]، فتأويل المؤنث بمذكر، هو من باب العودة إلى الأصل، هو من باب رد الفروع إلى الأصول، أما العكس، أي: أي تأويل المذكر بمؤنث فهو ضرب من التأويل البعيد لأنه رد أصل إلى فرع، ومن ذلك ما أورد المبرد من قول ذي الرمّة[3]:

من آل أبي موسى ترى القوم حوله كأنهم الكروان أبصرن بازيا

فقال: (ترى) ولم يقل (ترينَ) للمؤنثة، لأن المخاطبة أولا امرأة، ألا تراه يقول[4]:

وما كنت مُذ أبصرتني في خصومةٍ أراجع فيها يا ابنة الخير قاضيا

ثم حوّل المخاطبة إلى رجل، والعرب تفعل ذلك[5]، وقد قدّر النحاة ذلك بأن حملوه على المعنى، أما البلاغيون، فقد راحوا يبحثون في الجوانب الفنية وراء هذا الإخلال، فأدخلوه في باب المجاز، كما فعل أبو عبيدة، بقوله: "مجاز ما أظهر من لفظ المؤنث ثم جعل بدلاً من المذكر، فهو وصف بصفة المذكر بغير الهاء، كذلك قال: ﴿ السَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾[6] جعلت السماء بدلاً من السقف بمنزلة تذكير سماء البيت"[7].

لما كانت العربية قائمة على التفريق بين المذكر والمؤنث فلقد "وجب أن يوازي

([1]) الصاحبي: 305.
([2]) الخصائص: 417/2.
([3]) ديوانه: 733.
([4]) ديوانه: 733.
([5]) الكامل: 271/1.
([6]) سورة المزمل: 18.
([7]) مجاز القرآن: 15/1، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 257.

هـذا التفريـق علامـات تلحـق بالفعـل، لتكـون علمـاً علـى إسناده إلى مـذكـر أو مؤنـث، فكانت التاء الساكنة مميزة للمسند إليه المؤنث من المذكر، وذلك جارٍ على قياسها على تاء التأنيث اللاحقة للاسم"[1]، وهكذا يستقيم لنا أن نقول:

إشترى زيدٌ كتاباً

واشترت هند كتاباً

باثبات التاء في المؤنث وتركها في المذكر، وهذا الوجه من المطابقة لا اختلاف فيه ولا تباين، وعليه تبنى الأحكام الأخرى، ومع انه استقر للفعل المسند إلى مؤنث أن تلحقه التاء[2].

وقد جاء في الشعر ما لم يخضع لهذه القواعد، قواعد المطابقة فجاء على تذكير المؤنث، كقول الشاعر[3]:

فـلا مُزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا ولا أرْضَ أبْقَـلَ إبقالَهـا

وقد حمل ذلك على المعنى وجعل الأرض مذكراً لدلالتها على (الموضع) المذكر أو المكان، وفي هذا الشاهد من الموضع يجب أن تتصل التاء الدالة على المؤنث لأن الفعل متصل بضمير يعود على مؤنث سواء أكان حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث، ولكنه استغنى عن هذه التاء حملاً على المعنى[4]، وقد حمل على المعنى قوله تعالى ﴿ **فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي** ﴾[5]، أي: هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ** ﴾[6] فأحد تخريجات هذا أنه "إنما ذكره حملاً على المعنى، لأن الموعظة بمعنى (وعظ)، والحمل على المعنى كثير في كلامهم"[7].

([1]) التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية: 213.

([2]) م.ن: 214.

([3]) الكتاب: 46/2، و=: خزانة الأدب: 45/1، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 640/2.

([4]) التصريح بمضمون التوضيح: 272/2- 273.

([5]) سورة الأنعام: 78.

([6]) سورة البقرة: 275.

([7]) التباين وأثره في تشكل النظرية اللغوية العربية: 218.

وعليه قول الحطيئة[1]:

ثلاثــــةُ أنفــــسٍ وثـــــلاثُ ذَوْدٍ لقـــد جـــارَ الزمـــانُ علـــى عيَـــالي

أي: يريد ثلاثة أشخاص، والشخص مذكر، فكذلك أنث بها في الثلاثة"[2]، وقال القتّال الكلابي[3]:

قبائلُنـــا سَـــبْعٌ وأنـــتمْ ثلاثـــةٌ وللسَّـــبْعُ خـــيرٌ مـــن ثـــلاثٍ وأكثـــرُ

فقال (ثلاثة) باثبات الهاء، وهو يريد (القبائل) حملاً على معنى البطون، لأن معنى البطن والقبيلة واحد، فكأنه قال: قبائلنا سبعٌ وأنتم ثلاثة أبطن[4]، ومثله قول بعض السعديين[5]:

هـــل تعـــرفُ الـــدارَ يُعَفّيهـــا المُـــورْ والـدّجْنُ يومـاً والعَجـاجَ المَهْمُـورْ

لكـــلِّ ريـــحٍ فيـــه ذَيْـــلٌ مَسْـــفُورْ

فقال (فيه) لأن الدار مكان فحمله على ذلك.

وتذكير المؤنث واسع في العربية، وقد ورد فيها كثيراً، لأنه من باب رد الفروع إلى الأصول ولأن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه.

أمـا تأنيـث المـذكر فكقـراءة مـن قـرأ ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[6] وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه، وقد حكى الأصمعي عن عمرو بن العلاء أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب: جاءته كتابي فاحتقرها، بتأنيث (كتاب)، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي ؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة، فعلل ذلك إذ حمله على المعنى، وهو من النثر[7]، ومما جاء بالتأنيث وهو مذكر قول النابغة

---

(1) الكتاب: 565/3، و=: ديوانه: 330، وخزانة الأدب: 570/9.

(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 988.

(3) الكتاب: 565/3، و=: ديوانه: 50.

(4) تحصيل عين الذهب: 524.

(5) الكتاب: 180/2، لحميد الأرقط في شرح أبيات سيبويه: 39/2.

(6) سورة يوسف: 10، وهي قراءة مجاهد وأبو رجاء والحسن وقتادة، =: معجم القراءات القرآنية: 151/3.

(7) الخصائص: 417/2.

الجعدي[1]:

فطافت ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ ... يكونُ النكيرُ أن تُضيفَ وتُجْأَرا

لأنه قد علم أن الأيام داخلة مع الليالي، "واعلم أن الايام والليالي، إذا اجتمعت غلب التأنيث على التذكير، والسبب في ذلك أن ابتداء الأيام الليالي، لأن دخول الشهر الجديد شهور العرب لرؤية الهلال، يُرى في أول الليل، فتصير الليلة مع اليوم الذي بعدها يوماً في حساب الشهر، والليلة هي السابقة، فجرى الحكم لها في اللفظ، فاذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي، جرى اللفظ على التأنيث، فقلتَ: أقام زيدٌ عندنا ثلاثاً، يريد: ثلاثة أيام وثلاث ليال، كقوله عز وجل: ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[2] وعلى هذا وقع التاريخ بالليالي دون الأيام، فلذلك قال: سار خمس عشرة، فجاء بها على تأنيث الليالي"[3]، وقال النواح الكلابي[4]:

وإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ ... وأنت بريء من قبائلها العشر

فأنث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها، حملاً على معنى القبائل، لأنه أراد بالبطن القبيلة، وقد بين ذلك بقوله: من قبائلها العشر[5]، وقال عمر بن أبي ربيعة[6]:

فكان نصيري دون من كنتُ أتقي ... ثلاث شخوصٍ كاعبانِ ومُعصرُ

فقال: (ثلاث شخوص) بحذف الهاء من (ثلاثة) حملاً على المعنى، لأنه أراد بالشخص المرأة فأنّث العدد لذلك[7]، بدلالة قوله بعد ذلك (كاعبان) و(معصر)، وهي أوصاف تخص النساء.

وربما اكتسب المضاف المذكر التأنيث من المضاف اليه المؤنث، وشرط ذلك صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه[8]، من ذلك قول

---

(1) الكتاب: 563/3، و=: شعره: 64.
(2) سورة البقرة: 234.
(3) النكت في تفسير سيبويه: 989.
(4) الكتاب: 565/3، و=: خزانة الأدب: 395/7.
(5) تحصيل عين الذهب: 524، و=: الخصائص: 419/2.
(6) الكتاب: 566/3، و=: شرح ديوانه: 100.
(7) تحصيل عين الذهب: 526.
(8) التصريح بمضمون التوضيح: 126/3.

الأعشى[1]:

وتشــرق بــالقول الــذي قــد أذعتــه كمــا شَـرِقَتْ صـدرُ القنـاة مـن الـدَّم

فانّث فعل الصدر (شرقت)، وهو مذكر لأنه مضاف إلى مؤنث، وهو منه، لأن المعنى في شرقت القناة، وشرقت صدر القناة واحد[2]، ومثله أيضا قوله جرير[3]:

إذا بعــض الســنين تعرّقتنــا كفــى الأيتــام فقــد أبــى اليتــيم

لان (بعض) هنا (سنون)، فقال (تفرقتنا) لإضافة بعض إلى سنين، ولأنه أراد به سنة، فكأنه قال: إذا سنةٌ من السنين تعرّقتنا[4]. ومثله أيضا[5]:

لمــا أتــى خــبر الــزبير تواضــعت ســور المدينــة والجبــال الخشّــع

وهو أبعد في التأويل "لأن السور وإن كان بعض المدينة، فلا يسمى مدينة، كما تسمى بعض السنين منه"[6]، وقال العجاج[7]:

طــول الليــالي أســرعت في نقضــي

فأنث (أسرعت)، مع أنه خبر عن مذكر وهو (طول)، إلا أنه اكتسب التأنيث من الليالي[8].

([1]) الكتاب: 52/1، و=: ديوانه: 83.

([2]) تحصيل عين الذهب: 57.

([3]) الكتاب: 52/1، و= ديوانه: 219/1.

([4]) تحصيل عين الذهب: 76.

([5]) الكتاب: 52/1، و=: ديوان جرير: 913/2.

([6]) تحصيل عين الذهب: 76.

([7]) الكتاب: 53/1، و=: ملحق ديوانه: 80، الرجز للأغلب العجلي في الأغاني: 30/21.

([8]) التصريح بمضمون التوضيح: 127/3.

الإفراد والتثنية والجمع:

لقد ميّز العرب في استعمال الأعداد ودلالاتها إلى ثلاث رتب، "رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة، فهي التوحيدُ، والتثنية، والجمع، ولا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضاً"[1]، والعناية بهذه الثلاثية اللفظية، يعني العناية بحالة الانسجام والتطابق بين مكونات الجمل التي تدخل فيها الالفاظ والضمائر لتشكل دلالاتها ومقاصدها، وربما ينتقض الانسجام فيضطر اللغويون والنحاة إلى البحث عن تأويلات، منها الحمل على المعنى[2]. وقد شهدت العربية في استعمالها أموراً عُدّت عرفية، من هذه الأمور قضية تناوب الدلالات بين تلك الثلاثية المعبرة عن المفرد، والمثنى، والمجموع، "فقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان، كالرجلين، والعينين، تقول: عيني لا تنام، أي: عيناي"[3] لأن ذلك مما لا يدعو إلى الإشكال والالتباس في الدلالة، لانهما قد وُضعا موضع ما لا يفارق أحدٌ الآخر، فجاز ذلك عندهم، فعلوا ذلك في الجمع أيضا وإنما جعلوا ذلك "لجعلهم ذلك الجمع كذات واحدة في الاجتماع والترافد"[4] وقد يكون العكس بأن يجعلوا المفرد جمعاً، حملاً على تقسيمه على أجزاء، فقد "حكى سيبويه أنهم يقولون للبعير: ذو عثانين، كأنهم جعلوا كل جزء منه عثونا"[5]، وإنما جعلوا ذلك لأنهم عدّوا المفرد هنا بمنزلة الجمع وقسموه على أجزاء، وجعلوا كل جزء منه عثونا، أي: جمعوه أو جمعوا الشيء بما حوله "فقد يقدّر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده أو مثناه"[6]، ويكون مرد ذلك إلى الحمل على المعنى وتأويله، لأن "العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"[7].

أما إذا نظرنا إلى الأصل في استعمال العرب لهذه الرتب الثلاث، المفرد والمثنى والجمع فاننا سنجد أن "الأصل في كلام العرب أن يُدل بلفظ المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى، والمجموع على المجموع، لكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثنى، وموضع الجمع، وتضع المثنى موضع الجمع، وموضع المفرد، وتضع الجمع

([1]) الصاحبي: 307.
([2]) مجلة كلية التربية –الجامعة الليبية، ع 2، 1971: التأويل في النحو العربي– أهدافه ووسائله: 44.
([3]) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 362/3.
([4]) م.ن: 362/3.
([5]) شرح مشكل أبيات المتنبي –ابن سيده: 205، و=: الكتاب: 485/3.
([6]) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 363/3.
([7]) الخصائص: 422/2.

موضع المفرد"[1]، وقد ربط ابن جني بين هذا الأسلوب وقوة اعتقادهم -يعني العرب- أحوال المواضع، وكيف ما يقع فيها، وقد أورد بيت ذي الرمّة[2]:

وميّة أحسن الثقلين وجهاً وسالفةً وأحسنُهُ قذالا

وهو كما يقول:"من باب الواحد والجماعة، ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع، فتُرك اللفظ، وموجب الموضع إلى الإفراد، لأنه مما يؤلف في هذا المكان"[3] فأفرد الضمير في (أحسنه) مع قدرته على الجمع.

ومن استعمال المفرد مكان الجمع ما جاء في قول علقمة بن عبدة[4]:

بها جيفُ الحسرى فأما عظامها فبيضٌ وأما جلدها فصليبُ

فقد وضع (جلدها) وهو لفظ دال على المفرد موضع (جلودها)، لأنه قد سبق قوله (عظامها)، فكان المقام أن يقول (جلودها) بصيغة الجمع، وإنما وضع الجلد موضع الجلود، لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه فأفرده[5]، ومثل ذلك ما ورد قول الشاعر[6]:

لا تنكروا القتلَ وقد سُبينا في حلقكم عظمٌ وقد شجينا

فوضع (حلقكم) موضع (حلوقكم)[7]، ومما جاء في هذا السياق قول الشاعر[8]:

كلوا في بعض بطنكم تعفّوا فإنّ زمانكم زمن خميص

"يريد: بطونكم، وهذا من قبيح الضرورات عند سيبويه، وحكى الأخفش عن كلام العرب بـ (ديناركم مختلفة)، أي: دنانيركم مختلفة، وذلك شاذ"[9]، "ومثل ذلك في

([1]) شرح جمل الزجاجي: 444/2.

([2]) ديوانه: 522.

([3]) الخصائص: 421/2، و=: نظرية اللغة في النقد العربي: 255.

([4]) الكتاب: 209/1، و=: ديوانه: 40.

([5]) تحصيل عين الذهب: 164، و=: شرح جمل الزجاجي: 444/2.

([6]) الكتاب: 209/1، بلا نسبة في خزانة الأدب: 2559/7، وللمسيب بن زيد مناة الغنوي في شرح أبيات سيبويه: 145/1.

([7]) تحصيل عين الذهب: 164.

([8]) الكتاب: 210/1، بلا نسبة في خزانة الأدب: 537/7، و=: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 479/1.

([9]) شرح جمل الزجاجي: 444/2.

الكلام قوله تعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[1]، وقررنا به عينا، وإن شئت قلت: أعيناً وأنفساً"[2].

وإلى جانب ذلك فقد استعملوا الجمع مكان المفرد، وحملوا ذلك على المعنى، لأن المفرد عندهم جعلوا أجزاءً، وجمعوا هذه الأجزاء فدلوا عليها بصيغة الجمع، "وذلك قولك (المفارق) في (مفرق)، جعلوا المفرق مواضع، ثم قالوا: المفارق كأنهم سمّوا كل واحدٍ مفرقاً، قال جرير[3]:

قال العواذل ما لجهلك بعد ما … شاب المفارق واكتسين قتيرا"[4]

فقد دلّ على أن المقصود بـ (المفارق) هنا (المفرق)، وإنما قال بعد ذلك (واكتسين) مراعاة للفظ، ولو راعى المعنى فيه لقال: (واكتسى) بالإفراد والتذكير، لأن الصيغة الملفوظة دالة على الجمع المؤنث فقال (واكتسين).

وقد استعمل الجمع مكان المثنى حينما يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسكما، وأحسن عواليهما، قال عز وجل: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[5]، فجاء بلفظ (قلوب) على الجمع، وإنما المخاطبين كانا مثنى وليس جمعاً، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[6]، وإنما أراد (يديهما) فجمع، وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا، (وأنتما اثنان)، فتكلم كما تكلم به وأنتم ثلاثة[7].

ومما جاء في ذلك قوله خطام المجاشعي[8]:

ظهراهما مثل ظهور الترسين

فجاء بـ (ظهور) على الجمع "والاكثر في كلامهم إخراج مثل هذا إلى الجمع كراهة

([1]) سورة النساء: 4.

([2]) الكتاب: 210/1.

([3]) ديوانه: 227/1.

([4]) الكتاب: 484/3- 485.

([5]) سورة التحريم: 4.

([6]) سورة المائدة: 38.

([7]) الكتاب: 621/3.

([8]) م ن: 48/2، وفي: 622/3 لهميان بن قحافة، وفي خزانة الأدب لخطام المجاشعي: 314/2.

اجتماع تثنيتين في اسم واحد" [1]، وقال الفرزدق [2]:

بمـا في فؤادينـا مـن الشـوق والهـدى ... فيجـبر منهـاض الفـؤاد المشـعّف

"الشاهد فيه قوله: (فؤادينا) فجاء به مثنى على الأصل، والمستعمل المطرد فيما كان من هذا أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع" [3].

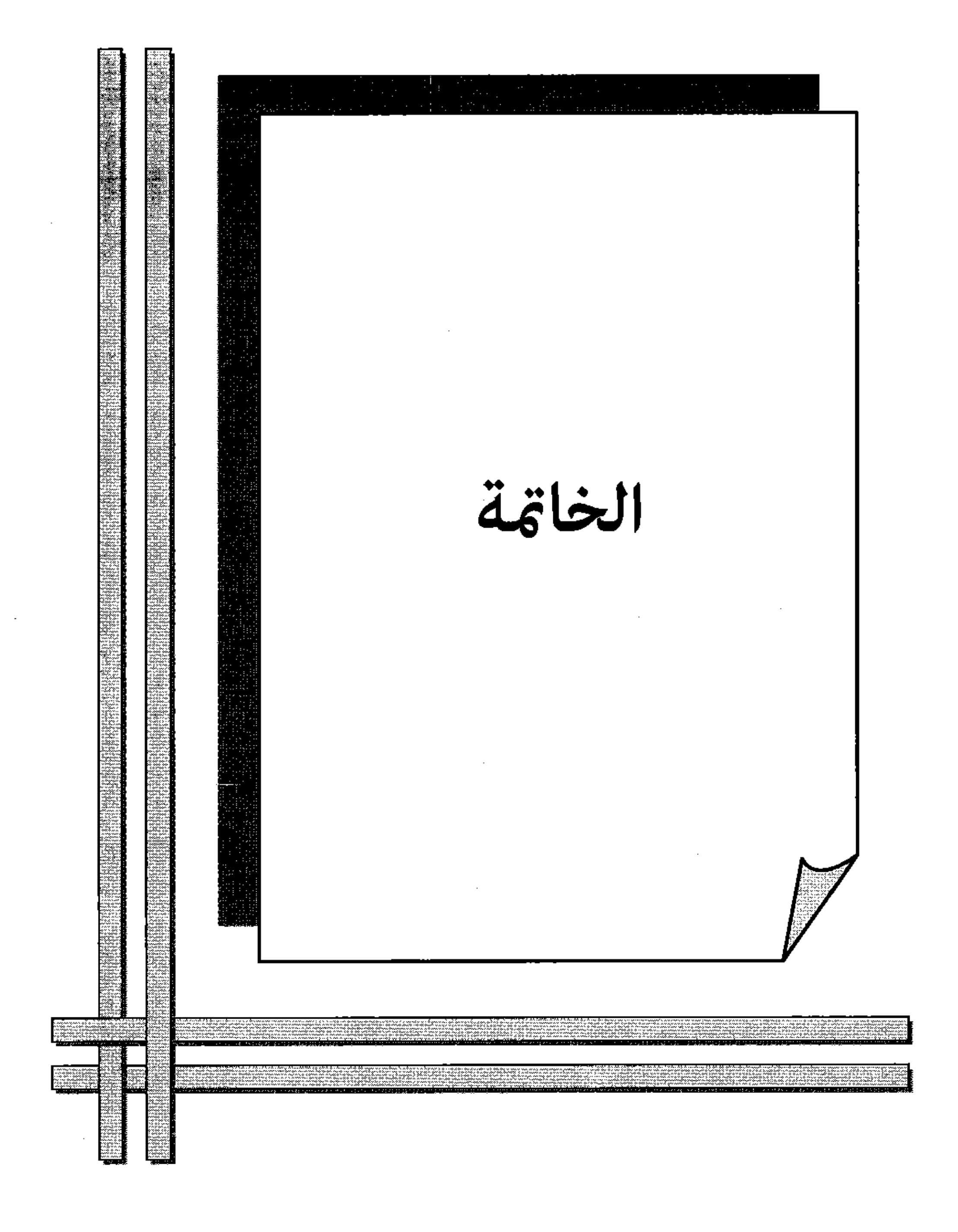
ومن استعمال المثنى موضع الجمع حملاً على المعنى قول الشماخ [4]:

أمـن منـتين عـرّس الركـبُ فيهمـا ... بحقـل الرّخـامى قـد عفـا طللاهمـا

أقامـت علـى ربعيهمـا جارتـا صـفاً ... كميتـا الأعـالي جونتـا مصـطلاهما

فقد ذكر سيبويه أن الضمير من مصطلاهما عائد على الأعالي والأعالي (جمع) والضمير إنما يدل على المثنى "وأنكر بعض النحويين هذا على سيبويه، فدعم أن الضمير من (مصطلاهما) عائد على (الأعالي)، لا على الجارتين، فكأنه قال: كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي، كما تقول: حسنتا الغلام، جميلتا وجهه، أي: وجه الغلام، وهذا جائز بإجماع، وجعل الضمير في مصطلاهما وقد جعل ابن جني ذلك ضعيفاً أن يكون (هما) من مصطلاهما عائداً على الأعالي وهي جمع لأنها في معنى الأعليين، فردّه على المعنى" [5] وقد جعل ابن جني ذلك ضعيفاً أن يكون (هما) من مصطلاهما عائداً على الأعالي في المعنى إذ كانا أعليين اثنين، لأنه موضع قد ترك منه لفظ التثنية حملاً على المعنى، لأنه جعل كل جهة منهما أعلى، كقولهم شابت مفارقه، وهذا بعير ذو عثانين، ونحو ذلك، أو لأن الأعليين شيئان من شيئين، فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنه انتكاث وتراجع" [6]، فكأنه أراد أن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ضعيف وأن معاودته إلى اللفظ تراجع عما تأسس عليه الكلام.

([1]) تحصيل عين الذهب: 253.
([2]) الكتاب: 623/3، و=: ديوانه: 25/2.
([3]) تحصيل عين الذهب: 538.
([4]) الكتاب: 199/1، و=: ديوانه: 389.
([5]) تحصيل عين الذهب: 160.
([6]) الخصائص: 423/2.



الخاتمة



إذا كانت الإعمال بخواتيمها فإنني – كما يقال – سعيت ما وسعني السعي أن أتتبع مستقصياً متفحصاً ومتأملا في شواهد سيبويه عبر الفصول الثلاثة التي اشتملت عليها الدراسة إذ لم أجد من سبيل سوى الكشف عن أهم ما توصلت إليه من أمور تكون خاتمة لهذه الدراسة، ويتحتم عليّ أنا أنهي ذلك – بعون من الله وتوفيقه – أن أشير إلى مسائل مهمة، منها ما يتعلق بالاصطلاح، فالانتهاك قدمته في الفصل الأول بدلالته اللغوية التي انقسمت على أربعة مستويات، فكان (التنقص) و(المبالغة) هما أبرز دلالته، ومنهما اخذ المصطلح العروضي للبيت المنهوك، ومن (التنقص) اخذ السجلماسي الدلالة ونقلها إلى البلاغة ممثلة بالإيجاز الذي عد الانتهاك قسما منه عبر عنه حذف المضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف، وأما الثالث (ماانفك) فان تداوله لا يوازي المستوى الأول أو الثاني، وأما الرابع (ناهيك) فقد جاء من جراء الخلط بين الأصول، فهو مشتق من (نهى) وليس من (نهك).

الانتهاك إذا ظاهرة لغوية أدائية يمثل تقنة من تقنات خرق المعتاد وكسر القاعدة لغرض من أغراض التعبير. وقد مثلته الضرورة الشعرية خير تمثيل لأنها في أغلب الأحيان خروج عن قواعد النحو واللغة، وهذا الخروج يراد به الالتزام بقواعد الوزن والقافية القسرية، ومسوغات هذا الخروج غالبا ما تكون فنية، أدائية تفرضها قواعد التعبير السياقية، وأن مبدأ الاختيار في الضرورة كما أقره النحاة يجعل منها مظهراً مهماً من مظاهره وبعداً فنياً يلجأ إليه الشاعر حينما يكون مضطراً أو غير مضطر.

إن مما يسبب الانتهاك في الشواهد الشعرية هو صحة وصوابية بعض الشواهد الشعرية من حيث المواءمة بين أنماطها اللغوية ومرجعياتها النفسية والاجتماعية والبيئية، وهو مما يصيب الشاهد بتغييرات تترك آثاراً واضحة على قوانين اللغة وتخلق فيها فسحة للتأويل والتقدير.

لا شك أن الصدق الفني أو الأدائي يستدعي خروجا أو مروقاً على سائر معايير النظام على وفق مقامات التعبير ومنزلاته.

لقد تاثر النظام اللغوي باللهجات، والطريقة التي نقلت بها المرويات، لذا نرى غياب المظاهر اللغوية الخاصة للهجات في كتب النحاة – إلا في حدود ضيقة – لا تتناسب مع ما روي من أشعار، وقد يعني ذلك أن الرواة عندما نقلوا هذه الأشعار لم

يهتموا بتلك الصفات اهتماماً يجعل منها أنماطا لغوية خاصة، وهذا ما يفسر عدم وجود – إلى حد ما – تلك المظاهر الخاصة، لأن الراوي قد يخضع تلك المرويات إلى لغته أو إلى اللغة المشتركة الفصحى.

اعتمد النحاة في وضع القواعد على المنهج الوصفي، أي استقراء النصوص التي طابقت المعايير الموضوعة في قبولها أو عدم قبولها، وقد اعتمد النحاة في ذلك على (العينة)، ولأن الظاهرة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلها، ومن ثم فقد جاء الاستقراء ناقصاً في بعض الأحيان، فوصفت الظاهرة بأنها لقبيلة دون أخرى.

لقد تركت مصادر الاستشهاد الشعرية أثرها في القاعدة النحوية، فقد يروى البيت بشكل يجعل منه شاهدا على قضية تنتفي بزوال هذا الشاهد أو باختلاف روايته، فالقرآن وقراءاته، والحديث الشريف لفظه ومعناه، وكلام العرب شعره ونثره، كل ذلك خلق في الشاهد الشعري مسوغات للانقضاض على النظام اللغوي.

إن مظاهر التأويل في النحو العربي هي معالجة لما يسمى بالخروج على أقيسة النحاة وقوانينهم بوصفها مظاهر للانتهاك، وهذا الخروج قد يسوغ بمحاولة إرجاعه إلى القاعدة بإيجاد وسائل مناسبة له، وهذه الوسائل قد لجأ إليها النحاة لجعل النصوص التي خرجت عن النظام اللغوي متسقةً مع ما وضعوه من قوانين ومعايير للابتعاد عن التناقض الذي قد يحصل بوجود هذه النصوص.

ولا يخفى ما لقواعد الأداء المتمثلة بالسهولة والتخفيف وكثرة الاستعمال من اثر في تشكيل نظام قواعد الانتهاك.

وقد بدا لنا أخيراً إن ثمة مظاهر للانتهاك تأويليه وأدائية احتفل بها الشاهد الشعري عند سيبويه واستساغتها لغة عصره بوصفها مقومات رقي تطوّر لغة النظام ولا تتجاوزه.

والله من وراء القصد...

الدكتور صالح علي الشيخ

الموصل 2012


المصادر والمراجع



أولاً. الرسائل الجامعية:

- آثار الدارسين لمشكل المتنبي - معالجة منهجية ولغوية: صالح علي شيخ علي، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني، كلية التربية، جامعة الموصل، 1421هـ- 2000م.
- أسلوب الاستفهام في شعر السياب: هاني صبري علي، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور طالب عبد الرحمن. كلية الآداب، جامعة الموصل، 1409هـ - 1989م.
- الانزياح في النص الدرامي - نماذج من مسرحيات عز الدين المدني: الطاهر بن المبروك الجزيري، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور عبد الستار عبد الله صالح، كلية التربية، جامعة الموصل، 1422هـ - 2002م.
- الانزياح النحوي - شعر حسب الشيخ جعفر أنموذجاً - سلوى يونس خضر، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور هاني صبري علي، كلية التربية - جامعة الموصل، 1422هـ- 2001م.
- المعرّب الصوتي في القران الكريم: إدريس سليمان مصطفى، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور هاني صبري علي، كلية التربية، جامعة الموصل، 1427هـ- 2006م.

ثانياً. الكتب المطبوعة:

- الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: الدكتور هاشم الطعان، دار الحرية، بغداد، 1398هـ – 1978م.
- أساس البلاغة: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار صادر، دار بيروت، بيروت، 1385هـ - 1965م.
- الأسلوبية والأسلوب، نحو بديل ألسني في نقد الأدب: عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس 1977م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.
- الأصول - دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1988م.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1393هـ- 1973م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط، 1407هـ-1987م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم – دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة: الدكتور عبد الحميد أحمد يوسف الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.
- الأغاني [كتاب]: أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين (ت 356هـ)، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، د.ت.
- الاقتراح في علم أصول النحو (كتاب): جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، قدم له وضبطه وصحّحه وشرحه وعلقّ حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، جروس برس، طرابلس 1408هـ- 1988م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ- 1952م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبد الله الأنباري (ت 577هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1418هـ- 1998م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الإمام أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1402هـ- 1982م.
- البحر المحيط: أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، ط2، دار الفكر، 1983م.
- بحوث ومقالات في اللغة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1408هـ- 1988م.
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين: الدكتور عودة خليل أبو عودة، دار البشير، د.ت.
- بنية اللغة الشعرية: جان كوهين، ترجمة محمد الوالي، والدكتور محمد العمري، دار توبقال للنشر، ط1، 1986م.
- البيان في روائع القرآن – دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني: الدكتور تمام حسان، طبعة خاصة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، الجزء الأول، 2002م، الجزء الثاني 2003م.
- تاريخ العربية: الدكتور إبراهيم السامرائي، منشورات المركز الثقافي والاجتماعي في جامعة الموصل، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1977م.

- تاريخ النحو وأصوله – القسم الأول، النحو بين البصرة والكوفة: الدكتور عبد الحميد سيد طلب، تقديم الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الشباب، المنيرة، 1977م.
- التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، الدكتور وليد العناتي، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 2001م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: صنفه أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1418هـ- 1992م.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ط1، 2005م.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1980م.
- التركيب اللغوي للأدب – بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا: الدكتور لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1970م.
- التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد زين الدين عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري ابراهيم، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، ط1، 1431هـ- 1992م.
- التطور اللغوي – مظاهره وعلله وقوانينه: الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
- التطور اللغوي التاريخي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1981م.
- التعريفات (كتاب)، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1423هـ- 2002م.
- تقويم الفكر النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1975م.

- التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن حسن الأصفهاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، 1967م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، الجزء السادس، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ومحمود فرج العقدة، مراجعة محمد علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- التوسع في كتاب سيبويه: الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي، دار المصري للطباعة، القاهرة، 2004م.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني،دار الحديث، القاهرة، 1426هـ–2005م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، والدكتور جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1375هـ- 1956م.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ)، قدم له الشيخ خليل محيي الدين الريس الميس، ضبط ومراجعة على الأصول صدقي جمال العطار، خرج حديثه الشيخ عرفات العشا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1424هـ – 2003م.
- جمهرة أشعار العرب: أبو زيد محمد بن أبي خطاب القرشي (ت 170هـ)، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1986م.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: الدكتور عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، ط1، 1427هـ – 2006م.
- حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1423هـ – 2002م.
- الحروف (كتاب): الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط2، 1990م.
- الحذف في المثل العربي: الدكتور عبد الفتاح الحموز، عمان، 1984م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1979م.

- الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4، 1990م.
- الخطاب النقدي عند المعتزلة – قراءة في معضلة القياس النقدي: الدكتور كريم الوائلي، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997م.
- دراسات في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، د.ت.
- دراسات في علم العروض والقافية: أحمد محمد الشيخ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط2، 1397هـ – 1988م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471هـ أو 474هـ)، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط3، 1413هـ – 1992م.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها: لطيفة النجار، دار البشير، عمان، ط1، 1994م.
- دور الرتبة في الظاهرة النحوية – المنزلة والموقع: عزام محمد ذيب إشريدة، دار الفرقان، عمان، ط1، 2004م.
- ديوان أبي نواس، تحقيق عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1984م.
- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1962م.
- ديوان جران العود النميري، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق وتذييل الدكتور نوري حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط1، 1982م.

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969م.
- ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
- ديوان دريد بن الصمة الجشمي، جمع وتحقيق وشرح محمد البقاعي، دار قتيبة، دمشق، 1981م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق مطيع ببيلي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1964م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.
- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط1، 1968م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1980م.
- ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، 1968م.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1971م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل برواية الأعلم الشنتمري، حققه لطفي الصقال، ودرّية الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، 1969م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، 1966م.
- ديوان القتال الكلابي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1381هـ – 1961م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط2، 1387هـ – 1967م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، 1966م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1984م.
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.

- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، د.ت.
- الرواية والاستشهاد باللغة – دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.
- سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ)، الجزء الأول حققه وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، ط2، 1394هـ- 1974م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ – 1974م.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك (ت 672هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط14، 1384هـ – 1964م.
- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد المرزبان السيرافي (ت 385هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الرّيح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، مطبعة الفجالة، القاهرة، 1394هـ – 1974م.
- شرح الإشعار الستة الجاهلية: أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، تحقيق ناصيف سليمان عواد، دار الحرية، بغداد، 1979م.
- شرح التسهيل – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (ت 622هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي (669هـ)، الشرح الكبير، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الجزء الأول، 1400هـ – 1980م، الجزء الثاني، 1402هـ – 1982م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964م.
- شرح ديوان حسان بن ثابت، ضبط الديوان وصححه، عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، 1980م.

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط4، 1988م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، حققه وقدم له إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1962م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1398هـ – 1978م.
- شرح عيون كتاب سيبويه: أبو نصر هارون بن محمد القرطبي (ت 401هـ – 1010م)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، ط1، 1404هـ – 1984م.
- شرح القصائد التسع المشهورات: صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت 338هـ)، تحقيق احمد خطاب، دار الحرية، بغداد، 1393هـ - 1973م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، 1963م.
- شرح القصائد العشر: صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1400هـ – 1980م.
- شرح مشكل أبيات المتنبي: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي الأندلسي (ت458هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الطليعة، باريس، 1977م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- شرح المقرب المسمى (التعليقة): بهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت 698هـ)، دراسة وتحقيق خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ط1، 1426هـ- 2005م.
- شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979م.
- شعر خفاف بن ندبة السلمي، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م.

- شعر عبد الله بن همام السلولي، جمع وتحقيق ودراسة وليد محمد السراقبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط2، 1417هـ – 1996م.
- شعر النابغة الذبياني، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1964م.
- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1969م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
- شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ – 1987م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه: الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، دار العروبة للنشر والتوزيع، الصفاة، الكويت، ط1، 1400هـ – 1980م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 1396هـ – 1976م.
- الصاحبي: احمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م.
- الصحاح في اللغة والعلوم – تجديد صحاح العلامة الجوهري والمصطلحات العملية والفنية للجامع والجامعات العربية، تقديم الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية، بيروت، د.ت.
- الصناعتين، الكتابة والشعر (كتاب): أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، ط3، بيروت، 1409هـ – 1989م.
- الصورة والصيرورة – بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي: الدكتور نهاد الموسى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003م.
- ضرائر الشعر: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ – 1999م.

- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق وشرح الدكتور محمد زغلول سلام، والدكتور محمد مصطفى هدارة، دار بور سعيد للطباعة، الإسكندرية، 1973م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي، المكتبة العربية، بغداد، 1922م.
- الضرورة الشعرية –دراسة أسلوبية: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، 1979م.
- الضرورة الشعرية – دراسة لغوية نقدية: الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1410هـ – 1990م.
- ظاهرة التغليب في العربية – ظاهرة لغوية اجتماعية: الدكتور عبد الفتاح الحموز، جامعة مؤتة، ط1، 1413هـ – 1993م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1403هـ – 1982م.
- ظاهرة اللبس في العربية – جدل التواصل والتفاصل: الدكتور مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003م.
- العدول عن الأصل في أبنية الكلم – حقيقته وبواعثه وأحكامه: الدكتور المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، 2003م.
- العربية بين أمسها وحاضرها: الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978م.
- العروض والقافية في لسان العرب: عبد الوهاب الكحلة، دار القلم، الكويت، 1988م.
- العقد الفريد: أبو عمرو أحمد بن محمد بن محمد عبد ربه الأندلسي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الابياري، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ط2، 1956م.
- علم الجمال اللغوي (المعاني – البيان – البديع): الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأسدي (390- 456هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط4، 1972م.

- الفهرست: محمد بن اسحاق النديم (ت 380هـ) صياغة حديثة، تحقيق الدكتورة ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، ط1، 1985م.
- في تاريخ العربية – أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي: الدكتور نهاد الموسى، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره، 1976م.
- في العروض والقافية: الدكتور يوسف بكار، دار المناهل، بيروت، ط2، 1411هـ – 1990م.
- في علم النحو: الدكتور أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ط3، 1975م.
- في اللهجات العربية: الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6، 1972م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت1170هـ)، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط2، 1423هـ – 2002م.
- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، د.ت.
- القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، 1997م.
- الكافي في العروض والقوافي: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي (ت502هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ- 2003م.
- الكتاب:سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.
- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه، عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.

- لحن العامة في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1401هـ – 1981م.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، دار بيروت، بيروت، 1377هـ – 1956م.
- اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي: الدكتور أحمد محمد قدّور، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1422هـ – 2001م.
- اللسانيات واللغة العربية – نماذج تركيبية ودلالية، الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ت.
- اللغة الشاعرة: عباس محمود العقاد، مكتبة الأنجلو مصرية، 1960م.
- اللغة العربية – معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت.
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ – 1971م.
- مجاز القرآن: صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التقفي (ت 210هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
- المجاز وأثره في الدرس اللغوي: الدكتور محمد بدري عبد الجليل، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1975م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط2، 1379هـ – 1959م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1420هـ – 1989م.
- مختصر في شواذ [القراءات] القرآن ابو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت370هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.
- المذكر والمؤنث: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنونه موضوعات وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي – بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايرة، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2004م.
- مشكل إعراب القرآن [كتاب]: مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط1، 1424هـ – 2003م.
- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور – د.ت.
- المعجم الصغير: الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.
- معجم مصطلحات العروض والقوافي: الدكتور رشيد العبيدي، مطبعة جامعة بغداد، 1986م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو العربية: إعداد الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ – 1999م.
- معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار السلاسل، الكويت، ط2، 1408هـ- 1988م.
- معجم النقد العربي القديم: الدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:ابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجعه الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ – 1998م.

- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، د.ت.
- مقالات في اللغة والأدب: الدكتور تمام حسان، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1405 – 1406هـ – 1985م.
- مقاييس اللغة (معجم): أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ت.
- المقتضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1380هـ – 1963م.
- مقدمة ابن خلدون، دار العودة، بيروت، 1981م.
- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1968م.
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: الدكتور جعفر نايف عبابنة، دار الفكر، عمان، 1404هـ – 1984م
- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر، د.ت.
- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع: أبو محمد القاسم السجلماسي، تحقيق وتقديم علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1404هـ – 1980م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، 1966م.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: الدكتور علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.
- موسيقى الشعر: الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5، 1978م.
- الموطأ: الإمام مالك بن أنس (ت179هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، د.ت.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي المشهور بابن الجزري (ت 833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: الدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001م.
- نظرية اللغة في النقد العربي: الدكتور عبد الحكيم راضي، مطبعة الدجوي، القاهرة، عابدين، 1980م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1، 1407هـ – 1987م.
- النقد التطبيقي التحليلي: الدكتور عدنان خالد عبد الله، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1986م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ – 1988م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، وعلي محمد البجاوي، القاهرة، 1945م.

ثالثاً. الدوريات والكتب الجامعة:

- أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه: الدكتور رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج29، ج1، 1394هـ – 1974م.
- أصول نفسية واجتماعية في اللغة والنحو: كامل مصطفى الشيبي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج9، 1961م.
- أضواء على المصطلح النقدي العربي: عبد الكريم درويش، مجلة الكرمل، فلسطين، ع60، 1999م.
- الأقيشر الأسدي – أخباره وأشعاره، تحقيق الطيب العشاش، حوليات الجامعة التونسية، ع8، 1971م.
- الإنحراف في لغة الشعر – المجاز والاستعارة: طراد الكبيسي، مجلة الأقلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، مج24، ع 8، 1989م.
- الانزياح وتعدد المصطلح: احمد محمد ويس، عالم الفكر، مج5، ع3، 1997م.
- أوارق من كتاب المثلث لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني: الدكتور صلاح الفرطوسي، ضمن نصوص في اللغة، بقلم مجموعة من الأساتذة، كتاب المورد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م.
- التأويل في النحو العربي – أهدافه ووسائله: الدكتور علي أبو المكارم، مجلة كلية التربية، الجامعة الليبية، ع2، 1391هـ – 1971م.
- الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية: الدكتور حسين الملخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج31، عدد 3، 2003م.
- الخطأ في العربية – نموذج من التردد بين منازل المثال الواقع: نهاد الموسى، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، السنة 31، 1983م.
- شعر النجاشي الحارثي (قيس بن عمرو)، جمعة سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج13، بغداد، 1966م.
- صدمة / هزة الاستعارة، أو جماليات الانتهاك وبنية الإلصاق والإضافة: كمال أبو ديب، آفاق، المغرب، ع43، 2002م.
- الضرورة الشعرية ومفهوم الانزياح: أحمد محمد ويس، مجلة التراث العربي، دمشق، ع68، 1997م.

- ظاهرة الاستشهاد اللغوي والحفاظ على الهوية القومية: الدكتور نوري حمودي القيسي، ضمن كتاب اللغة العربية والوعي القومي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، ومعهد البحوث والدراسات العربية، في بغداد، 28- 29، أيلول / 1983م، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ط2، 1986م.
- اللغة الفنية: عبد الحميد يونس، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج2، ع1، 1971م.
- اللغة المعيارية واللغة الشعرية: يان موكاروفسكي، تقديم وترجمة ألفت كمال الروبي، مجلة فصول، القاهرة، مج5، ع1، 1984م.
- مفهوم الكلام المفيد بين النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين: الدكتور طالب عبد الرحمن، مجلة آداب الرافدين، الموصل، ع24، 1984م.
- مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني – قراءة في ضوء الأسلوبية: نصر أبو زيد، مجلة فصول، القاهرة، مج5، ع1، 1984م.
- نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: الدكتور محمد خير الحلواني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج55، ج1، 1400هـ – 1980م.

هذا الكتاب

الانتهاك ظاهرة لغوية أدائية يمثل تقنة من تقنات خرق المعتاد وكسر القاعدة لغرض من أغراض التعبير . وقد مثلته الضرورة الشعرية خير تمثيل لأنها في أغلب الأحيان خروج عن قواعد النحو واللغة ، وهذا الخروج يراد به الالتزام بقواعد الوزن والقافية القسرية، ومسوغات هذا الخروج غالبا ما تكون فنية ، أدائية تفرضها قواعد التعبير السياقية ، وأن مبدأ الاختيار في الضرورة كما أقره النحاة يجعل منها مظهراً مهماً من مظاهره وبعداً فنياً يلجأ إليه الشاعر حينما يكون مضطراً أو غير مضطر .

ولقد شغل النحاة من أول يوم ابتدأوا فيه تقعيد اللغة بالشواهد الشعرية ، بوصفها جزءا من كلام العرب ، بل إنها تمثل الجزء الأكبر منه ، لقد كان ظهور النحو العربي إلى الوجود وليد حالة حتمتها ظروف استدعت ذلك ، أهمها الحرص على القرآن الكريم من اللحن ، ولا شك أن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة فجعل منها لسان حال لعزّ هذه الأمة .

إن مما يسبب الانتهاك في الشواهد الشعرية هو صحة وصوابية بعض الشواهد الشعرية من حيث المواءمة بين أنماطها اللغوية ومرجعياتها النفسية والاجتماعية والبيئية ، وهو مما يصيب الشاهد بتغييرات تترك آثاراً واضحة على قوانين اللغة وتخلق فيها فسحة للتأويل والتقدير .

لقد تاثر النظام اللغوي باللهجات ، والطريقة التي نقلت بها المرويات ، لذا نرى غياب المظاهر اللغوية الخاصة للهجات في كتب النحاة - إلا في حدود ضيقة - لا تتناسب مع ما روي من أشعار، وقد يعني ذلك أن الرواة عندما نقلوا هذه الأشعار لم يهتموا بتلك الصفات اهتماماً يجعل منها أنماطا لغوية خاصة ، وهذا ما يفسر عدم وجود - إلى حد ما - تلك المظاهر الخاصة ، لأن الراوي قد يخضع تلك المرويات إلى لغته أو إلى اللغة المشتركة الفصحى .

الدكتور صالح الشيخ



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع Dar Majdalawi Pub. & Dis
تليفاكس : ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩ - ص.ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١ عمان - الأردن
Telefax : 5349497 - 5349499 - P.O.Box : 1758 Code 11941 Amman - Jordan
E-mail : customer@majdalawibooks.com www.majdalawibooks.com


9 789957 025861